حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

المواطن والمُقيم في المجتمع الأردنيّ: دراسة اجتماعية لمؤشرات العلاقة وتحدياتها، كما يعكسها موقف المقيمين

Citizen and resident of Jordan: a social study of the indicators and challenges of the relationship as reflected in residents' attitude

عبد الباسط عبد الله العزام

أستاذ مشارك - قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

جامعة اليرموك- الأردن

زبيدة ماجد الشرع

قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

جامعة اليرموك- الأردن

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مجلس النشر العلمي

ISSN: 1560 - 5248

الحولية 45 - الرسالة 665

عدد (3) - 1446 هـ / 2025 م

Rates:

Kuwait: K.D. 0.500, Bahrain: BD 1, Qatar: RQ 10, Emirates: DH 10,
Saudi Arabia: RS 10.

Cost per issue in Arab Countries: Equivalent to one US dollar

Cost per issue in other Countries: Equivalent to three US dollar

● Annual Subscription (individuals):

1 Year: Kuwait: 4 K.D., Arab Countries: 6 K.D., Foreign Countries 22 dollars.
2 Year: Kuwait: 7 K.D., Arab Countries: 10 K.D., Foreign Countries 37 dollars.
3 Year: Kuwait: 10 K.D., Arab Countries: 14 K.D., Foreign Countries 52 dollars.
4 Year: Kuwait: 13 K.D., Arab Countries: 18 K.D., Foreign Countries 67 dollars.

● Annual Subscription (institutions):

1 Year: Kuwait: 22 K.D., Arab Countries: 22 K.D., Foreign Countries 90 dollars.
2 Year: Kuwait: 37 K.D., Arab Countries: 37 K.D., Foreign Countries 150 dollars.
3 Year: Kuwait: 53 K.D., Arab Countries: 53 K.D., Foreign Countries 210 dollars.
4 Year: Kuwait: 67 K.D., Arab Countries: 67 K.D., Foreign Countries 270 dollars.

All correspondence and enquiries must be addressed to:

Editor

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES
P.O.BOX 17370 EL-KHALDIAH - KUWAIT 72454
Tel: 24830256 - Fax: 24830256

P-ISSN: 1560-5248
E-ISSN: 2960-2114
http://journals.ku.edu.kw/aass
E-mail: aass@ku.edu.kw

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:
EBSCO Publishing Products
دار المنظومة: www.mandumah.com
UIrich's Periodicals Directory 263117

The Publications of The Academic publiction Council

journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Puplication Committee 1976, Journal of law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Sducational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل
تعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في تخصصات
العلوم الإنسانية والاجتماعية

الحولية الخامسة والأربعون
الرسالة الخامسة والستون بعد المئة السادسة/ عدد 3
1446 هـ/ 2025م

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – جامعة الكويت

هيئـة التحريـر

- **أ.د. تغريد محمد القدسي -غبرا**
  رئيسة هيئة التحرير
  قسم دراسات المعلومات - جامعة الكويت
  Taghreed.alqdsi@ku.edu.kw
- **أ.د. باقر سليمـان النجار**
  جامعة البحرين - البحرين
  أستاذ زائر بقسم الاجتماع - جامعة الكويت
  baqer.alnajjar@ku.edu.kw
- **أ.د. نعمان محمود أحمد جبران**
  جامعة إربد - الأردن
  أستاذ زائر بقسم التاريخ - جامعة الكويت
  numan.jubran@ku.edu.kw
- **أ.د. عدنان يوسف العتـوم**
  قسم علم النفس - جامعة اليرموك - الأردن
  atoum@yu.edu.jo
- **أ.د. مشاعل الحملي**
  قسم اللغة الإنجليزية وآدابها - جامعة الكويت
  mashael.alhamly@ku.edu.kw
- **د. عبد الله محمد الجسمي**
  قسم الفلسفة - جامعة الكويت
  abdulla.hasan@ku.edu.kw
- **د. إبراهيم ناجي الهدبان**
  قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت
  ibrahim.alhada@ku.edu.kw
- **د. أحمد مبارك الحصم**
  قسم الجغرافيا - جامعة الكويت
  ahmed.hassam@ku.edu.kw
- **د. أسعد هاشم الصالح**
  رئيس قسم لغات وثقافات الشرق
  الأوسط جامعة أنديانا
  الولايات المتحدة الأمريكية
  alsaleha@indiana.edu
- **أ. مهـا إبـراهيـم المسعد**
  مديرة التحرير - جامعة الكويت
  maha.almsad@ku.edu.kw

الهيئـة الاستشارية

- **أ.د. إبراهيـم السعافين**
  قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية
- **أ.د. حمدي حسن أبو العينين**
  كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية
- **أ.د. سـاري حنفـي**
  رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتمـاع
  الجامعة الأمريكية - بـيروت
  sh41@aub.edu.lb
- **أ.د. عبد الله الوليعي**
  قسم الجغرافيا - جامعة الملك سعود
- **أ.د. مـأمـون فنـدي**
  مدير معهد لندن للدراسات الإستراتيجية
  المملكة المتحدة
- **أ.د. سليمان حوامدة**
  جامعة شمال تكساس
  Suliman.hawamdeh@unt.edu
- **أ.د. مهى عبد المجيد زراقط**
  كلية الاعلام - الجامعة اللبنانية
  Maha.zaraket@ul.edu.lb

قواعد النشر في حَوْليّات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة

- حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية: فصلية تنشرُ البحوثَ والدِّراساتِ الأصيلةَ باللّغتَيْن العربيَّةِ والإنجليزيَّة في مجال العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة التي يتوفر فيها ما يأتي:
- أنْ تُمثِّلَ الدِّراسةُ إضافةً جديدةً في حقل التّخصّص.
- لم يسبق نشر الدراسة بأي صورة كانت، ولم يسبق أيضًا تقديمها للنشر إلى جهة أخرى أثناء ورودها إلى الحوليات. ويلتزم الباحث بكتابة إقرار وتعهد بأن البحث المقدم لم يسبق نشره في أي وعاء نشر، أو أرسل إلى جهة أخرى.
- ألا يقل عدد كلمات الدراسة عن (15000) كلمة، شاملة المراجع والهوامش والجداول (بحدود 50 صفحة) وألا يزيد عدد الكلمات عن (60000) كلمة في حدود 200 صفحة.
- يطبع البحث بواسطة معالج النصوص Microsoft Word وعلى مسافة ونصف، وبنط Simplified Arabic 14 للبحوث باللغة العربية، وعلى مسافتين، وبنط Times New Roman 12 في حالة البحوث باللغة الإنجليزية. على أن يكون عنوان البحث معبراً عن الدراسة وبحدود 15 كلمة.
- يرفق الباحث ملخصاً للبحث، مطبوعًا باللغتين العربية والإنجليزية، في حدود (200) كلمة. على أن يحوي ملخص البحث: هدف الدراسة وأسئلتها، ومنهج الدراسة المستخدم، وأبرز النتائج المستخلصة وأهم الاستنتاجات، إضافة إلى الكلمات الدالة (المفتاحية).
- يرفق الباحث مع البحث سيرة علمية مختصرة، مطبوعة باللغتين العربية والإنجليزية، تشمل أهمّ مؤلفاته وأبحاثه.
- تقدم الخرائط والأشكال والرسوم (إن وجدت) بأصولها الصالحة للطباعة بصيغة JPG، وبمستوى دقة 600 × 800.
- في حالة رغب الباحث بنشر الصور أو الخرائط أو الأشكال البيانية الملونة يلتزم بدفع تكاليفها.
- يراعي الباحث عند كتابة البحث الالتزام بالطبعة الأخيرة (السابعة) من نظام جمعية علم النفس الأمريكية American Psychological Association (APA7) من حيث كتابة المراجع والهوامش في متن البحث، إضافة لقائمة المراجع. على الوجه الموضح أدناه.
- كتابة المرجع في المتن: اسم العائلة للمؤلف متبوعًا بفاصلة، ثم سنة النشر. (يرجى الرجوع إلى دليل التوثيق وفقًا لنظام (APA7).

مثال (Courtois, 2001)

- قائمة المراجع: يرجى الرجوع إلى دليل التوثيق وفقًا لنظام (APA7) للتفاصيل.

Jones, J. (2005). Writing With Style. Style Writing Journal, 12 (6),1433

ويمكن زيارة موقع APA لمعرفة القواعد الخاصة بنظام (APA7) على:

http://www.apastyle.org

- يجب أن تشتمل جميع البحوث على قائمة المراجع كاملة في نهاية البحث، على أن يكون بنط الكتابة بالنص الروماني (Times Roman Script).
- لمعرفة قواعد النشر وأخلاقياته الرجاء مراجعة موقع الحوليات الإلكتروني:

http://journals.ku.edu.kw/aass

شروط قبول البحوث في الحوليات:

- يجب أن يقدم البحث عن طريق نظام الـ OJS وليس البريد الإلكتروني؛ ليتسنى للحوليات البدء بالتقييم. - تقبل الحوليات البحوث التي تقدم إلكترونياً فقط من خلال الموقع:

http://journals.ku.edu.kw/aass

- لا تقبل مجلة الحوليات البحوث التي سبق نشرها بأي شكل أو وسيط.
- لا تقبل مجلة الحوليات نشر أبحاث الماجستير أو الدكتوراه أو أي مستلات منها.
- لا ترد ولا تسترجع أصول البحوث المقدمة للنشر، سواء نشرت أم لم تنشر.
- لا يجوز نشر البحوث مع جهات أخرى إلا بعد موافقة الحوليات على ذلك وإذا ثبت نشرها فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن.
- يمكن للباحث نشر بحثه مع جهات أخرى، بعد الحصول على إذن كتابي سابق من رئيس التحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات على نشره في الحوليات.
- يعرض البحث الذي تتوافر فيه القواعد المذكورة سابقًا وبعد موافقة هيئة التحرير، على محكمين اثنين لتقرير مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة، ويكون التحكيم ثنائي الحجب (Double Blind Review).
- ستحاول المجلة نشر البحوث بعد تحكيمها خلال مدة لا تزيد عن ستة شهور.
- تمنح المجلة للباحث ثلاثين نسخة مجانية مطبوعة من بحثه المنشور.
- ترسل جميع المراسلات الخاصة بالحوليات ما عدا البحوث، إلى رئيس التحرير عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة.

جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبيها
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو مجلس النشر العلمي أو جامعة الكويت

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص.ب : 17370 الخالدية
رمز بريدي : 72454 - الكويت
P-ISSN: 1560-5248 | E-ISSN: 2960-2114
http://journals.ku.edu.kw/aass
E-mail: aass@ku.edu.kw

كلمة رئيسة التحرير

هذا العدد هو الثالث في العام الأكاديمي 2024/25، وهو العدد الأول الذي يصدر في العام الميلادي 2025. لا شك في أن العام الماضي 2024 كان عاماً مثقلاً بالتعقيدات، المشكلات، الصراعات والخيبات العديدة. أعتقد أن أصعب ما واجهنا هو السقوط الأخلاقي للعديد من القيم والأخلاقيات التي تربينا عليها وعلى أنها من صلب المجتمعات الديمقراطية لنراها تسقط عند الاختبار الأول لتعارضها مع المصالح. المعضلة الحقيقية وبالتالي السؤال يصبح هل الأخلاقيات لها علاقة بالمصالح والمكاسب؟ هل الأخلاقيات مبادئ تصلح لمجتمعات دون أخرى وهل هي متغيرة أصلاً؟ كلها أسئلة مشروعة، يجب أن نسألها وإن لم نفعل ذلك فلن نفعل للأبد. وكما قال آبن خلدون في إحدى روائعه العديدة: " إذا فسد الإنسان في قدرته، ثم في أخلاقه ودينه، فسدت إنسانيته وصار مسخاً على الحقيقة".

في هذا العدد مختارات متعددة من الرسائل. الرسالة 662 تتكلم عن دور المرأة في العلوم والثقافة. تأتي الرسالة بعنوان المرأة في خراسان ودورها العلمي والثقافي منذ القرن 3-6 هجري، للدكتورة ريم سعود الرديني من قسم التاريخ والآثار - بكلية الآداب، جامعة الكويت. الدراسة ممتعة حيث تتحدث عن المرأة ودورها في المجتمع الخراساني وعلاقتها بالسلطة في أثناء الحكم الإسلامي من خلال وصف هذا الدور وتحليله. والجدير بالذكر أن نتائج الدراسة توضح دورها، أي المرأة الخرسانية، البارز في العلوم الدينية والفنون والآداب مما قاد عالم الجواري كذلك للاحتذاء بهن فقمن بالتعبير عن هويتهن وتأكيدها من خلال العلم والثقافة كذلك. ناهيك عن أن السلطة قامت باستثمار هذه العلاقة المركبة بين النساء، الجاريات والسلطة بشكل إيجابي. هذا كله زود المرأة بحرية لتنهل وتمارس العلم، ناهيك عن أن ذلك جعل دور النساء متماشياً مع القيم التي كان المجتمع يصر عليها.

الرسالة 663 المفاهيم المعيارية الكثيفة وتجاوز مثنوية الواقعة والقيمة للدكتور حسام الدين درويش من مركز الدراسات الإنسانية للبحوث المتقدمة- جامعة لايبزيغ-ألمانيا. وكما يسوق الباحث أن بحثه يهدف إلى التفحص التاريخي المركز من

أجل إبراز مفاهيم أساسية في العلوم الإنسانية والاجتماعية. هذه المفاهيم التي تركز على ما يسميه الباحث "التلازم، التشابك، المعرفي والمنهجي بين الوصف أو الواقعة والتقييم أو القيمة"، والتي قد تخلق سوء أو عدم فهم بشأنها. هذا البحث نظري يتبنى فكرة عدم القدرة على الفصل بين العلوم والتقييمات الأخلاقية المصاحبة. يتبنى البحث مفاهيم أخرى في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، يمكن أن نقتنع بها للضرورة والأهمية.

الرسالة 664 بعنوان تلوّن الفِعل الكَلاميّ في الخِطاب السّياسي العُماني في ضوء الدرس التّداولي: خطب السلطان قابوس أنموذجاً. قام بهذا البحث د. محمد بن سالم الجامودي من جامعة الشرقية-سلطنة عُمان. كما يدل عنوان الدراسة فإنها أي البحث يحلل مجموعة من الخُطب السياسية العمانية التي ألقاها السلطان الراحل قابوس بن سعيد ما بين عام 1970 إلى عام 2011 ودلالاتها اللغوية. وأحد أهم أهداف البحث هو التعرّف فيما إذا كانت الأفعال الكلامية التي وردت في هذه الخُطب قد جاءت متسقة على نمطٍ واحدٍ، أو أنها تغيرت لتنجح في الوصول إلى الهدف الذي تبتغيه. اعتمد البحث على وصف الصور التي وردت في الخطب وتحليلها. كان من المهم الوصول إلى أثرها على المستمع. أظهر البحث أن الكلام في الخطب العديدة تغير وتلوّن؛ ليتماشى مع الغرض منه إضافة إلى المرحلة التي قِيل فيها. وكما يأمل الباحث، من بحثه، فإنه يهدف إلى فتح آفاق جديدة واسعة في مجال تحليل الخطاب. ناهيك عن أن البحث يمكن أن يركز الضوء على الحاجة إلى المزيد من البحوث في هذا الشأن.

الرسالة 665 بعنوان المواطن والمُقيم في المجتمع الأردنيّ: دراسة اجتماعية لمؤشرات العلاقة وتحدياتها، كما يعكسها موقف المقيمين. للدكتورعبد الباسط عبدالله العزام والأستاذة زبيدة ماجد الشرع من قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة اليرموك في المملكة الأردنية الهاشمية. كما يتضح من عنوانها فهي دراسة لمؤشرات العلاقة بين المواطن الأردنيّ والمقيم وذلك ضمن أربع دلالات: المعاملة المتبادلة، الحوار المتبادل، التواصل المتبادل، وتعاقديّة المصلحة المتبادلة. تمت الدراسة على عينة من (406) مقيمين، و(17) حالة، من مناطق مختلفة جغرافياً في الفترة ما بين فبراير إلى ديسمبر عام 2021. اكتشف الباحثان أن "تعاقديّة المصلحة المتبادلة"

بين المواطن والمقيم كانت مرتفعة، وحصلت على المرتبة الأولى. اتضح ارتفاع هذه العلاقة في تبادل الهدايا في المناسبات المختلفة، وصون الحقوق، والالتزام بتنفيذ الاتفاقيات، واعتبارها محل احترام وتقدير. بعدها جاءت في المرتبة الثانية "قيمية المعاملة المتبادلة" بين المواطن والمقيم التي كانت متوسطة. واتضحت دلالاتها بعدم الشعور بالفوقية، والثقة والاحترام المتبادلين، والمصداقية، والترحيب. أما المرتبة الثالثة فجاءت "قيمية التواصل المتبادل" بدرجة متوسطة. تلخصت العلاقة في مقابلة المواطن المقيم بالتودد في الطلب، والحديث بصوت منخفض، وحسن النية في التعامل، والكلمات الطيبة. أما "قيمية الحوار المتبادل" بين المواطن والمقيم فجاءت بالمرتبة الرابعة فقد عبرت عن نفسها بالمناقشة والإصغاء والاهتمام، وتقبل الاختلاف، ناهيك عن تقديم الشكر والامتنان في مواقف الحياة، والصبر وسعة الصدر. في النهاية أوصت الدراسة برسم صورة واضحة لكيفية التعامل مع المقيمين ليعيشوا بأمان؛ ويسهموا في عملية التنمية والتخطيط الشامل.

الرسالة الأخيرة في هذا العدد وهي الرسالة 666 بعنوان التبرير التوراتي للإبادة الجماعية ضد الاخر: غزة نموذجاً. للأستاذ أحمد صبري الدبش، في هذه الدراسة يعود بنا الكاتب إلى مفاهيم بنيوية بني عليها المشروع الصهيوني وهي الاحتلال، الاستيطان والاجتثاث. ثم يركز الباحث الضوء على كيفية استخدام هذه المفاهيم من قبل الصهيونية وإعطائها صبغة توراتية لتبرير فعلها. وينطلق البحث لتبيان العلاقة العضوية بين الحركة الصهيونية والمسيحية البروتستانتية واستخدام هذه العلاقات والمفاهيم لتبرير عدم أنسنة الفلسطينيين، أي "الآخر" من أجل امتهانهم وقتلهم وتعذيبهم. وعلى الرغم من أن البحث يفسر هذه الظواهر الدموية والعنيفة، إلا أن وصفها وكأنها أوامر إلهية تجنبها المساءلة من الأغلبية الإسرائيلية.

أ.د. تغريد القدسي-غبرا

رئيسة التحرير

Doi: 10.34120/aass.v45i665.1701
الرسالة (665)

قدمت في: 2022/1/3
أجيزت في: 2022/6/27

• **للاستشهاد:**

العزام، عبدالباسط والشرع، زبيدة ماجد. (2025). المواطن والمقيم في المجتمع الأردني دراسة اجتماعية لمؤشرات العلاقة وتحدياتها، كما يعكسها موقف المقيمين. *حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية* (45) 665.

المواطن والمُقيم في المجتمع الأردنيّ: دراسة اجتماعية لمؤشرات العلاقة وتحدياتها، كما يعكسها موقف المقيمين

Citizen and resident of Jordan: a social study of the indicators and challenges of the relationship as reflected in residents' attitude

عبد الباسط عبد الله العزام
أستاذ مشارك- قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
جامعة اليرموك- الأردن

زبيدة ماجد الشرع
قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
جامعة اليرموك- الأردن

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الخامسة والأربعون 1446هـ/2025م

د. عبد الباسط عبد الله العزام

- دكتوراه النظرية في علم الاجتماع.
- استاذ مشارك في علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة اليرموك.
- رئيس قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية سابقاً.

الإنتاج العلمي:

أولا- الكتب:

- نظرية التفاعل الرمزي في علم الاجتماع- مكتبة الأستاذ، الأردن، 2020.
- علم اجتماع التنظيم، مكتبة مراد، الأردن، 2022.

ثانيا-الأبحاث:

- أساليب التوجيه المفروضة على الناخبين لاختيار مرشح انتخابات المجالس البلدية واللامركزية الأردنية: تطبيق نظرية متغيرات النمط. *دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية*، المجلد (51)، العدد (1)، 2024.
- التّداعيات الاجتماعيّة لفيروس كورونا "كوفيد19-": دراسة ميدانية في المجتمع الأردنيّ. *سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، المجلد (32)، العدد (1)، 2023.
- إدارة الصراعات بين الزوجين في الأسرة الأردنية. *حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية*، الرسالة (619)، الحولية (43)، 2023.
- دور السلطة الأبوية في حفظ التماسك الأسري في المجتمعات الريفية الأردنية: دراسة تقييمية لرمزية الأب في النظرية الاجتماعية. *مجلة كلية الآداب*، جامعة الإسكندرية، المجلد (73)، العدد (113)، 2023.
- المشاركة في انتخابات مجلس النواب الأردنيّ التاسع عشر بين المحفزات والمعوقات. *دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية*، المجلد (49)، العدد (3)، 2022.
- استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالحكومة والبرلمان. *مجلة كلية الآداب*، جامعة القاهرة، المجلد (81)، العدد (5)، 2021.
- مظاهر أزمة عالم الحياة لدى الشباب السوري في مخيمات اللجوء الأردنية. باحث مشترك، *المجلة الدولية لدراسات الطفل والشباب والعائلة*، المجلد (10)، العدد (4.1)، 2019.
- مؤشرات البناء الطبقي القبلي والتغيرات الجيلية: دراسة ميدانية في ضوء نظرية لويد وارنر في الأردن. *حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية*، الرسالة (40)، الحولية (535)، 2019.
- العود إلى الانحراف عند الأحداث الجانحين في المجتمع الأردني. *حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية*، الرسالة (39)، الحولية (522)، 2019.
- المجال العام عبر فيسبوك صيغة جديدة لتجاوز الحدود الجندرية التقليدية لدى المرأة الأردنية: تطبيق نظرية المجال العام. باحث مشترك، *دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية*، المجلد (45)، العدد (4)، 2018.

أ. زبيدة ماجد محمد الشرع

- ماجستير في علم الاجتماع.
- مدرس في قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة اليرموك.
- البريد الإلكتروني: zubaida@yu.edu.jo

الإنتاج العلمي:

الأبحاث:

- الانعكاسات الإيجابية لجائحة كورونا على المجتمع الأردني. *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية*، المجلد (51)، العدد (3)، 2024.
- التداعيات السلبية لجائحة كورونا على أفراد المجتمع الأردني. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، *سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، جامعة مؤتة، المجلد (38)، العدد (2)، 2023.
- واقع وتحديات اللاجئات السوريات العاملات في محافظة إربد. *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية*، الجامعة الأردنية، المجلد (15)، العدد (3)، 2022.
- أسباب انحراف الأحداث في المجتمع الأردني: دراسة ميدانية على نزلاء مركز أسامة بن زيد. *مجلة المنارة للبحوث والدراسات*، جامعة آل البيت، المجلد (1)، العدد (1)، 2022.
- ثقافة الشباب الجامعي نحو مشكلة تعاطي المخدرات في المجتمع الأردني: طلبة اليرموك أنموذجاً. *دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية*، الجامعة الأردنية، المجلد (48)، العدد (3)، 2021.

المحتوى

الملخّص 17

مقدمة 19

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها 24

أهمية الدراسة ومبرراتها 27

أهداف الدراسة 28

مفاهيم الدراسة الأساسية 29

الدراسات السابقة وذات الصلة بموضوع الدراسة 60

إجراءات الدراسة الميدانية 80

نوع الدراسة 82

وحدة التحليل 82

مجتمع الدراسة 82

حجم العينة ومعايير اختيارها 83

أداة الدراسة 85

صدق الأداة 86

ثبات الأداة 86

المعالجة الإحصائية 87

تصحيح المقياس 87

محددات الدراسة 88
تحليل البيانات الكيفية لعينة الدراسة 88
خطة تفسير نتائج الدراسة 89
عرض النتائج ومناقشتها 89
الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة الكميّة 89
الخصائص الاقتصادية لعينة الدراسة الكميّة 92
الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة الكميّة 93
الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لحالات الدراسة 95
خاتمة واستنتاجات عامة 136
توصيات الدراسة 149
المصادر والمراجع العربية 150
المصادر والمراجع الأجنبية 155
الملاحق 160

الملخّص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مؤشرات العلاقة بين المواطن الأردنيّ والمقيم، وآفاقها، وتحدياتها، كما يعكسها موقف المقيمين، ضمن أربعة مؤشرات أساسيّة، هي: قيمية المعاملة المتبادلة، وقيمية الحوار المتبادل، وقيمية التواصل المتبادل، وتعاقديّة المصلحة المتبادلة، بالنظر إلى نظرية التبادل الاجتماعيّ عند "جورج هومنز" و"بيتر بلاو"، مرتكزة على المنهج الوصفي التحليلي في المسح الاجتماعي، بالاعتماد على أداة القياس، ودليل دراسة الحالة. وتكونت عينة الدراسة من (٤٠٦) مقيمين، و(١٧) حالة، من مجتمع الدراسة (مناطق الأغوار الشمالية والوسطى والجنوبية في الأردن)، وذلك في الفترة ما بين فبراير إلى ديسمبر عام ٢٠٢١. وقد كشفت نتائج الدراسة أنّ "تعاقديّة المصلحة المتبادلة" بين المواطن والمقيم، حصلت على المرتبة الأولى، بدرجة مرتفعة، بتبادل الهدايا في المناسبات المختلفة، وصون الحقوق، والالتزام بتنفيذ الاتفاقيات، واعتبارها محل احترام وتقدير. وأنّ "قيمية المعاملة المتبادلة" بين المواطن والمقيم حصلت على المرتبة الثانية، بدرجة متوسطة، وتمثلت بعدم الشعور بالفوقية، والثقة المتبادلة، والاحترام المتبادل، والمصداقية، والترحيب. وجاءت "قيمية التواصل المتبادل" بالمرتبة الثالثة، بدرجة متوسطة، وتمثلت بمقابلة المواطن المقيم بالتودد في الطلب، والحديث بصوت منخفض، وحسن النية في التعامل، والكلمات الطيبة. وجاءت "قيمية الحوار المتبادل" بين المواطن والمقيم بالمرتبة الرابعة، بدرجة متوسطة، وتمثلت بالمناقشة والإصغاء والاهتمام، وتقبل الاختلاف بصدر رحب، وتقديم الشكر والامتنان في مواقف الحياة، والصبر وسعة الصدر. وكشفت النتائج أيضًا عدم وجود فروق دالة إحصائيًا، تعزى إلى متغيرات الدراسة، باستثناء متغيرات: الجنسية، ومدة الإقامة بالأردن، ودرجة الشعور بالاحترام والتقدير من الأردنيين. وبناءً على النتائج السابقة؛ توصي الدراسة بضرورة رسم صورة وطنية واضحة، حول كيفية التعامل مع المقيمين، وجعلهم يعيشون بأمان؛ ليساهموا في عمليات التنمية والتخطيط الشامل.

الكلمات المفتاحية الدالة: العلاقات، المؤشرات, التحديات، المواطن الأردني، المقيم.

مقدمة

إن العلاقة بين المواطن والمقيم علاقة لها اهتمام واسع على مستوى العالم؛ لِما لها من نتائج وجوديّة كبيرة اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، وشخصياً، وهذه العلاقة بينهما تعكس عملية بناء الحياة الاجتماعية بمعناها الواسع. وفهم طبيعة هذه العلاقة يستدعي الاعتماد على "قيميّة المعاملة المتبادلة"، وتوظيف أهميتها وأدائها لدورها في الحوار المتبادل نحو التواصل المتبادل. وعلى الرغم من موضوعيّة هذه العلاقة ووضوحها إلّا أنّ وصفها، وتحليلها، وتأطيرها، وجودياً يكمن في "قيميّة المعاملة والحوار المتبادل" بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها مواقف المقيمين. فضلاً عن "تعاقُديّة المصلحة المُتبادَلة" التي تقوم على أُسس متينة ضابطة للجميع في ظل الظروف التاريخية، والسياقات الثقافية والاجتماعية الناظمة للمجتمعات. بمعنى أنّ الاهتمام بمؤشرات العلاقة بين المواطن والمقيم يتطلب إدراكاً شمولياً لاتجاهها التغيّري، كما يعيشه المقيمون، وكما ينعكس على علاقاتهم مع المواطنين؛ إذ قد تتجاوز هذه العلاقة المتبادلة صيغتها الظرفية وسماتها الخارجية.

وهذه مسألة تتصل بظاهرة تشغيل العمالة الوافدة وانعكاساتها على القيم السائدة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، وهي دراسة من المأمول أن تتصدى للتحديات التي تواجه المقيمين الذكور في منطقة الأغوار الشمالية والوسطى والجنوبية بالأردن، بوصفهم وحدة التحليل الأساسية، فضلاً عن إشكالية الدراسة المرتبطة بالعلاقة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما تتجسد في شخصية المقيمين؛ وتمثل هذه المسألة واحدة من القضايا الجديرة بالاهتمام، التي تعكس تحليلاً واقعياً لقيم العمل بالأردن. لذلك بدأت عملية تشغيل العمالة الوافدة في سوق العمل الأردني منذ عام (1973)، وبعدها بعقود شَهِد الأردن نشاطاً ملحوظاً في أعداد العمالة الوافدة؛ لتدني أجورها وضعف إقبال المواطن على التعليم الفني والمهني وغيرها (أبو ليلى، 2004: 30).

وعلى الرغم من أنّ الأردن يُصدّر العمالة المتعلمة الماهرة إلى دول الخليج، إلاّ أنه في الوقت نفسه يستقبل العمالة غير الماهرة أو المتوسطة؛ إذ بلغ حجم العمالة المسجلة لدى وزارة العمل من جنسيات مختلفة نحو (236374) وافداً، لغاية شهر

أيار من عام (2021)، كذلك فإنّ هذه العمالة تعمل عادة في قطاعات الزراعة والحِراجة وصيد الأسماك (60721)، والتعدين واستغلال المحاجر (324)، والصناعات التحويلية (66653)، وإعدادات الكهرباء والغاز وتكييف الهواء (54)، وإعداد المياه وأنشطة المجاري وإدارة النفايات ومعالجتها (504)، والتشييد (26977)، وتجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية (12277)، والنقل والتخزين (977)، وأنشطة الإقامة والخدمات الغذائية (9587)، والمعلومات والاتصالات (184)، والأنشطة المالية والتأمين (76)، والأنشطة العقارية (1557)، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية (789) (وزارة العمل الأردنية، 2021. ص 1).

كذلك، فإنّ أهم ما تتميز به العمالة العربية الوافدة هي المعرفة والحوافز(المسؤولية؛ المبادرة؛ الطاقة؛ العلاقات)، ومهارة العلاقات (الاحترام؛ الأخلاق؛ الآداب؛ تكامل الشخصية؛ الثقة في النفس)، والمرونة والتكيف (المرونة؛ التسامح؛ الاستقلالية؛ الحساسية)، والانفتاح الثقافي (تنوع الاهتمامات؛ الخبرات المتنوعة؛ المعلومة العامة)، وموقف العائلة (القدرة على العيش خارج البلد؛ الاستقرار العائلي) (النجار، 2009: 69 -78). بمعنى أنّ العمالة العربية هي أقرب إلى عادات وتقاليد مجتمعنا الأردني، بمعانيها المشتركة كاللغة والإرث الديني والحضاري؛ إذ تُمكّنها هذه الميزات من القدرة على التفاهم مع المواطنين؛ فعدم القدرة على فهم اللغة والعادات والتقاليد يجعل الشخص غبياً رمزياً أو مصاباً بالغباء الرمزي، لعدم قدرته على فهم إشارات المواطنين ورموزهم، ممّا يجعل العلاقة تسير في سياقات مختلفة من التغيير والراحة وتطوير مسارات الحياة.

ومن المتوقع أنه بوجود المعاملة الطيبة المتبادلة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، ومع توفّر فرص العمل وانخفاض تكاليف العيش، وكذلك مع وجود المعارف والأقارب للمقيمين، فإن ذلك يشعرهم بالاستقرار الوجودي في البلد المضيف، ومن ثم فإنّ قدرة العمالة الوافدة على العمل بإخلاص وأمانة، وابتعادها عن مغايرة التوقعات ربما تكون أقرب إلى الدخول في عمليات تفاعل مع الأردنيين أينما جمعتهم المواقف، وعلى أساس ما يقدمه المقيم فسوف يكون مدفوعاً بعائد أو منافع متوقعة من قبل الموطن في مجتمعنا الأردني.

ومن جانب آخر، فالمقيم قد يعاني مشكلات، كالغربة، واختلاف العادات والتقاليد والقوانين، والسكن، وتعليم الأولاد، واصطحاب الأسرة، والإقامة والعمل،

والعلاقات المهنية، والنظرات المتبوعة له من المواطن بالفوقية، التي قد يكون فيها تسلط وإهانة أو تكبر(فهمي، 2016: 31-43)، وقد ترتبط هذه النظرات بالتصورات والتخيلات الإدراكية والمشاعرية والسلوكية، كما ترتبط أيضاً بطبيعة الفكر، أو المُعتقَد، أو العاطفة، أو الأفكار الشائعة (فرجاني، 2001؛ الكاظم، 1991: 13-67). لذلك، فإنّ تحقيق درجة عالية من التكيف الاجتماعي والقبول بين المواطن والمقيم في مجتمعنا الأردني يُؤدي إلى إحساس المُقيم بـ "العائد النفسي والاجتماعي"، وكذلك تحفيزه للعمل بكفاءة عالية نحو تنمية البلد المستضيف. وعلى العكس من هذا، عندما يغيب إحساس المقيم بالتكيف والقبول مع المواطن المضيف، تتولّد مشكلات ذات آثار نفسية واجتماعية واقتصادية، كالتفكير في العودة إلى وطنه، أو البقاء في مكانه بعيداً عن التقارب الاجتماعي مع المواطن، وتجنب إقامة علاقات اجتماعية بنّاءة (أبو ليلى، 2004: 30)؛ لأنّ المطلوب تكيفية شعوره بالعدالة والاحترام فهو المقيم الضيف وليس المضيف، وهذا أيضاً مفسر تبادلياً.

وقد حظيت العمالة العربية والأجنبية في الأردن باهتمام الباحثين، وفقاً لبعدين؛ أولهما: وصف وتحليل خصائص القوى العاملة وحجمها ومشاركتها في قوة العمل وتوزيعها على قطاعات الإنتاج المختلفة. وثانيهما: تحليل الظاهرة بأبعادها الاجتماعية والثقافية والسياسية والصحية؛ إذ لم تحظَ إلاّ على اهتمام القليل من الباحثين، في حين تحاول هذه الدراسة معالجة الظروف التي مهّدت لهجرة القوى العاملة البديلة، لأنّ النقص الكميّ في القوى العاملة الوطنية، وكذلك قدوم العمالة الوافدة إلى الأردن ربما سببه هجرة الأردنيين إلى دول الخليج للعمل (انظر: أبو ليلى، 2003:1849-1580). وهناك الكثير من الدراسات التي أكدت أنّ علاقة المواطن بالمقيم في مجتمعنا الأردني هي علاقة ضعيفة نوعاً ما، كونها تنحصر في حيّز أو إطار العمل فقط، وهناك نظرات تشاؤمية يصدرها بعض المواطنين الأردنيين نحو العمالة الوافدة تقوم على الاعتقاد أنّ المقيمين الضيوف يزاحمونهم على مصدر رزقهم أو قوت يومهم، فضلاً عن وجود تباين في الأجور بين المواطنين والمقيمين لصالح المقيمين، ناهيك عن صعوبات العيش وعدم ارتباط المقيم سياسياً مع الغير وانتمائه لوطنه (انظر: أبو ليلى، 2003: 1851).

وعلى نحو مُتزايد، أصبحت "تَعاقديّة المصلحة المتبادلة" Beneficial Interaction بين المواطن الأردني والمقيم، كما يعكسها موقف المقيمين، تُحدد ما هو مرغوب فيه وما هو مرغوب عنه، وتمارس ضغوطات ثقافية حول "قيميّة المعاملة المتبادلة" Regulations of Interaction ، التي تمثل منطلقاً قيمياً لمؤشرات "قيميّة الحوار المتبادل" Regulations of Dialogue ، وكذلك مستويات الرضا عن "قيميّة التواصل المتبادل" Regulations of Community، فيما بينهم؛ إذ من المحتمل أن تؤدي المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية أهمية كبيرة في تشكيل التفاعل بين المواطن المضيف والمقيم الضيف. فربما يرتبط المقيم بعلاقات مع جماعات وطنية تتصل بتصوره الذهني قبل الدخول في عملية تبادل اجتماعي، تحددها متغيرات ثقافية واجتماعية وكذلك ظروف ترتبط بالسياقات القائمة. فكلما كان هناك "تجانس" بين المقيم والمواطن ربما زاد التفاعل والتبادل المصلحي؛ وكلما كان هناك "اتساع" في نطاق التبادل بين المواطن والمقيم ربما زاد من تأسيس تصورات متباينة ومتكاملة ومستقرة، وكلما كان المقيم العامل أكثر قدرة على جمع المعلومات المسبقة عن الجماعات الوطنية، استطاع أن يدخل في عمليات تبادل مع المواطن أكثر فائدة ونجاحاً.

والتساؤلات المطروحة الآن، كيف تتشكل طبيعة التبادل والتفاعل بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين؟ وما المتغيرات التي تبلور تصورات وتخيلات المُقيم العامل الضيف للمواطن الأردني المضيف؟ وما طبيعة العلاقة التي تربط المواطن المضيف بالمقيم العامل الضيف؟ وهل هذه العلاقات التبادلية بين هذه الجماعات إيجابية أو سلبية؟ وما الدوافع التي تحفز المواطن للدخول في عملية تبادل مع المقيم العامل؟ على هذا الأساس، فإنّ طبيعة التفاعل والتبادل الاجتماعي بين الجماعات الوطنية الأردنية والجماعات العاملة قد لا تتميز أو تتصف بالتجانس، لكنها قد تختلف باختلاف الثقافة (العادات والتقاليد واللغة والعلاقات) وقواعد السلوك العامة. وربما هناك تقارب بين جماعات وتباعد بين أخرى، وفقاً لنمط الثقافة السائدة وقواعد السلوك العام. لذلك تنطلق هذه الدراسة من تصوّر جماعات العمل الوافدة المقيمة للجماعات الوطنية المضيفة، ممّا يعني أنّ اتجاهات الجماعات الوافدة نحو الجماعة الوطنية هي التي قد تحدد طبيعة التفاعل والتوجهات والتصورات الذهنية فيما بينهم.

ومن هنا تسعى هذه الدراسة إلى رصد مدى استعداد المُقيم الضيف لبناء علاقات جادّة مع المواطن المضيف والتكيف مع الواقع الوجودي والمصير المشترك، على اعتبار أنّ المجتمع الأردني يُشكل بناءً اجتماعياً من جماعات فرعية ذات أطر ثقافية متباينة من التفاعل والتبادل والعلاقات؛ إذ يحدد تقسيم العمل بين المواطن والمقيم شروط التفاعل وآلياته، وربما قد يساعد هذا التباين على تبلور ثقافة جديدة تحدد أنماط التفاعل المتبادل فيما بينهم، إذ يؤدي ذلك إلى الاستقرار والتوازن في الصور الذهنية بين المواطن المضيف والمقيم العامل. وفي هذا الإطار، فقد تدفع "قيميّة المعاملة المتبادلة" بين المواطن المضيف والمقيم العامل على الدخول في حوار متبادل، كتصور تكاملي يرتبط وجودياً بينهما بالثقافة واللغة السائدة. كما أنّ "قيميّة التواصل المتبادل" تلقي الضوء على تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والشخصية في ذاك التقارب أو التباعد، على اعتبار أنّ المقيم قد يحاول جاهداً -بناءً على مبدأ المنفعة- الدخول في علاقات تفاعلية مع المواطن، من أجل تعظيم العائد وتقليل الضرر، وفقاً لما قد يتوقعه من عائد مدفوع من المواطن، بما قد يرتبط وجودياً بما هو ثقافي واجتماعي، وما قد يحقق له من مكاسب ومنافع. فضلاً عن معرفة تصورات المقيم العامل للمواطن المضيف، من حيث الأداء والمسؤولية والالتزام بذلك، ودور المواطن في تحفيز سلوك المقيم على العمل والإنتاج؛ إذ هل ينظر المواطن للمقيم على أنه مهاجر فقط أو أن هناك توافقاً مصلحياً بينهما؟ مع مراعاة متغيرات التعليم والدخل والإقامة في وصف خصائص عينة الدراسة وتحليلها.

وتأسياً بذلك، فإنّ غاية الدراسة هي تحليل تصوّرات المقيم المستقبلية للمواطن في ضوء المؤشرات أو التصورات المتباينة، وكذلك معرفة الظروف والمتغيرات المسؤولة عن استمرار التبادل بينهما، كالصفات النمطية التي يراها المُقيم الضيف بالمواطن المضيف، ومدى علاقتها وملامحها التعبيرية ومتغيراتها. وكذلك تحليل دور الدين واللغة والقومية في عمليات التبادل ودورها في تشكيل الصور النمطية بينهم، وفقاً لمتغيرات ديموغرافية واجتماعية واقتصادية. كذلك فإن هذه الدراسة تسعى إلى عقد مقاربة غير مباشرة مع النظرية التبادلية، من خلال طرح مجموعة من المؤشرات (قيمية المعاملة المتبادلة؛ قيمية الحوار المتبادل؛ قيمية التواصل المتبادل: تعاقدية المصلحة المتبادلة) التي تعكس مواقف تبادلية، يمكن لنا تأويلها بالنظر إلى نظرية التبادل التي ترتكز بشكل محوري على تبادل التوقعات، كما تتجسد في

موقف المقيمين عند تبادل المنافع مع المواطن في مجتمعنا الأردني، وكذلك استجابة المقيم وتفاعلاته مع المواطن، وكذلك بناء العلاقات الوجودية معه، مما سيجعل هذا التفاعل مليئاً بالتعابير العاطفية والوضع النفسي المريح، وفقاً لما هو نفسي وثقافي واجتماعي. ومن ثم فإن زيادة التفاعل بين المواطن والمقيم سوف تدفع إلى انتشار المشاعر الوجدانية وشيوع قنوات المودة والروابط الشاعرية بينهم.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

إنّ إشكالية الدراسة المرتبطة بالعلاقة التبادلية بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما تتجسد في سلوكيات المقيمين، تمثل واحدة من القضايا المهمة التي تهم عدداً كبيراً من المجتمعات العربية، وتعكس في الوقت ذاته تحليلاً عميقاً لمسألة قيم العمل، ومدى تغلغلها في النسيج المجتمعي الشامل.

الجدير بالذكر، أنّ العمالة الوافدة تنتشر في جميع مناطق الأردن، وتعمل في أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم، والإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري، والتعليم، وأنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية، والفنون والترفيه والترويح، وأنشطة الخدمات الأخرى، وأنشطة الأسر المعيشية لإنتاج سلع وخدمات غير مميزة لاستعمالها الخاص، وأنشطة المنظمات والهيئات الخارجة عن نطاق الولاية الإقليمية وغير الإقليمية، بما مجموعه (236374)؛ إذ تحتل العمالة المصرية التي تمتلك تصاريح عمل سارية المفعول نصف حجم العمالة الوافدة في الأردن، مقارنة بالعمالة الوافدة الأخرى. كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول 1: توزيع العمالة لغير الأردنيين الحاصلين على تصريح عمل ساري المفعول الذين يمارسون الأنشطة الاقتصادية المختلفة

الجنسية	المجموع	النسبة
مصر	119286	50.46
سوريا	24293	10.28
بقية الدول العربية	725	0.31
العراق	461	0.2

تابع/ جدول 1: توزيع العمالة لغير الأردنيين الحاصلين على تصريح عمل ساري المفعول الذين يمارسون الأنشطة الاقتصادية المختلفة

الجنسية	المجموع	النسبة
اليمن	1530	0.65
السودان	200	0.08
الباكستان	2209	0.93
الهند	13209	5.59
الفلبين	9186	3.89
سيرلانكا	5640	2.39
إندونيسيا	320	0.14
بنغلاديش	35303	14.94
تركيا	74	0.03
بقية الدول الآسيوية غير العربية	5398	2.28
الدول الأوروبية	844	0.36
المغرب	28	0.01
الولايات المتحدة الأمريكية	309	0.13
الدول الأفريقية غير العربية	17243	7.29
بقية الدول الأجنبية	116	0.05
المجموع	**236347**	**100**

المصدر: وزارة العمل الأردنية، 2021، ص 2.

يُظهر جدول 1 أنّ العمالة المصرية كان لها حضور بارز في الأنشطة الاقتصادية في الأردن بما نسبته (50.46%) مقارنة مع العمالة الأخرى، (السورية: 10.28%، الباكستانية: 0.93%، البنغالية: 14.94%)، والجدير بالذكر، أنّ هناك نسبة كبيرة من تلك العمالة الوافدة تنتشر في مناطق الأغوار الشمالية والوسطى والجنوبية، ونظراً لأهمية تلك العمالة في عمليات التنمية، فقد تمّ تسليط الأضواء عليها، لأهميتها في تلك المنطقة المهمة من جغرافية الأردن. لذلك تهدف هذه الدراسة الى دراسة العلاقة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، ضمن مؤشرات:

قيمية المعاملة المتبادلة، وقيمية التواصل المتبادل، وقيمية الحوار المتبادل، وتعاقدية المصلحة المشتركة؛ وانطلاقاً من مدى نجاح المُقيم الضيف من تقييم العائد الذي سوف يحصل عليه من خلال الدخول في علاقة تبادلية مع المواطن، وكذلك التوقع القائم على أساس تعزيز الفعل والمؤثر معاً المقدم من المواطن للمقيم في مواقف التفاعل، فكلما كانت المكافأة أو القيمة التي حصل عليها المقيم من المواطن مرتفعة زاد من احتمال الدخول في علاقة تفاعل مع المواطن أكثر من مرة، ناهيك عن أنّ شعور المقيم بالرضا أو القبول عن التفاعل مع المواطن، سوف يجعل المقيم قادراً على تقييم مسارات فعله أو نشاطاته مع المواطن عن طريق عقد حسابات دقيقة للخسارة والربح، وكلما تمكن أو نجح من تكرار الفعل التبادلي مع المواطن في مواقف التفاعل بما هو اجتماعي وثقافي، وحصل ربما على عائد متوقع؛ مما يشعره بالرضا والقبول الاجتماعي. بمعنى أنّ شعور المقيم بالظلم عند التبادل مع المواطن سوف يولد لديه إحساساً بالكره أو العداء، ومن ثمّ فإذا تمكن المقيم أو نجح في الحصول على حقوقه فسوف يمنحه هذا فرصة لتغيير قواعد التفاعل واللعبة والعمل مع المواطن، وذلك يأتي من مستوى الخبرات والتجارب التي يمتلكها المقيم عند التعامل مع المواطن بما هو ثقافي واجتماعي.

على هذا الأساس، تتحدد مشكلة هذه الدراسة بالتركيز على أربعة مكونات أساسية لمؤشرات العلاقة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، تمّ اشتقاقها من مقولات نظرية التبادل في علم الاجتماع بشكل غير مباشر، تعكس بمجملها مواقف تبادلية، يمكن أن تفسر مُؤشراتها في ضوء نظرية التبادل، التي ترتكز بشكل أساسي على تبادل التوقعات، كما تتجسد في مواقف المقيمين، وهي: أولها: قيميّة المعاملة المتبادلة من حيث مدى شعور المُقيم بالترحيب من قبل المواطن، ومعاملته على أساس المصداقية، والثقة المتبادلة، والاحترام المتبادل. وثانيها: قيميّة الحوار المتبادل من حيث مدى اعتذار المواطن للمقيم عند الخطأ، وتقبله للمقيم بصدر رحب، وتحلي المواطن بسعة الصدر عند الحوار، والإصغاء الجيد وشكر المقيم عند إنجاز العمل. وثالثها: قيمية التواصل المتبادل من حيث مدى مقابلة المواطن الأردني للمُقيم بوجه مشرق، وانتقاء الكلمات الطيبة في التعامل، والتعامل معهم بحسن نية وصفاء، ومبادلتهم التودد عند الطلب. ورابعها: تعاقدية المصلحة المتبادلة من حيث

مدى تبادل الهدايا بين المواطن والمقيم في المناسبات العامة، والتزامه تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، وصون الحقوق المتبادلة، والمطالبة بالحقوق في حدود القانون والمنطق وروح العلاقة الإنسانية، كما يعكسها موقف المقيمين.

وفي ضوء ما تقدم، فإنّ هذه الدراسة تهدف إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

أولاً: هل يرحب المواطن الأردني بالمقيم حيثما جمعتهم المواقف على أساس المصداقية، والثقة المتبادلة، والاحترام المتبادل، دون تعالٍ في التعامل، كما يعكسها موقف المقيمين؟

ثانياً: هل يعتذر المواطن الأردني للمقيم إذا أخطأ بحقه، ويتقبل اختلافه معه بصدر رحب، ويتحلى بالصبر ولا يتردد في تقديم الشكر له إذا استحق ذلك، كما يعكسها موقف المقيمين؟

ثالثاً: هل يبادل المواطن الأردني المقيم الحديث معه بابتسامة ووجه مشرق، وكلمات طيبة وحسن نية وكلام هادئ، كما يعكسها موقف المقيمين؟

رابعاً: هل يتبادل المواطن الأردني مع المقيم الهدايا في المناسبات المختلفة، ويلتزم بما تمّ الاتفاق عليه، ويصون حقوقه، كمحل احترام وتقدير، كما يعكسها موقف المقيمين؟

خامساً: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين حول مؤشرات العلاقة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، تعزى إلى متغيرات: (السنّ، والجنسية، الحالة الاجتماعية، وإذا كنت متزوجاً هل عائلتك موجودة في الأردن؟ وإذا كنت بمفردك في الأردن هل تسكن مع أشخاص من جنسيتك؟ ومتوسط الدخل الشهري، والمستوى التعليمي، وكم سنة مضى على وجودك في الأردن؟ وهل أنت راضٍ عن معيشتك بالأردن؟ وإلى أي درجة تتبادل الزيارات مع الأردنيين؟ وكم عدد أصدقائك من الأردنيين؟ وكم عدد أصدقائك المقربين من الأردنيين؟ وهل لديك علاقات أكثر من أبناء جنسك أم من الأردنيين؟ وإلى أيّ درجة تشعر باحترامك وتقديرك من الأردنيين؟).

أهمية الدراسة ومبرراتها

تستمد هذه الدراسة أهميتها من اعتبارين أساسيين: الأول، "الاعتبار العلمي"، ويتمثل في اشتقاق مؤشرات العلاقة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما

يعكسها موقف المقيمين، من البناء النظري لنظرية التبادل بشكل غير مباشر، على أساس ما يقدمه المُقيم مدفوعاً بعائد متوقع من قبل الموطن، وكذلك جعل هذه العلاقة قابلة للقياس، من خلال تطبيقها على المقيم العامل من الذكور، كعملية تدفق من المعلومات في عالم أكثر اتساعاً عبر الزمان والمكان. وكذلك المساهمة في هدم جزء من الفجوة المعرفية حول هذا الموضوع. كما تندر الدراسات المحلية على المستوى الوطني التي بحثت في هذه المسألة وآثارها الاجتماعية والنفسية سواء على الأفراد أو أسرهم، ولما يمكن أن تقدمه من معالجات وإضافات جديدة للتراث البحثي والمعرفي لمثل هذه الجوانب. كذلك يقدم موضوع الدراسة لجهات الاختصاص وصناع القرار، إضافات علمية أصيلة في الجوانب التطبيقية، لرصد آثار الظاهرة موضوعياً، وتشخيصها واقعياً من جوانب عديدة، ووضع إستراتيجيات للمساعدة الفعالة، ومساعدة المقيم على القيام بدوره بشكل مناسب. الثاني: "الاعتبار التطبيقي"، ويتمثل في توجيه الأنظار إلى التحولات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي لحقت بقيمية المعاملة المتبادلة بين المواطن الأردني والمقيم العامل في المجتمع الأردني، وقيمية الحوار المتبادل بينهما، والوقوف على أهمية المؤشرات التي تحدد العلاقة بينهما، وإدراك تصورات المُقيم وتخيلاته حول تلك العلاقة التبادلية التي تعكس مواقف تبادلية متباينة، يمكن تفسيرها في ضوء نظرية التبادل التي ترتكز أساساً على تبادل التوقعات، كما تتجسد في سلوكيات البشر. ويترتب على هذا توجيه مسارات الفعل للمقيم العامل وضبطها في إطار تعاقدية المصلحة المتبادلة.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة أولاً: إلى الكشف عن أهمية نظرية التبادل في معالجة قضية بالغة الأهمية وهي: طبيعة العلاقة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما تتجسد في موقف المقيمين، في ضوء اشتقاق بعض مؤشرات العلاقة بينهم، وهي مسألة تتصل بظاهرة تشغيل العمالة الوافدة وانعكاساتها المختلفة، وبخاصة قيم العمل السائدة بين طرفين تبادليين رئيسين هما: "المواطن" و"المقيم". ثانياً: تسعى إلى التصدي للتحديات التي تواجهها، فضلاً عن دراسة موضوع العلاقة بين المواطن والمقيم في الأردن، كما يعكسها موقف المقيمين، لتعرّف آفاق العلاقة وتحدياتها.

ثالثاً: تهدف إلى اشتقاق وتطوير مؤشرات من نظرية التبادل بطريقة غير مباشرة (قيمية المعاملة المتبادلة، وقيمية الحوار المتبادل، وقيمية التواصل المتبادل، وتعاقدية المصلحة المتبادلة) لاختبارها ميدانياً بطريقة كمية وكيفية. رابعاً: محاولة التوصل إلى أهمية مؤشرات العلاقة من حيث الأهمية، وتفاصيل مؤشراتها الفرعية. وأخيراً تسعى الدراسة إلى كشف النقاب عن العلاقات التفاعلية بين طرفين مختلفين؛ من حيث المكانات والأدوار والانتماء والمواقع التراتبية.

مفاهيم الدراسة الأساسية

العامل الوافد: هو الشخص الذي دخل إلى الأردن بقصد العمل، ويعتبر ارتباطه بعقد عمل شرطاً أساسياً لمنحه الإقامة فيه، واعتباره عاملاً بصورة مشروعة.

المُقيم: هو المهاجر إلى الأردن بشكل قانوني، ويشغل مكانة مهنية معترفاً بها قانونياً، وله حقوق متعددة كمقيم، وعليه واجبات نحو نفسه والمجتمع المضيف، ويلتزم بقوانينه وقواعده السلوكية العامة المعترف بها دولياً وقانونياً وأخلاقياً.

العمل: هو كل ما يبذله العامل من طاقة جسدية، وما يرتبط بشخصيته من انفعالات وتفاعل، وما ينسجه من علاقات اجتماعية في محيط العمل، وهو عملية دينامية تتم بين العامل والطبيعة، كجملة من الأنشطة الميدانية والعقلية والآلية التي تسهم في تطوير أوضاع العامل (التائب، 2011: 56). أي أنّ العمل هو نشاط ذهني فيزيقي يبذله العامل لتحسين ظروفه المادية والذهنية (علام، وآخرون، 1995: 135).

قيم العمل: يعرف حليم بركات قيم العمل بأنها: "المعتقدات حول الأمور والغايات وأشكال السلوك المفضلة لدى الناس، توجه مشاعرهم وتفكيرهم ومواقفهم وتصرفاتهم واختياراتهم، وتنظم علاقاتهم بالواقع والمكان والمؤسسات وبالآخرين، وتسوغ مواقعهم وتحدد هويتهم ومعنى وجودهم. وتتصل القيم بنوعية السلوك المفضل، وبمعنى الوجود وغاياته" (بركات، 1998 : 347). ويعرفها "شوارتز" بأنها: "الأهداف أو العائدات التي يبحث عنها الأفراد داخل عملهم" (الشريدة، 2000: 174). كما يعرفها براون بأنها: "توقعات يجب أن تشبع كنتيجة لمشاركة الأفراد في العمل تشمل القيم المادية وقيم الإنجاز والقيم الشخصية وقيم الاتصال بالآخرين" (الغريب، 2006:

171)، كذلك يرى "بارسونز" أنه بمجرد استيعاب الفاعل الاجتماعي للقيم فإنها تتولى ضبطه من الداخل، كما أنه يمنح القيم دوراً دينامياً على ما يذهب إليه ماكس فيبر على أنّ القيم تعتبر مولدة للفعل (ليلة، 1998 :226).

المواطن: عضو في المجتمع الأردني يشغل مكانة معترفاً بها، ويؤدي أدواراً مشروعة، وله حقوق مكفولة بالدستور، وعليه واجبات نحو نفسه وجماعته ومجتمعه، ويلتزم بقواعد عامة محددة ومعترف بها قانونياً وعرفياً.

قيمية المعاملة المتبادلة: العلاقة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، القائمة على الترحيب، والمصداقية، والثقة المتبادلة، والاحترام المتبادل، دون تعالٍ أو فوقية في التعامل.

قيمية الحوار المتبادل: العلاقة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، القائمة على سماحة التعامل في الاعتذار عن الخطأ أينما وقع، وتقبل الاختلافات بصدر رحْب، والتحلي بالصبر وسعة الصدر عند المناقشة في الموضوعات المتعددة، والإصغاء الجيد لبعضهم بعضاً، وعدم التردد في تقديم الشكر عند الاستحقاق.

قيمية التواصل المتبادل: العلاقة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، القائمة على تبادل الحديث بابتسامة ووجه مشرق، وتبادل الكلمات الطيبة والرقيقة، والمعاملة بحسن نية وصفاء، والمحادثة بصوت هادئ، وتبادل التودد في الطلب.

تعاقدية المصلحة المتبادلة: العلاقة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، القائمة على تبادل الهدايا في المناسبات، وجعل المصلحة بينهم محل احترام وتقدير، وتنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه، وصون الحقوق المتبادلة بينهم، وطلب الحقوق دون تردد.

وتأسياً بذلك، يستند مضمون الدراسة إلى ثمانية أقسام رئيسة: بالقسم الأول تمّ طرح مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، وأهميتها ومبرراتها، وكذلك المفاهيم الأساسية التي تبنتها الدراسة. أما الثاني فقد عالج مشكلة العمالة الوافدة إلى الأردن، في حين اهتم الثالث بإبراز مؤشرات العلاقة بين المواطن والمقيم في ضوء نظرية التبادل، أمّا الرابع

فقد تمّ عرض بعض الدراسات السابقة وذات الصلة، وعالج الخامس منهجية الدراسة بشيء من التفصيل، واختص السادس بعرض النتائج ومناقشتها، أما السابع فقد عُني بتحليل مؤشرات العلاقة، وانتهى القسم الأخير بالاستنتاجات العامة للدراسة.

العَمالة الوافدة في الأردن

يُعتبر ظهور التّحضر والتحديث في الأردن من المتغيرات التي دفعت إلى حدوث تغيّر اجتماعي فيه، وتغيرت ثقافة المجتمع بفعل انفتاحه على العالم الخارجي؛ فتغيّر البناء المهني تغيراً واضحاً بعد أن كان محصوراً في مناشط اقتصادية بسيطة: كالزراعة والرعي والحِرف المحدودة اليدويّة، كذلك فقد تَبِع ذلك تغيرات في التفاعلات والعلاقات بين أفراد المجتمع وجماعاته. واستناداً إلى ذلك فتح الأردن أبوابه للعمالة الوافدة من المجتمعات المحيطة، فزادت الهجرة إليه في فترة التحديث والتحضر.

لذلك، صار بالإمكان القول إنّ القطاعات الخدمية كافة في الأردن تعتمد على عنصر العمالة الوافدة في إنتاجها، وتكاد لا تصل العمالة المحلية نسبة (10%)، في حين سائر النسبة هي لصالح الوافدة. وهذا يأتي في الوقت الذي تعاني فيه الأيدي العاملة المحلية معدلَ بطالة مرتفعاً يكاد يتجاوز نسبة (18.6%) حسب التقديرات الرسمية (دائرة الإحصاءات العامة، 2019). ويعزو أصحاب العمل مشكلة تزايد العمالة الوافدة في القطاعات الاقتصادية إلى عزوف الشباب الأردني عن العمل في تلك القطاعات؛ إذ يؤكد ممثلو النقابات المهنية أنّ العمالة الوافدة تشكل عبئاً مالياً أكثر من المحلية على أصحاب العمل؛ فالعامل الوافد يحتاج إلى سكن وتكاليف تصريح العمل، ممّا قد يجعل كلفةَ العامل الوافد تفوق المحلي (زاد الأردن الإخباري، 2021).

وعلى هذا الأساس، فإن نسب العمالة غير الأردنية التي تعمل في قطاع الإسكان بلغت (37.5%)، وفي قطاع الإنشاءات (50%)، وفي قطاع المحروقات (40%)، وفي الخدمات المساندة الاستخدام (50%)، وفي الخدمات المساندة الاستقدام (30%)، والمطاعم والحلويات (45%)، والمخابز ومشتقات الطحين الآلية (70%)، والمخابز ومشتقات الطحين نصف الآلية (85%)، والمهن الميكانيكية (70%). كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول 2: نسبة العمالة الوافدة مقابل العمالة الأردنية في القطاعات المختلفة

القطاعات	عمال أردنيون %	عمال وافدون %
قطاع الإسكان	62.5	37.5
الإنشاءات الأردنية	50	50
المحروقات	60	40
الخدمات المساندة الاستخدام	50	50
الخدمات المساندة الاستقدام	70	30
المطاعم والحلويات	55	45
المخابز ومشتقات الطحين الآلية	30	70
المخابز ومشتقات الطحين نصف الآلية	15	85
المهن الميكانيكية	30	70

المصدر: وزارة العمل الأردنية، 2021، ص1.

وبالمقارنة مع العمالة الأردنية، فهي نسب مرتفعة، فضلاً عن ذلك فإن توزيع عدد العمال غير الأردنيين الحاصلين على تصريح عمل ساري المفعول حتى تاريخ (30 مايو 2021) حسب الجنسية والنشاط الاقتصادي هو كما يأتي: بلغ عدد العمالة المصرية الذين يعملون في الزراعة والحراجة وصيد الأسماك (46466)، والسورية (12369)، والباكستانية (1084)، والبنغالية (44). كما بلغ عدد العمالة المصرية الذين يعملون في قطاع التعدين واستغلال المحاجر (265)، والسورية (13)، والباكستانية (1)، والبنغالية (44). وأيضاً بلغ عدد العمالة المصرية الذين يعملون في قطاع الصناعات التحويلية (15481)، والسورية (2517)، والباكستانية (909)، والبنغالية (26698). وقد بلغ عدد العمالة المصرية الذين يعملون في إعدادات الكهرباء والغاز وتكييف الهواء (13)، والسورية (1)، والباكستانية (0) والبنغالية (2). كما بلغ عدد العمالة المصرية الذين يعملون في قطاع إعداد المياه وأنشطة المجاري وإدارة النفايات ومعالجتها (178)، والسورية (310)، والباكستانية (1)، والبنغالية(0). كما زاد عدد العمالة المصرية في قطاع التشييد إلى (21984)، والسورية (4175)، والباكستانية (65)، والبنغالية (79). وقد بلغ عدد العمالة المصرية الذين يعملون في تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية (10097)، السورية

(1137)، والباكستانية (62)، والبنغالية (48). أمّا في قطاع النقل والتخزين فقد بلغ عدد العمالة المصرية (892)، والسورية (21)، والباكستانية (3)، والبنغالية (16). كذلك بلغ عدد العمالة المصرية الذي يعملون في أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية (6850)، والسورية (1688)، والباكستانية (23)، والبنغالية (68). فضلاً عن ذلك، فقد أظهرت وزارة العمل الأردنية (2021) أن عدد العمالة المصرية في قطاع المعلومات والاتصالات بلغ (32)، والسورية (6) والباكستانية (0) والبنغالية (0)، أمّا في الأنشطة المالية والتأمين فقد بلغ عدد العمالة المصرية فيها(22)، والسورية (3) والباكستانية (1) والبنغالية (0). كما بلغ عدد العمالة المصرية في الأنشطة العقارية (1497)، السورية (16)، والباكستانية (18)، والبنغالية (0). وأخيراً بلغ عدد العمالة المصرية في الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية (113)، والسورية (32)، والباكستانية (21)، والبنغالية (1) (المصدر: وزارة العمل الأردنية، 2012. ص1).

ومن هذا التعداد الذي سبق، يظهر أنّ العمالة المصرية والباكستانية لها حضورٌ مميزٌ في أنشطة الزراعة والحِراجة وصيد الأسماك، وكذلك فإن للعمالة المصرية والبنغالية والسورية حضوراً في قطاعات الصناعات التحويلية؛ فقد تفوقت العمالة المصرية على سائر العَمالات، فكان حضورها واضحاً في قطاعات التشييد، وتجارة الجملة والتجزئة، والنقل، والإقامة، والخدمات الغذائية، والأنشطة العقارية.

والجدير بالذكر، أنّ الأغوار الشمالية تتبع محافظة إربد في شمال الأردن، ومركزها مدينة الشونة الشمالية، وتتكون من بلدية معاذ بن جبل، وبلدية طبقة فحل، وبلدية شرحبيل بن حسنة. أمّا منطقة الأغوار الوسطى، فهي تقع ما بين الأغوار الشمالية والجنوبية، وتضم بلديتين هما: بلدية دير علا وبلدية معدي. وتعدُّ الأغوار الجنوبية أرضاً غورية تقع بين البحر الميت غرباً وسلسلة جبال مأدبا والكرك والطفيلة شرقاً، وتضم: غور الصافي، وغور فيفا، والمعمورة، والنميرة، والسلماني، والغويبه، وخنزيرة. ويعتمد نمط معيشة غالبية سكان الأغوار على الوظائف الحكومية والعسكرية والزراعة (وزارة الداخلية الأردنية، 2021). وقد سمّيت المناطق الجغرافية بأسمائها، وأسماء مناطقها وقراها التي أجريت فيها الدراسة الميدانية، كما هو موضح في خريطة منطقة الدراسة وحدودها، بالنسبة إلى خريطة المملكة الأردنية الهاشمية ككل.

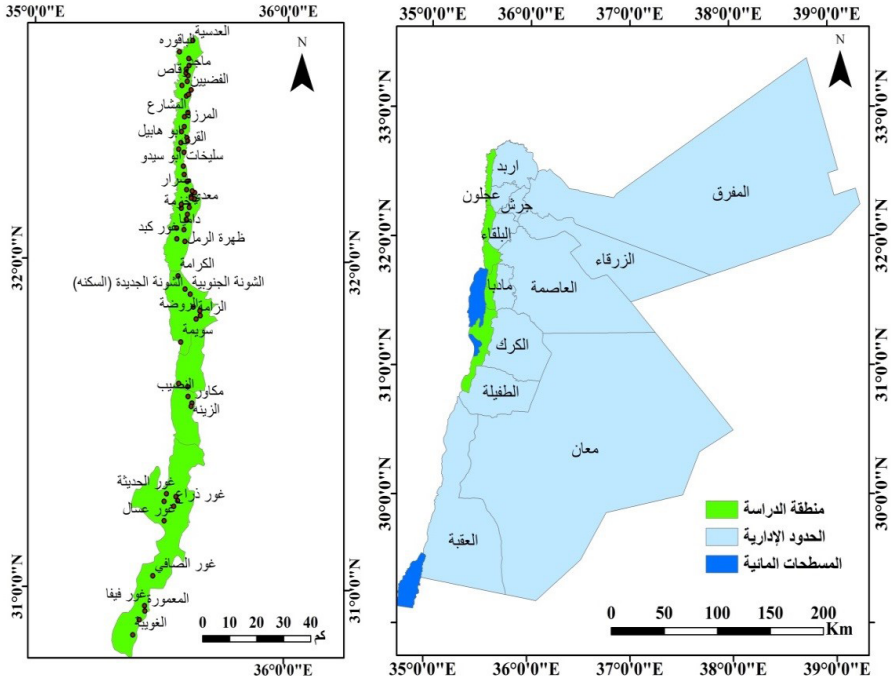

وبتجمّع تلك العمالة في بيئات عمل مختلفة، فقد ظهرت مشكلات مهنية شتّى، ناتجة من تلك القطاعات لا سيّما قطاع الزراعة؛ إذ أجمع مزارعون في "الأغوار الشمالية" على أنّ الإجراءات التي تتخذها وزارة العمل حول العمالة الوافدة لا تضمن حقوق صاحب العمل، فهي قد تدفع العمالة الوافدة إلى العمل في المزارع بمزاجية، من دون التزام بالمسؤولية تجاه صاحب العمل؛ إذ يترك العامل الوافد المزرعة أو مكان عمله ويذهب إلى آخر دون أن يتمكن صاحب العمل من مطالبته بالبقاء على الرغم من التزامه (الظواهرة، 2007). كما كشف عدد من أبناء الأغوار الشمالية أنّ العمالة الوافدة اقتحمت معظم المهن المتوفرة في المنطقة، وأصبحت تلاحقهم في لقمة عيش أبنائهم؛ إذ تجد الوافد يعمل في المخبز والمطعم والسوبر ماركت، من دون أدنى مراعاة لأبسط شروط الصحة والسلامة العامة، فالكثير منهم هجروا مهنة الزراعة وانتقلوا للمهن الإنشائية والمطاعم وبعض المهن الإدارية (السعايدة وآخرون، 2010).

وبازديادهم في تلك المناطق، اشتكى مزارعون من الإجراءات الأخيرة الخاصة بالعمالة الوافدة التي أضرّت القطاع الزراعي، وأسهمت في ارتفاع كُلف الإنتاج، على

الرغم من الخسائر المتلاحقة، وعدم وجود أسواق تصديرية واختناقات تسويقية في الأسواق المحلية، والعديد منهم هجر مزارعهم مبكراً لعدم القدرة على قطف الإنتاج ودفع أجرة العامل (الرأي الأردني، 2021)، والجدير بالذكر، أنّ عزوف الشباب الأردنيين عن العمل بالمهن الزراعية بات يتسبب بمشكلات طالت قطاعات مختلفة، فبعد أن اقتحمت العمالة الوافدة هذا القطاع بكل قوتها، بدلاً من العمالة المحلية، صار أرباب العمل يفضلونها على غيرها، حتى وصل عدد هؤلاء الوافدين في مناطق وادي الأردن مثلاً إلى نسب مرتفعة (السعايدة وآخرون، 2010).

لقد أشارت السجلات الرسمية لدى مديريات "عمل وادي الأردن" إلى وجود ما يزيد على (45) ألف عامل وافد من (14) جنسية، إضافة إلى ما يزيد على (10) آلاف وافد هم أُسر لبعض هؤلاء العمال الذين لا يخضعون لقانون العمل الأردني، لأنهم معالون وغير عاملين، ممّا أدى هذا إلى استثنائهم من الإحصائيات الرسمية لعدد العمالة الوافدة. كذلك تشكل العمالة الوافدة في وادي الأردن الموثقة منها وغير الموثقة ومرافقوهم نحو (40%) من عدد سكان المنطقة البالغ نحو (220) ألف مواطن، يتوزعون على ثلاث وحدات إدارية هي الأغوار الشمالية ولواء دير علا ولواء الشونة الجنوبية (السعايدة وآخرون، 2010).

وتشير سجلات بلدية "الشونة الوسطى" إلى أنّ العمالة الوافدة تسيطر على بعض الأسواق التجارية، كسوق الشونة الجنوبيّة التجاري بنسبة (95%) بحسب طريقة الضمان والاستئجار. وفي لواءي دير علّا والشونة الجنوبية يوجد (31) ألف عامل وافد يحملون تصاريح رسمية، بحسب سجلات مديريات عمل اللواءين باستثناء أسرهم والمخالفين لقانون العمل، كما أنه يوجد في الأغوار الوسطى ما لا يقل عن خمسة آلاف عامل وافد مخالفين لقانون العمل الأردني؛ بانتهاء مدّة التصريح والتهرب من تجديده (السعايدة وآخرون، 2010).

وفي "الأغوار الجنوبية" تبلغ مساحة الأراضي الزراعية نحو (45) ألف دونم، تتغلغل فيها العمالة الوافدة، إذ تزيد على (3) آلاف عامل معظمهم من الجنسية المصرية والباكستانية والسورية، ويشكلون نسبة (65%) من العمالة الزراعية في المنطقة، ويعملون بأجرة يومية أقل من العمالة المحلية، أو من خلال استئجار أراض

لحسابهم الخاص، في الوقت الذي يشهد فيه هذا القطاع عزوفاً من بعض المزارعين والعاملين المحليين عن العمل في هذا القطاع؛ ممّا يشكل استنزافاً للأموال التي تحوّل إلى خارج الوطن (السعايدة وآخرون، 2010)، فقد أكّد مزارعون في الأغوار الجنوبية أنّ العمال الوافدين – من الجنسية الباكستانية خاصة- في طريقهم إلى السيطرة واحتكار زراعة الموز فيها، ويشار إلى أنّ عدد العمال الباكستانيين فيها يزيد على ألف عامل (الطراونة، 2005).

كما أدّى نقص العمالة وخصوصاً العمالة الوافدة إلى تضرر قطاعات اقتصادية كثيرة في محافظة الكرك؛ ما أدّى إلى ارتفاع أجور العمالة في مختلف القطاعات، وتعطل العديد من المشاريع، وخصوصاً الإنشائية. ويقدر عدد العمّال الوافدين في المملكة بنحو مليون عامل، منهم 350 ألف عامل يحملون تصاريح عمل، أمّا الآخرون فيعملون دون تصاريح، وتشكل العمالة المصرية غالبية العمالة الوافدة (العضايلة، 2020).

نفهم من هذا الطّرح، أنّ حداثة التحديث والتنمية في الأردن دفعت إلى الاستعانة بالعمالة المهنية والخدماتية والإنشائية، وقد مثلت المدينة والمناطق الزراعية والخدماتية والصناعية والحرفية أهم القطاعات الحيوية للعيش المشترك، ممّا جعل المواطن يستفيد من تأجير العقارات وبيع السلع والخدمات لهم؛ إذ أتيحت للطبقات المتوسطة والدنيا من المواطنين تحسين وضعهم المعيشي من تعاملهم مع المقيم العامل في مناطق سكناهم. وإذا ما نظرنا إلى جماعات العمل في الأردن، نجد أنها تتركز في قطاعات العمل الزراعي والصناعي واليدوي، في حين تتركز جماعات العمل الوطنية في المهن العلمية والفنية والإدارية والخدماتية. أيّ أنّ هناك عزوفاً وطنياً عن العمل في قطاع البناء والتنظيف والتشييد والخدمات، وأنّ المواطن يتركز في العمل الذي يؤدي إلى البناء الفوقي للمجتمع الأردني، في حين يتركز المُقيم في العمل الذي يؤدي إلى البناء التحتي.

وإذا ما أردنا توضيح دوافع الهجرة العُمالية إلى الأردن، فإننا قد نشير إلى أنّ هناك تشجيعاً لهجرتها للعمل، بقصد التغلب على المشكلات السكانية والاقتصادية والاجتماعية، وارتباطاً بذلك أخذت الكثير من الدول تصدِّرُ العمالة، مع الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي على المجتمعات المحيطة، خصوصاً الدول العربية (المراشدة، 2000)، ومن الطبيعي أن يصبح المجتمع الأردني بسبب جماعات العمل العربية

والأجنبية مجتمعاً متبايناً. وإذا ما نظرنا إلى طبيعة العلاقة التبادلية بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يكشفها المقيمون فإننا نجد أن هذه العلاقة ترتبط بتصورهما لبعضهما، من منطلق الثقافة والعيش ودورهما في العمل والإنتاج. وقد تباينت عمليات التفاعل وتحددت بمحددات الدين واللغة والعادات والتقاليد المختلفة. وقد يكون هذا التفاعل مقيداً لاستمراريته بطبيعة التباين الثقافي والاجتماعي. أمّا بالنسبة إلى المقيم العربي فإنّ العملية التبادلية مع المواطن ربما ترتبط بالتاريخ واللغة والثقافة المشتركة، وقد يُسهِّل هذا من التفاعل بينهم. وقد يعرقل التباين الاقتصادي والجغرافي بين المواطن والمقيم الاستمرارَ في التفاعل أو التبادل المنفعي بينهم، وقد تكون العلاقة بينهم متوترة أو مشحونة بالمشاعر أو السلوكيات، مع شعور العمالة الأجنبية بالعزلة، أو ضعف التواصل مع المواطن المضيف، للاختلاف الثقافي، وعدم الانتماء لمؤسسات الوطن وثقافته.

مؤشرات العلاقة بين المواطن والمقيم بالنظر إلى نظرية التبادل الاجتماعي

تمثل النظرية التبادلية النتيجة المترتبة عن الجهود المبذولة لوضع المبادئ السلوكية، للانصهار بين الأفكار المختلفة المطروحة من قبل علماء الاجتماع؛ لذلك كانت النظرية التبادلية موضوعة على مدى سنوات طويلة في الخمسينات والستينات من خلال أعمال "هومنز" الذي أعلن عنها استجابة إلى نموذج الحقائق والنظريات الاجتماعية الأخرى خاصة النظرية الوظيفية البنائية.

يبدأ التبادل الاجتماعي عند "هومنز" من تفاعل الأفراد وجهاً لوجه، عاكساً الأوجه "النفسية والاقتصادية والاجتماعية" لتكوين قاعدة لعملية التبادل فيما بعد بين المتفاعلين، قِوامها أهداف وغايات اجتماعية كالسمعة والاعتبار والاحترام والتقدير والنفوذ الاجتماعي وليس المنفعة المادية الصِّرفة؛ لأنّ الفرد داخل جماعته يشترك في عدة عمليات تبادلية مستمرة تستهدف "القبول الاجتماعي" من قبل أعضاء جماعته واحترامهم له يزيد من اعتباره الاجتماعي ومكانته الاجتماعية (عثمان، 2008: 173؛ زايد، 1984). وهنا يؤكد "هومنز" أنّه كلما زاد الفرد من نشاطاته الاجتماعية داخل المجتمع زادت مكافآته الاجتماعية، ومن ثم تزداد نسبة نشاطاته الناجحة المؤهلة للمكافآت، كذلك يؤكد أنّ ما هو مُكلِف لفرد معين قد لا يكون مُكلِفاً للآخر المشترك معه في علاقة تبادلية، وأنّ ما هو نافع

لفرد قد لا يكون نافعاً لفرد آخر، وأنّ ما هو غير نافع لفرد معين قد يكون نافعاً للآخر، وقد يكون النشاط ذا كلفة ومنفعة عاليتين لفرد معين، في حين يكون أقل من ذلك لفرد آخر، وقد يكون النشاط المتبادل ذا كلفة ومنفعة بسيطتين لفرد في حين يكون أكثر من ذلك لفرد آخر، وقد يكون النشاط المتبادل ذا كلفة بسيطة ومنفعته كبيرة لفرد معين، وقد يكون ذا كلفة عالية ومنفعة قليلة عند الآخر، وقد يكون النشاط المتبادل ذا كلفة كبيرة ومنفعة بسيطة لفرد معين، ولكنه ذو كلفة أقل ومنفعة أكثر عند فرد معين مشترك معه في علاقة تبادلية (عثمان، 2008: 175؛ والاس، 2010).

فنظرية التبادل الاجتماعي لدى "هومنز" تتعلق بالجماعات الصغيرة وليس بالمؤسسات الاجتماعية؛ لأن أعضاء الجماعة يمكن أن يزودوا بعضهم بعضاً بالقبول الاجتماعي، فهذا سبب جيد ليتصرفوا بطريقة يقبلها أصدقاؤهم، وليتكيفوا مع رغباتهم، من أجل الحصول على "القبول والتقدير"، أو القبول الاجتماعي، الذي هو عند "هومنز" كسلعة يقدمها الناس عندما لا يمتلكون شيئا مرغوباً آخر يبادلونه، وهذا الموقف يشبه اللاتوازن، وهو يمثل قاعدة أساسية في تحليل نظرية التبادل للقوة. كما يعرف هومنز القوة بأنها القدرة على تقديم "مكافآت قيمة". وهكذا فإنّ القوة تنعكس في السعر الذي يستطيع الناس الحصول عليه مقابل خدماتهم. إن هذا السعر في شكل تبادل عيني مثل المال، أو في شكل أكثر عمومية مثل طاعة الأوامر. ويمكن تطبيق مفهوم القوة لدى "هومنز" على "القوة القهرية" التي تعتمد على المقدرة على فرض العقوبة، كما ينطبق على "القوة اللاقهرية" التي يحصل فيها كل من الجانبين على درجة من المكافأة الإضافية (والاس، 2010: 219-224).

ثمّ طرح "هومنز" بعض حالات العلاقة التبادلية وهي: أنّ الفرد يُقدّم مكافأة للحصول على مكافأة بديلة من الطرف الآخر، فإذا قام بسلوك عدائي تجاه شخص معين فإنه يحصل على مكافأة لقاء ذلك من الآخر المشترك معه في علاقة تبادلية، وإذا قدم الفرد مكافأة لشخص معين فإنه يحصل على سلوك عدائي لقاء ذلك من الآخر المشترك معه في علاقة تبادلية، وإذا قام فرد بسلوك عدائي لشخص معين فإنه يحصل على سلوك عدائي بالمثل منه (عثمان، 2008: 175). لذلك، فإنّ أهم ما يميز توجهات علماء الاجتماع في نظرية "الاختيار العقلاني" عن توجهات الاقتصاديين يتمثل في

إصرارهم على البعد الأخلاقي والمعياري للتبادل الاجتماعي؛ فكلما كانت قوتك أكبر في علاقة تبادلية، فإنّ احتمالية حصولك على الربح تكون أكبر. ويوضح منظرو التبادل الاجتماعي بأنّ وجود أفكار "الإنصاف والعدالة" يغذي مباشرة بشكل فعّال علاقات القوة، بالمقارنة مع استخدام الناس لقوّتهم (والاس، 2010: 225-226). وعلى هذا الأساس، يؤدي "القبول الاجتماعي" دوراً مهماً في تبادل التفاعلات والعلاقات، كما تفعل النقود في عملية التبادل التجاري، لكن وجه الاختلاف بينهما هو أنّ الفرد في العلاقات الاجتماعية لا يستطيع استخدام "الاعتراف الاجتماعي"، كوسيلة للحصول على منافع أخرى في عمل آخر مع أفراد آخرين، كما تفعله النقود في المبادلة التجارية. واللافت للانتباه هو تَمييز "هومنز" بين نوعين من الاستجابة عند الفرد للمكافآت، ففي الحالات الاعتيادية يميل الفرد الذي تسلَّم المكافأة إلى الفرد الذي قدّم له أو منحه المكافأة؛ إذ تتناوب وجهات نظرهما (عثمان، 2008: 177)

أمّا إذا حصلت عقوبات، أيّ أنّ أحد الأفراد قام بفرض عقوبة على آخر فإنّ ذلك يؤدي إلى عدم توازن واستقرار العلاقة التبادلية بينهما، وقد تحصل مواقف "الابتعاد أو الهروب" المؤقت بسبب حدوث الخسارة، وهذا بدوره يؤدي بعدئذ إلى تبادل العداء بين الفردين المشتركين في العلاقة التبادلية التي قد تصل إلى علاقة صراعية بدلاً من "تبادل المكافآت" بشكل سليم، وفي هذه الحالة لا يجنيان شيئاً من علاقاتهما بل يكون أحدهما رابحاً والثاني خاسراً، وهذه علاقة غير متكافئة (عثمان، 2008: 177). وضمن هذا التأطير اختبر "إدوارد لولر" Edward Lawler وزملاؤه الطريقة التي يعمل من خلالها التبادل على خلق ما يطلقون عليه "التماسك العلائقي" Relational Cohesion، أيّ أنّ التبادل يتضمن جماعة أو وحدة حقيقية ينتمي إليها أولئك المنخرطون فيها، ويرى "لولر" أنّ العلاقات التبادلية التي ترتكز على "الأداتية" (الأداتية تعني النفعية، أي النظر إلى أيّ شيء على أساس ما يحقق من منفعة) تعمل بشكل فاعل على تعزيز علاقات وروابط تعبيرية عاطفية بين الفاعلين. ويقترح التماسك العلائقي أنّ التبادلات تبني الأساس لتصورات التشابه بين الفاعلين، كما تبني الأساس للعلاقات بين الشخصية التي تجسد فيها سلوكهم الاقتصادي (والاس وولف، 2010: 527-528).

فروض "هومنز" ومقترحاته

أشارت بعض فروض "هومنز" إلى مقترحات عن المبادئ النفسية أو المستمدة

منها، لسببين: الأول لأنها نجحت في اجتياز الاختبار النظري من جانب علماء النفس، ولكن على المستوى النفسي فإنّ هذا الاختبار جاء على مستوى أفعال الأفراد في المجتمع، إلى جانب العديد من الفروض الأخرى عن سلوكيات الأفراد أكثر من الفروض عن التجمعات؛ إذ أشار إلى الرؤية النفسية الاختزالية التي تمثل منطلقاً مبرراً من وراء هذه الفروض التي يعتمد عليها علماء النفس(Homans, 1958: 597; Molm, 1981: 153-154 Ritzer, 1992:291؛ عمر، 1978: 130).

وأشار "هومنز" إلى أهمية المبادئ النفسية في ممارسة الفعل للنشاطات مع الآخرين بما يحقق المنفعة، والاستجابة لمؤثر فاعل في موقف التفاعل، وما قد يترتب على هذا من علاقات اجتماعية بين أطراف التفاعل، وكذلك ما قد يسود هذه العلاقات من تعبيرات عاطفية تقوم على المودة والمشاعر الفياضة، وهو لا يرى الأفراد معزولين عن التفاعل بل يحاولون بناء علاقاتهم مع الآخرين بناء على المنفعة المتبادلة وتعظيم المكاسب وتقليل الخسائر؛ وكذلك أشار إلى أنهم كائنات اجتماعية نفسية يستغرقون قدراً من الوقت في التفاعل معاً على أساس المنفعة. كما أعلن عن تفسير السلوك الاجتماعي في ضوء المبادئ النفسية غير الاجتماعية، وافترض بعض الفروض العامة والنفسية عن الآثار المترتبة من سلوك الإنسان على النتائج المحققة في الواقع (Homans, 1967:34-35; Ekeh, 1974; Ritzer, 1992:292)، وأشار إلى المقارنة بين العواقب التي تعود إلى أفعال الأفراد أو التي تخرج عن مجال أفعال الأفراد وإرادتهم، وهو لا يعترض على رأي "دوركايم" في أن "العواقب الجديدة" ربما تأتي من وراء هذا التفاعل. فقد تمكن"هومنز" من تعليل الخصائص الجديدة على دور المبادئ النفسية، ولم يعتمد على الفروض الجديدة لتعليل الحقائق الاجتماعية (Homans, 1961: 52-53; Turner, 1974: 549; Perinbanayagam, 166-167).

كذلك، بيّن "هومنز" أنّ "الحقائق الاجتماعية" تمثل المعايير المتبعة من جانب المجموعات، وأنّ المجموعات تضع المعايير التي تصبح بعد ذلك بمثابة "القيود" عليها، وهو الذي يطرح التساؤل حول إمكانية وجود هذه القيود قبل وضع المعايير أو بعد وضعها؛ إذ إن المعايير قد لا تمثل بالضرورة هذه القيود، بدليل أن الأفراد يخضعون لها؛ لذلك لا يرون القيود أو الحواجز، فهناك مزايا متعددة تفوق المساوئ من الخضوع إلى هذه

المعايير أو القيود (Homans, 1974: 31-42; Abrahamsson, 1970: 273 -275; Ritzer, 1992: 286-289; Bock, 1963: 229-231). ونفهم من هذا، أنّ الأفراد يمثلون -من وجهة نظر هومنز- الكائنات الأساسية في الحياة الاجتماعية التي تمثل النظرية التبادلية، وأنّ السلوك الاجتماعي يمثل مجموعة التعاملات بين الأفراد "المادية والمعنوية" و"الرابحة والخاسرة". فعلى هذا الأساس، تمكن "هومنز" من تعليل ظهور الآلات الصناعية في بداية ثورة التصنيع واختزالها في ضوء "المبادئ النفسية وليس الاقتصادية"، وأن رجال الصناعة كانوا مدفوعين بهذه المبادئ النفسية أكثر من السعي إلى الأرباح المادية، وهو يشير إلى رأيه في النظرية التبادلية التي اعتمد عليها في تعليل السلوك الاجتماعي في ضوء المكاسب والخسائر.

كذلك بيّن "هومنز" أنّه لا يمكن تفسير الواقع من دون وضع فروض مسبقة، ثمّ محاولة إثبات صحتها، وهو يعني الفروض النفسية في المقام الأول، فهي تُمثل صلب النظرية التبادلية المستمدة من علم النفس السلوكي، ومن الاقتصاد أيضاً، ويشير إلى ضرورة تطبيق علم النفس السلوكي على المواقف والظروف الخاصة، والاستبدال بنموذج "سكينر" (Homans, 1969: 14-18; Heath, 1976; Cook, et al, 1987). فقد أعلن "سكينر" عن القوانين التي تحكم السلوكيات الفردية لتعليل السلوك، في حين ذهب"هومنز" إلى أبعد من مبادئ "سكينر"، من خلال الآراء النظرية التي اقتصر فيها على التعاملات اليومية.

يرى "هومنز" أنّ علم الاجتماع قائم على مبادئ لا بدَّ من أن تُعلل السلوك والتعاملات بين الأفراد، وضرب مثالاً لرجلين يؤديان الأعمال المكتبية، وكل منهما يحتاج إلى مساعدة الآخر، أو الرجوع إلى المدير، فإذا كان أحدهما غير ماهر في أداء عمله فيمكن أن يكتسب السرعة والمهارة من مساعدة الفرد الآخر؛ حيث يميل إلى الاعتماد على الزميل ويتردد في الاعتماد على المدير؛ حتى لا يدرك مديره أنّه عاجز عن أداء العمل أو أنه غير كفء؛ لذلك يستميل الزميل الآخر للحصول على هذا التعاون، وبعد مرور فترة من الوقت يمكن أن يكتسب التدريب من تعاون الزميل الآخر، ويكتسب السرعة والبراعة في أداء العمل؛ إذ يمكن أن يستغني عن الزميل الآخر بعد فترة من الوقت. فهذا العامل لديه الأسباب التي تمنعه من اللجوء إلى المدير (Ritzer, 1992: 289-290; Abrahamsson, 1970:281-283;

Homans, 1974: 23–25; Lawler, 2001: 325–230؛ عمر، 1978: 132). والجدير بالذكر أنّ "هومنز" تمكن هنا من تبرير العديد من السلوكيات المركبة من خلال النظرية التبادلية، ومن بعض الأمثلة أو المواقف التي اعتمد فيها على خلاصة "سكينر"، ولكنه أضاف العديد من الفروض إلى أساس النظرية التبادلية للسلوك الاجتماعي.

وعلى هذا الأساس، حتى "ينجح" الفرد فلا بدّ أن يُؤدي العمل بالشكل الصحيح، وأفضل مثال على ذلك يتضح من موقع العمل، فالعامل أو الموظف يُمكن أن "يلتمس النصيحة" من الآخرين، أو أن يقدمها لهم، فإذا كان هذا العامل يحصل على النصح المستمر فسوف يعتمد على ذلك دوماً؛ لذلك فمن الأفضل أن يلتمس النصح عند الضرورة القصوى أو إذا كان في حاجة ماسّة إليها، والسلوك الذي يقود إلى النجاح يأتي على ثلاث مراحل، أو عناصر هي: الطريقة المتبعة من الفرد في تنفيذ العمل، وقيمة العوائد أو المكافآت والحوافز من بعد النجاح في تنفيذ العمل، والاستمرار في هذا النجاح من تكرار الطريقة المتبعة نفسها في إتقان العمل (Homans, 1971: 363–365; Homans, 1950). و"الحوافز" هي العنصر الأهم عند "هومنز"؛ لأنّها تؤدي إلى تمسّك العامل بالطريقة المتبعة نفسها في إتقان العمل، وتؤدي إلى تكرار السلوك نفسه. لكن في بعض الأحيان يمكن أن يختلف فعل أو سلوك الفرد في الظروف نفسها إذا اكتسب معلومات جديدة، أو إذا بلغ مستوى من الإدراك يجعله يدرك أن سلوكه في الماضي لم يكن صحيحاً، وأنه لا بدّ أن يتخذ السلوك البديل أو الأصوب. وهذا يبدو مثل الصياد الذي يلقي الصنارة في نهر مظلم في أثناء الليل، ومع ذلك فإنه يتمكن من الصيد (Ritzer, 1992: 291; Abrahamsson, 1970: 273).

إلى جانب ذلك، فخطوات التعميم عند "هومنز" تُمثل استمرار الأفراد في السلوك نفسه حين "تكرار السلوك أو الموقف نفسه"، إذ إن ذلك الصياد إذا تمكن في إحدى المرات من صيد السمك فإنه سوف يكرر تجربة الصيد ليلاً؛ نظراً إلى النجاح في المرة الأولى، وقد لا يلجأ إلى الصيد نهاراً؛ لأنه أدرك أنه على الرغم من الظلام الدامس إلا أنه نجح في الصيد، فمثل هذا الدافع أو الباعث هو ما يؤدي بالفرد إلى تكرار السلوك أو الفعل نفسه، ولكنه ليس السبب أو الدافع الوحيد لهذا الفعل، فقد يميل الفرد إلى الصيد في أثناء الليل لأنه يعمل في أثناء النهار :Homans, 1967: 59–60; Molm, 1981 154)؛ والاس وولف، 2010: 517–520؛ تيرنر، 1999؛ زايتلن، 1989).

وعلى هذا الأساس، فإذا كان الفرد يرى "القيمة" من فعله فإنه سيستمر في هذا الفعل، وأفضل مثال يتضح من العمل المكتبي، فإذا أدرك القيمة من عمله من وجهة نظر المدير أو صاحب الشركة، فإنه سوف يعتمد على الطريقة ذاتها في تنفيذ العمل، والعكس صحيح. كما أشار "هومنز" إلى المبادئ التي تحكم العوائد والعقوبات، فالعوائد والمكاسب تمثل القيم الإيجابية، في حين تمثل العقوبات السلوكيات السلبية، وأن الأفراد يتطلعون بالطبيعة إلى القيم الإيجابية، وأنّ العقوبة ليست رادعة أو كافية لردع الأفراد أو تعديل سلوكهم، فالمجرم يرتكب الجريمة، وهو يدرك مسبقاً قبل أن يرتكبها العواقب المترتبة عليه، ومع ذلك يضع الخطة لتنفيذ الجريمة، وينفذها بالفعل؛ إذ لا بد من وجود رادع آخر إلى جوار العقوبة (Mitchell, 1978; Homans, 1961: 32; Ritzer, 1992:292; Ekeh, 1974).

وبناءً عليه، رأى "هومنز" أنّ "حرمان" الفرد لوقت طويل من شيء معين يؤدي إلى اشتياق هذا الفرد لذاك الشيء، كما أنّ الموظف عندما يلتمس النصيحة أو المعونة في موقع العمل، فإنّ ذلك يعود إلى أنه لم ينجح في تنفيذ العمل. كما أشار إلى اثنين من المفاهيم الأساسية عن التكلفة والربح، وأشار إلى تعريف التكلفة من السلوك على أنها تمثل العناء أو المشقة في اتخاذ هذا الفعل، في حين تمثل الأرباح أو العوائد التعويض عن هذا الجهد، وهذا ما أدّى إلى تعديل وجهة نظره في افتراض الحرمان (Homans,197429-30; Ritzer, 1992: 293؛ والاس وولف، 2010: 512-513).

أمّا افتراض "القبول أو النفور" عند "هومنز" فإنه يتحدد فيما إذا كان فعل الفرد لا يؤدي إلى حصوله على النتيجة المتوقعة أو حصوله على عقوبة لم تكن متوقعة فإنه سوف يصاب "بالسخط أو الاعتراض"، ويمكن أن يعلن عن السلوك الهجومي أو الدفاعي الذي قد يرى القيمة فيه أو المنطق منه؛ فإذا كان العامل يحصل على التعاون من الزميل الآخر فإنه سوف يعلن عن النفور منه على الرغم من أنّه ليس من الواجب على الزميل الآخر أن يُعين العامل الأول على أداء عمله، وهناك العديد من الأمثلة تشير إلى هذا السخط والغضب الذي يمثل السبب المباشر في الأمراض الذهنية والعقلية؛ فإذا كان الفرد لا يحصل على ما يتوقعه من الآخر فإنه سوف يعلن عن هذا السلوك. واستناداً إلى ذلك، أشار "هومنز" إلى أن هذا السخط هو الذي يعود إلى عدم تحقيق التوقعات

المرجوّة، ولا يعود بالضرورة إلى الخطأ من اتخاذ فعل معين (Ritzer, 1992: 294; Mitchell, 1978؛ والاس وولف، 2010 : 513-517؛ جدنز، 2002). فالنفور يمثل المشاعر السلبية التي تقابل المشاعر الإيجابية.

بالإضافة إلى ذلك، جعل "هومنز" الافتراض "المنطقي أو الرشيد"، بمثابة اختيار الفرد بين العديد من البدائل والأفعال؛ بحيث يقع اختياره في النهاية على بديل معين يمكن أن يحقق له النفع الأكبر من البدائل الأخرى، وعلى الرغم من أن الفروض السابقة تعتمد كثيراً على السلوكيات, إلاّ أنّ هذا الافتراض يتوقف على نظرية الاختيار الرشيد الموضوعة من "هومنز"؛ فمعظم الأفراد خاصة في مجال الأنشطة الاقتصادية يعتمدون على هذا الافتراض ويُجرون الحسابات ويتوقعون التوقعات ويعملون على المقارنة بين العوائد من هذه الأفعال، كما يتوصلون إلى الاحتمالات التي تؤدي إلى الحصول على النتيجة؛ فأكبر العوائد لن تكون لها قيمة لدى الأفراد عند انخفاض احتمالات حدوثها، والعكس صحيح؛ لوجود العلاقة بين أهمية العوائد واحتمالات تحقيقها (Ritzer, 1992:295؛ والاس وولف، 2010: 506-511). فهذا الافتراض هو الذي يوضح السبب الذي يؤدي بالأفراد إلى اتخاذ أو عدم اتخاذ فعل معين، تبعاً إلى توقعات احتمالات النجاح في تحقيق النتائج، ولكن على ماذا يعتمد الأفراد في تقدير هذه الاحتمالات والتوقعات؟ أكّد "هومنز" أنّ تقدير درجة النجاح العالية والمنخفضة يتوقف كثيراً على النجاح أو الفشل في الماضي في الظروف أو المواقف المشابهة؛ ولكن بشرط التماثل الشديد بين ظروف الحاضر والماضي، وأنّ هذا الافتراض لا يوضح لنا السبب في أن الفرد له القيمة في أحد الاحتمالات عن الاحتمالات الأخرى، واعتمد على تطبيق هذا المبدأ على الفروض السلوكية (Mitchell, 1978؛ جدنز، 2002؛ زايتلن، 1989).

ومن ثم فإن قواعد التبادل تخضع لكمية المساعدة المقدمة من الطرف الأول في العلاقة التبادلية للطرف الثاني خلال فترة زمنية محددة، وكمية النشاطات البديلة التي يمنحها الآخرون للأشخاص المشتركين في العلاقة التبادلية، وقيمة ودرجة القبول الاجتماعي التي يحصل عليها الفرد خلال تبادله مع الآخر، وقيمة الأنشطة البديلة المستلمة خلال العلاقة المتبادلة. وبالإضافة إلى ما تقدم، يضيف "هومنز" أنّ

محفزات السلوك الإنساني هي درجة، وقيمة، وكمية المكافأة، والعقوبة التي سيحصل عليها الفرد نظير قيامه بعمل ما أو عدم قيامه. فكلما زادت قيمة المكافأة زاد نشاط الفرد للحصول على مكافأة، وإذا كرر الفرد السلوك خلال فترة زمنية أخرى فإنّ قيمة المكافأة لا تكون عالية في تقييمه، لأنه سبق وأن حصل عليها، حتى قوة جاذبيتها تقل في نظره. ولكن إذا زادت كمية المكافأة فمن المحتمل أن تزيد من جاذبيتها للفرد فيمارس ذلك السلوك. أيّ أنّ قيمة المكافأة لا تبقى محافظة على درجتها وكميتها على مرّ الزمن، فقد تزداد أو تقل، وهذا بدوره يُؤثر على جذب الفرد لممارسة سلوك معين؛ لأن الفرد في علاقاته التبادلية يقوم بنشاط معين لكي يحصل على اعتراف، أو إعجاب، أو قبول، أو نفوذ اجتماعي(عثمان، 2008: 176، والاس وولف، 2010).

أضف إلى ذلك، فإنّ معرفة المكافأة أو العقوبة من قبل أحدهما تؤدي إلى معرفة كلفة التبادل الذي يعتمد على مفهوم البدائل الموجودة فعلاً أمام الفرد الأول. بالإضافة إلى ما سبق، فإنّ المنفعة المتأتية من العلاقة التبادلية تتأثر بقيمة المكافأة وكلفة النشاط المراد قيامه. فقد تكون قيمة المكافأة عالية للفرد (أ) بسبب صعوبة قيامه بالنشاط المراد، عندئذ يمتنع عن التبادل مع الفرد (ب). لا جناح من القول، أنه إذا حصل الفرد على قبول اجتماعي لقاء عمل قام به، فإنّ القبول يرمز إلى مكافأة معنوية ذات أهمية كبيرة، بيد أنّ قيمة هذا القبول تقل في المرة الثانية إذا قام بالتصرف نفسه تجاه الفرد نفسه والوضعية نفسها؛ لأنه سبق له وأن حصل على هذه المكافأة. كذلك إذا تنافس فردان فسوف يكافآن بشكل متوازن، على عكس الفردين اللذين يتبادلان أنشطة اجتماعية بعيداً عن التنافس، إذ تكون مكافأتهما متساوية وغير متنافسة. وأخيراً أوضح "هومنز" دوافع التبادل بالصيغة الآتية: القبول الاجتماعي، قيمة النشاط، النشاطات التي كوفئت سابقاً، وحاجة الفرد للمساعدة من الآخرين. (عثمان، 2008: 177-178).

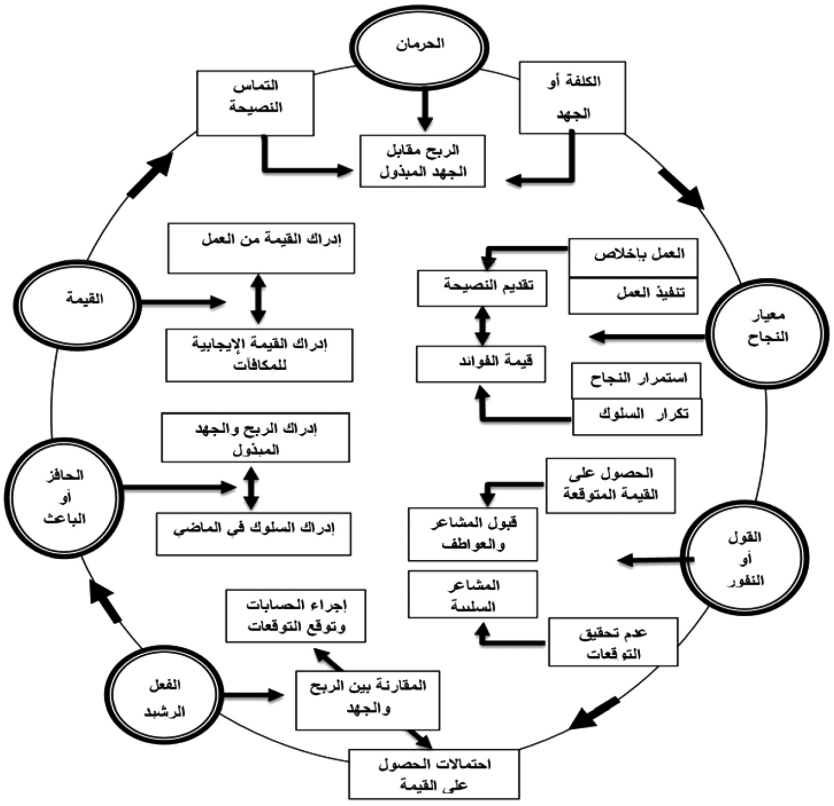

شكل 1: تكامل الطروحات التبادلية عند جورج هومانز

تأسياً بذلك، تُركز هذه الدراسة على السلوكيات الصريحة من خلال تجربة الأفراد وتصوراتهم عن العوائد من السلوكيات المختلفة، كما تشير إلى تفسير طبيعة السلوك الاجتماعي للأفراد في ضوء منطق الاحتياجات النفسية والاجتماعية، دون تجاهل العديد من المعايير والقيم التي تدخل في العلاقات بين الأفراد، وأنّ المبادئ هي التي تعلل سلوك الأفراد. لذلك فإنّ "هومنز" لم يتمكن من توضيح كيفية تطبيق المبادئ النفسية على المستوى الاجتماعي، وكان ينبغي عليه أن يشير إلى تطبيقها على النظم الاجتماعية المختلفة، مع وجود الحقائق الاجتماعية أو المتغيرات التي يمكنها تفسير المبادئ النفسية الموضوعة من قبل "هومنز". كما أشار إلى مبررات النظم التي تضعها المجتمعات ثم تخضع لها، وهو الذي يمثل صميم هذا الموضوع، عندما

أشار "بارسونز" إلى أنّ الفروض النفسية لا تكفي لتعليل السلوكيات، وأنّ الحقائق الاجتماعية موضوعة على أساس السلوكيات وليس العكس، وأنها تعتمد في التفسير على المبادئ النفسية؛ فقد كان "بارسونز" يعتقد أنّ الحقائق الاجتماعية فقط يمكنها تفسير هذه الحقائق أو القوانين.

وبالإشارة إلى ما سبق، فقد تمكن "هومنز" من الرد على هجوم "بارسونز" عندما أشار إلى طبيعة السلوكيات الاجتماعية وخصائصها في ضوء العديد من النظم، وقدرتها على تفسير الأفعال أو السلوكيات دون الحاجة إلى الاعتماد على الفروض النفسية؛ بحيث تعرض "هومنز" و"بارسونز" إلى الانتقادات من العلماء الآخرين، وكان على "بارسونز" أن يشير إلى كيف أنّ هذه المبادئ يمكن أن تعلل الخصائص الفريدة عن المجتمعات الكبيرة، لكن "هومنز" أعلن أنه ليس ملزماً، على عكس "بارسونز" في أن يبين هذه المبادئ وقدرتها على تعليل هذه الخصائص الاجتماعية، وهو الذي يمثل الفجوة في حجته؛ فقد أعلن "بارسونز" أن "هومنز" لم يتمكن من تفسير المؤثرات الثقافية والاجتماعية، وأنّ السلوك الإنساني ليس مجرد نتيجة لما أطلق عليه "هومنز" المفاهيم الأولية، من نشاطات وتفاعل وعاطفة، عند تناول العمليات العقلية لكل من أطراف عملية التبادل. (انظر: عثمان، 2008: 222)

نظرية "بيتر بلاو" عن التبادلية

ركّز "بلاو" على النظرية التبادلية من ناحية تناول السلوكيات الإنسانية والبشرية وتبرير العلاقات بين الأفراد والمجموعات، وأعلن عن أربع خطوات تؤدّي إلى تطور التعاملات الشخصية الأولية إلى نظم اجتماعية معقدة: "الخطوة الأولى": تشمل التعاملات الشخصية بين الأفراد؛ "الخطوة الثانية": تشمل حصول أصحاب السلطة على السلطة والنفوذ، "الخطوة الثالثة": تشمل وضع القوانين والقواعد والنظم، "الخطوة الرابعة": تشمل المعارضة للتغيير (Ritzer, 1992: 300; Blau & Schwartz, 1984). يحاول "بلاو" سدّ الثغرة بين البنائية الوظيفية "لبارسونز" وتبادلية "هومينز"، إذ يرى "بلاو" أنّ الانتقال من المستوى الفردي إلى المستوى البنائي الاجتماعي ومعالجة التغير، يتّضح من عملية مرحلية، تتضمن الخطوة الأولى ما تؤدَّى فيها عمليات التفاعل بين الأشخاص، إلى الخطوة الثانية التي تتباين في المكانات

والقوة، التي تؤدي إلى الخطوة الثالثة من التنظيم والشرعية، التي يمكن أن تحمل بذور الخطورة الرابعة من المعارضة والتغير (عثمان، 2008؛ العزام، 2022).

لقد كان "بلاو وهومنز" على اهتمام بهذه الخطوات، ولكن "بلاو" أشار إلى أنّ التعاملات الاجتماعية مقصورة على الأفعال وردود الفعل من الآخرين، بحيث ينجذب الأفراد إلى بعضهم للعديد من الأسباب التي تؤدي إلى تكوين هذه العلاقات الاجتماعية، والتي يمكن أن تعود "بالنفع" على الطرفين أو أحدهما، أو قد تحدث النتيجة العكسية عند وقوع الخسارة على الطرفين. وأفضل مثال، يتضح من العلاقات العاطفية والاقتصادية والوظيفية؛ ولكن الواقع يشير إلى أن الطرفين لا يحصلان على النتائج أو العوائد نفسها؛ فهناك طرف فائز أكثر من طرف آخر في هذه العلاقة (Blau & Schwartz, 1984; 169; Ritzer, 1992: 301;).

ويعتبر "بلاو" دافع سلوك الفرد الرئيسي في تفاعله وعلاقاته مع الآخر هو تبادل "معنوي أو مادي"، يمرّ بأربع مراحل هي: التعامل اليومي بين الأفراد في الحياة الاجتماعية، الذي بدوره يزيد من بروز اختلاف مكانات الأفراد ونفوذها، ويكشف عن تسلسلها المنظم ومشروعيتها، ويقوم بزرع بذور الاختلاف والتغير الاجتماعي. ثمّ يؤكد أنّ التبادل يعتمد على ردّ فعل مكافئ يصدر عن الآخر؛ بسبب "التجاذب" الذي يحصل بينهما، وهذا التجاذب له عدة أسباب، يدفعهم إلى تأسيس رباط اجتماعي، تعززه "المكافأة" التي حصلا عليها، فتخدم مصالحهما. لكن هذه المكافأة المتبادلة لا تكون متكافئة أو متساوية في قيمتها أو وزنها، بل متبادلة ومختلفة، فلا تُمتّن التفاعل بينهما، بل تخلق رباطاً متقطعاً أو مرتخياً. وقد ميّز "بلاو" أنواع المكافآت بـ "فعلية أو جوهرية" مثل: "الحبّ أو الإعجاب أو الاحترام، وعرضية أو خارجية مثل: النقود أو العمل الخدمي" (عثمان، 2008: 184).

ويرى "بلاو" أنّ السلم الاجتماعي تَصرُّف لا ينفعل اعتباطياً أو يتحرك جزافاً، بل يتأثر بمعايير تفاعلية تحدد من قبل فردين، وتقوم المعايير بعملية "التثمين والتقويم" الأوّلي لقيمية السلوك المراد إقامته، لمعرفة درجة ونوع الاستفادة والانتفاع، وإذا تمّ التفاعل بينهما عندئذ يحصل تفاعل مبني على "المداولة والمفاوضة والمشاطرة والمماحكة"، فيكسب أكبر قدر ممكن من الفائدة مادياً أو معنوياً أو الاثنين معاً،

وسمّاها بـ "آلية الانطلاق" Starting Mechanism، وبعد تأثير معايير الانطلاق التفاعلية يتجه الفرد الذي حصل على مكافأة من جراء تعامله مع الآخر نحو الالتزام بقيمة المكافأة؛ إذ عليه أن يردها في مناسبة أخرى لمقدمها، عندئذ يكون تفاعل الفرد تبادلياً، أيّ الأخذ والعطاء وقد يخطو التفاعل التبادلي خطوة أخرى لكي لا يستكين أو يكتفي على "التبادل المتقابل" بل يستمرّ. وبعد تقديمه "المكافأة المرتجعة" يكون الطرف الثاني قد تحرر من التزامه الدوري الأوّلي؛ لأنه أعاد الدَّين الذي كان في ذمته، وبذلك يتجنب النقد أو التساؤل أو الإحراج، الذي يُسيء له إذا تأخر بإرجاع التزامه التبادلي، أو غض النظر عن التزامه هذا، لذا فإنه يلتزم بإرجاعها لهذه الأسباب (عثمان، 2008: 185-187، والاس وولف، 2010؛ زايد، 1984).

ومن أنواع المكافآت التي ميزتها نظرية "بلاو"؛ أوّلها: "جوهرية" مثل: الحب أو الإعجاب أو الاحترام، وثانيها: "عرضية أو خارجية" مثل: النقود أو العمل الخدمي. وهذا التنوع في تقديم المكافآت يكشف عن اختلاف نفوذ المتفاعلين ضمن علاقاتهما، وبالذات عندما يحتاج أحدهما إلى الآخر، وهو لا يمتلك شيئاً يقدمه له لمساعدته، أو أنّ الآخر قدم مكافأة له، وهو غير قادر على ردّها بالقيمة أو الوزن أو الزمن نفسه. وساق لنا "بلاو" مثالاً بأنّ هناك أفراداً لهم القدرة على إجبار أو إلزام الآخرين بتقديم مساعدة لهم، وأفراداً يجدون مصادر أخرى عند غير الآخر المتعامَل معه في إشباع حاجاتهم. وآخر يصمد ولا يطلب مساعدة الآخر على الرغم من احتياجه إليها منه. وهناك من يخنع للآخر لكي يحصل على مكافأة منه، فيقدم ضروباً عديدة من السلوك المداهن أو المتملق أو المجامل لأن يحصل على مكافأة لا يستحقها إلا بهذا الأسلوب الخانع (عثمان، 2008: 187؛ العزام، 2022).

ويظهر "الصنف الأول" من أسلوب الإحراج الذي يستخدمه البعض للحصول على مساعدة، أو منحة، أو سلفة، أو ترقية مهنية، أو أيّ مطلب مادّيّ أو معنوي، وهي واردة بين أصحاب المواقع العليا في تفاعلهم مع أصحاب المواقع الأدنى من مواقعهم. أمّا "الصنف الثاني" من المتفاعلين المتبادلين فإنه يسود بين النشطين والأذكياء والدُّهاة في البحث عن سبيل آخر أو مكان آخر لإشباع حاجاتهم دون الخضوع إلى الآخر، وهنا قد يحصرهم المتفاعلون معه في زاوية حادة ليبتزهم وهم بحاجة إلى

مساعدة الغير، فيذهبون إلى أخذ مساعدة من آخر يشعرون بأنه لا يستغل ضعفهم أو حالتهم الظرفية فيبتزهم، لذا نجدهم يذهبون إلى مقدم مساعدة منصف وله ضمير. أمّا "الصنف الثالث"، فنجده عند ذوي النفوس العزيزة وأصحاب الإباء، لا يتنازلون للآخر ويطلبون مساعدته حتى لو كان غير مستغل لهم أو حتى لو كان منصفاً في مساعدته لهم، إنما كرامتهم تأبى طلب المساعدة من أي آخر على الرغم من احتياجهم إليها منه. أمّا "الصنف الرابع" فهو الخانع الذي يتمسكن حتى يحصل على مراده منه، حتى لو كان ذلك على حساب كرامته وعفة نفسه، إذ يتعامل مع الآخر بذل وانصياع أو خنوع أو بأسلوب عبودي أو رخيص؛ لأنّه غير قادر على الظفر بالمكافأة إلا بهذا الأسلوب لعدم امتلاكه مقومات التبادل الحرّ مع الآخر (عثمان، 2008: 185-186).

أمّا الحياة الاجتماعية عند "بلاو" فينظر إليها كـ "سوق تفاوض"، يتيح للإنسان الاختيار من بين بدائل، ويحاول كل طرف "تحقيق المنافع"، ويترتب عليها النجاح في تحقيقها واستمرار عملية التبادل والتفاعل. وقد استخدم "بلاو" مفهوم "تقمّص الدور" Role Take "لجورج ميد"، بمعنى أنّ كل طرف في التبادل يحاول معرفة حاجات الآخر وتوقعاته، ويتضمن هذا الاستعداد كل طرف تقمص الآخر بعين الاعتبار، سواء من حيث الاستجابة لحاجات، أو على أساس إدراكه لموقف الآخر وظروفه، ويدخل الشخص إذن في عملية التبادل لتحقيق منفعة أو غاية، وفي الوقت نفسه يحاول تلبية حاجات الآخر وتوقعاته، وفي حالة إخفاق طرف في تلبية توقعات الآخر، فإما أن تتوقف العلاقة، أو أن تستمر دون تكافؤ، وقد يحاول الطرف الذي يشعر بالظلم معاقبة الآخر (عثمان، 2008).

ويفرق "بلاو" بين التبادل الاقتصادي والتبادل الاجتماعي؛ فينحصر الأول في عقود، في حين يتضمن التبادل الاجتماعي "مسؤوليات وحقوقاً وثقة متبادلة"، تحكمها منطلقات ثقافية، على الرغم من الصفة الشخصية لغالبية عمليات التبادل إلا أنّها ترتبط بعوامل اجتماعية ثقافية، منها: أنّها عملية استثمار تتضمن "الالتزام" بين أطراف العملية، واستجابة الطرف الآخر بما يؤكد أنّه "موضع ثقة"، ووجود آليات ووسائل تسمح لكل طرف "أداء مسؤوليته"، وأن تحقق "العدالة" من تقوية العلاقات الاجتماعية التي تقوم على التضامن. وعلى الرغم من أنّ المنطلق الأساس في طروحات التبادلية يتمثل في المستوى الفردي إلاّ أن عملية التبادل يمكن أن تنسحب على علاقات

الجماعات وبين المجتمعات، ففي حالة التبادل تظهر "قيم ومعايير مشتركة"، يتم فيها "مأسسة شبكة التبادل المعقدة" على هذه المستويات بحيث تتضمن: تحقيق "المنفعة" لأطراف التفاعل، وتوظيف عملية التنشئة في تشكيل قاعدة ثقافية مشتركة ومناسبة، ويعمل الذين يمتلكون القوة على مأسسة القواعد التي تحكم العلاقات التبادلية بما يحقق منافعهم واستمرار الوضع، ويستعين "بلاو" في تناوله القيم والمعايير الوسيطة التي تدخل في تنظيم عملية التبادل ونتائجها، بمفهوم أنماط المتغيرات الثنائية "لـبارسونز" وخاصة الخصوصية مقابل العمومية (عثمان، 2008).

ويضيف "بلاو" إلى الأنماط الثقافية السابقة مفهومَي "قيم الشرعية وقيم المعارضة"، إذ تتمثل قيم الشرعية في تناوله لمعنى السلطة وتوزيعها، فهناك نُظم قيمية تمنح البعض قوة أكثر من الآخرين، وتدخل الشرعية الناتجة من مثل هذا النظام في بناء شرعية عمليات التفاعل والتبادل، وتستمر حتى يتمّ رفضها من أحد الأطراف على الأقل، أمّا قيم المعارضة فهي تتصل بقيم الشرعية، إذ يرى البعض ضرورة تغيير الأوضاع القائمة، فتنشأ قيم شرعية للمعارضة تنادي بالتغيير مقابل قيم الشرعية التي يسعى البعض بناءً عليها إلى المحافظة على الأوضاع القائمة، وهذا التعارض بين الشرعيتين، كما يراه كل من أطراف العلاقة، يصبح من فرص احتمالات الصراع والتغيير (عثمان، 2008).

لقد بيّن "بلاو" أنّ العملية التبادلية بين الناس، هي قضية تقوم على عدم التوازن، تقوم على القوة بوصفها مميزة للتبادل، فالشخص الذي يحتاج إلى مساعدة يستطيع الآخر أن يقدمها له، لكن ليس لديه شيءٌ يتبادله مع هذا الآخر، فيكتب "بلاو" قائلاً: "فبينما قد يُكافأ الآخر مكافأة كافية من خلال تعبيرات "الاعتراف والامتنان" على معاونته للشخص لعدد من المرات، فمن الصعوبة بمكان أن نتوقع من الآخر أن يكرس وقتاً وجهداً منتظماً لتقديم المعاونة والمساعدة دون أن يحصل على أي عائد يعوضه عن ذلك"، ومن ثمّ وعلى خلاف "هومنز" الذي يساوي بين "المشورة والامتنان والقبول"، فهو لا يجد سبباً لأن يتمخض التبادل عن علاقة غير متكافئة، ويؤكد "بلاو" خلافاً "لهومنز" الفروق الأساسية بين السلعتين المتبادلتين، ويقدر تماماً أنّه لا توازن القوة المترتبة عن تلك الفروق، فإذا احتاج الشخص إلى خدمات الآخر ولم يكن لديه خدمات معادلة يستطيع أن يقدمها بالمقابل لهذا الآخر، فثمة بدائل ثلاثة هي: "إجبار"

الآخر على تقديم المساعدة له، وتحصيل المساعدة من مصدر آخر، وقد يجد طرقاً تمكنه من "الاستغناء" عن هذه المساعدة (زايتلن، 1989).

وإذا لم يستطع الشخص تحقيق البدائل الثلاثة، فما على الفرد إلا أن يخضع للآخر، وأن يُذعن لرغباته، ومن ثَمّ يكافئ الآخر بحيازة القوة على الشخص، كإغرائه بتزويده بالمساعدة التي يحتاج إليها؛ إذ إن إذعان الشخص لرغبات الآخر سوف يمدّه بوسائل معممة، لتحقيق الغايات المختلفة، وفي ذلك تؤدي عمليات التبادل إلى "التباين والتفاضل" في القوة. فالآخر يستطيع أن يقود ويسيطر لأنه يمتلك مصادر الخدمات التي يحتاج إليها الشخص، والشخص يطيع لأنه في حاجة إلى تلك المصادر ولم يجد بديلاً آخر للحصول عليها، وتصدر مطالب الآخر وأوامره انطلاقاً من الخدمات التي يزود بها الشخص، وقد يبدو أن ما يعطيه الآخر، وما يطلبه في مقابله عادلاً وحقاً بالنسبة إلى الشخص، لكن ما يطلبه الآخر قد يكون مفرطاً، وهنا تولد لدى الشخص مشاعر بالاستغلال؛ إذ عليه أن يقدم المزيد من الإذعان بأكثر مما تبرره المكافآت التي تلقّاها (زايتلن، 1989).

وليس هناك شك في أنّ الفرد يسعى إلى العلاقة مع الفرد الآخر للحصول على ميزة أو عائد معين، ولكن مع ذلك فإن هناك أربعة احتمالات أو بدائل لهذه العلاقة التي تشمل اعتماد الفرد على الآخرين "للمعونة أو لتلبية الاحتياجات، أو للتوافق الاجتماعي، أو لالتماس النصيحة، أو للتعليمات أو الرشد". وقد أشار "بلاو" إلى المنطق من وراء هذه العلاقات والتعاملات المختلفة، كما أشار إلى أنّ العلاقات القائمة على وجود السلطة بين الرئيس والمواطن أو المدير والموظف هي الأكثر أهمية من بين هذه العلاقات؛ لذلك فإن "بلاو" لم يختلف في الرأي عن "هومنز"، وأضاف الكثير إلى نظريته في ضوء الحقائق الاجتماعية، وأشار إلى إنه لا يمكن تحليل التفاعلات الاجتماعية بغض النظر عن البناء الاجتماعي المحيط الذي ينشأ عن العلاقات الاجتماعية، وبعد ذلك يكتسب الوجود المستقل الذي يحكم التعاملات الاجتماعية (Ritzer, 1992: 303; Blau, 1964: 253-255; Molm,1981: 155-157).

وأشار "بلاو" إلى أنّه حيثما توجد المجموعة لا بدّ أن تنشأ التعاملات والعلاقات، فالأفراد ينجذبون إلى المجموعة عندما يرون في تلك العوائد أو المنافع ما يُمثل "الإحساس بالقبول" من الآخرين، ولكن حتى يمكن للمجموعة أن تتقبل الفرد الجديد

فإنّ المجموعة أيضاً في حاجة إلى "العائد" الأكبر من العائد الذي يسعى إليه الفرد، وهو الذي يؤدي إلى المهمة الصعبة على الفرد في إبهار المجموعة الكبيرة، كما أنّ العلاقة بين مجموعة الأفراد يمكن أن تقوى مع دخول الأفراد الجدد إلى المجموعة أو عند حصول بعض منهم على العوائد المتوقعة، وأن الجهود المبذولة من المجموعة الجديدة سوف تؤثر على المجموعة أو الأفراد القدامى في المجموعة التي تؤدي إلى الترابط بينهم، بحيث يرى الأفراد الجدد القدوة في الأفراد القدامى في المجموعة ويعتمدون على اتخاذ السلوكيات نفسها للأفراد القدامى للحصول على قبول المجموعة (Blau & Schwartz ,1984؛ عثمان، 2008؛ كريب، 1999: 111-112).

نفهم من ذلك، أنّ هناك شيئاً من التناقض في أنّ أفراد المجموعة قادرون على تحقيق هذا "الإبهار" من الآخرين، ولكن مع ذلك فإن النتيجة سوف تشير إلى "المخاوف العديدة" من اعتماد الفرد كثيراً على هذه المجموعة، وفي المراحل الأولى من تشكيل المجموعة تشتد المنافسة بين الأفراد على الانضمام إلى هذه المجموعة أو الحصول على "القبول الاجتماعي" منها، ولكن هناك فئة من الأفراد تنجح في ذلك، وتنتمي فعلاً إلى المجموعة على عكس الأفراد الذين يفشلون، إذ إن المجموعة يمكن أن تنبذ هذه الفئة؛ لذا فإنّ الأفراد الناجحين في الانتماء إلى المجموعة قد يمثلون القدوة للفاشلين أو الساعين إلى قبول المجموعة.

وأشار الباحثون أيضاً إلى وجود قدر من الاختلافات بين الأفراد في المجموعة وبين القادة في هذه المجموعة، بحيث يمثل القادة والزعماء القدوة الحقيقية أكثر من الأفراد القدامى في المجموعة، لأنّ الأفراد القدامى يعتمدون على القدوة من هؤلاء القادة، ولتحقيق التوافق والتكامل مع الأعضاء الآخرين فإنّ المجموعة الأولى سوف تعلن عن الولاء والخضوع إلى القادة للحصول على القبول من القادة ومن الأعضاء الآخرين في المجموعة ولتحقيق التماسك بين أفراد المجموع، وليس هناك شك في أنّ القادة يحصلون على مزيد من المزايا عن الأعضاء، بسبب الزعامة أو القيادة، وكذلك ليس هناك شك في أن بعض الأعضاء في المجموعة يتطلعون إلى أن يصبحوا من القادة في المجموعة، ويتطلعون إلى أن يحلوا محلّ القادة الأصليين في المجموعة، وهو الأمر الذي يمكن أن يستغرق وقتاً طويلاً (Perinbanayagam, 1981: 166; Bock, 1970; Molm, 1981:156).

كذلك، فقد تمكن "بلاو" من أنّ يتجاوز الأشكال السلوكية الأولية التي كانت موضوع اهتمام "هومنز"، وأشار إلى ضرورة تطبيق أو تعديل النظرية التبادلية من الناحية الاجتماعية، وأعلن عن الفوارق بين المجموعة الصغيرة والمجموعات الكبيرة، وكان يسعى إلى تعليل السلوكيات الاجتماعية في ضوء المبادئ النفسية، وأشار إلى وجود العديد من البنى الاجتماعية المركبة التي تميز المجموعات الكبرى عن الصغرى، وأشار إلى بنية العلاقات الاجتماعية من المجموعة الصغيرة ومن التفاعلات الاجتماعية مع الأعضاء، لعدم وجود التفاعل الاجتماعي المباشر بين معظم الأعضاء في المجموعة الكبيرة (عثمان، 2008؛ والاس وولف، 2010: 539-548).

وهذا الرأي ربما يحتاج إلى التدقيق، لأن "بلاو" استبعد الجانب السلوكي الاجتماعي عندما كان يتعامل مع البنى الاجتماعية المركبة، كما استبعد العديد من الاعتبارات الاجتماعية، فالتعاملات الاجتماعية لا تأتي مباشرة في ظل النظام العام، واعتمد على النظرية السلوكية والاجتماعية في التعامل مع البنى الاجتماعية المركبة، كما أشار إلى أن هذه النظم تحكم القيم والقوانين، وأعلن أيضاً عن الاتفاق العام على القيم والمعايير نفسها في ظل الحياة الاجتماعية والتعاملات المختلفة. كذلك أشار بشكل غير مباشر إلى التبادل الاجتماعي الذي يمكن أن يحكم جهود التكامل الاجتماعي الذي يميز البنى الاجتماعية المركبة في ظل النظام الاجتماعي وإعادة التنظيم الاجتماعي (انظر: بلاو، 1961؛ جدنز، 2002؛ كريب، 1999؛ الحوراني، 2010).

وهذه البنى الاجتماعية لها اعتبارات عند "بلاو" عندما أشار إلى الإجماع على القيم نفسها، ووجود تبادل مباشر لا تبادل غير مباشر، وحتى يمتثل الفرد إلى المجموعة فلا بدّ أن يحصل على القبول منها، وهذا القبول يعتمد على مدى إسهام الفرد في المجموعة، وهذا الإسهام يُحدد ولاء وانتماء الفرد للمجموعة، وهو الذي يختلف تماماً عن رأي "هومنز"، الذي أشار إلى أهمية التعاملات الشخصية أو الخاصة، وأعلن عن العديد من الأمثلة على ذلك، عندما أشار إلى الزملاء في موقع العمل الذين يعتمدون على التعاون بينهم للحصول على "العوائد الموزعة" على الأفراد في المجموعة، كما أشار أيضاً إلى القيم المشتركة أو المتعارفة بين الأفراد، فتؤدي إلى التوسع في دائرة التعاملات الاجتماعية بينهم، كما أشار إلى تأثير الزمان والمكان على العلاقات

الاجتماعية، وكان يسعى إلى الأسباب من اعتراف أغلبية الأفراد في المجموعة بالقيم الاجتماعية نفسها التي يمكن أن تعود إلى وجود المنطق في هذه القيم أو في قدرتها على تحقيق العوائد أو النتائج الإيجابية أو في اعتمادها على العديد من المصادر أو المراجع المعتمدة (Ritzer,1992: 304; Perinbanayagam, 1989:166-167).

وأشار "بلاو" أيضاً إلى أن القيم تؤدي العديد من الوظائف المختلفة، فهناك قيم خاصة تمثل "قيم التضامن والانتماء"، وهي مسؤولة عن الاتحاد بين أفراد المجموعة، وتتضح من المشاعر الوطنية والانتماء إلى الأسرة، ومن مشاعر العواطف التي تؤدي إلى اتّحاد الأفراد على المستوى الشخصي. وهناك أيضاً قيم تمثل القيم الخاصة التي تؤدي إلى تمييز المجموعة الصغيرة مثل الأسرة عن المجموعة الكبيرة مثل الشعب، وهناك "قيم عامة"، لها أهمية تعود إلى التعاملات غير المباشرة (Ritzer, 1992: 304-305؛ الحوراني، 2010: 174-129، عثمان، 2008؛ عمر، 1978: 133- 134).

كذلك، القيم تكتسب "الشرعية"، وهو السبب الثالث في اعتراف غالبية الأفراد والمجموعات بها، ونظام القيم هو الذي يتيح إلى بعض الأفراد مثل الرؤساء أو المديرين المزيد من السلطة على الآخرين في إطار الرقابة الاجتماعية المنظمة، في حين تمثل الفئة الرابعة "قيمة المعارضة"، وهي التي تعلن عن المشاعر الراغبة في التغيير، خاصة إذا لم تكن تمثل المعارضة فقط من أجل المعارضة أو الاعتراض، كما أشار أيضاً إلى أن هذه القيم يمكن أن تؤدي إلى فوضى سابقة على التنظيم والنظام، وهو ما يتضح من المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وأعلن عن الرأي الخاص في الفئة الرابعة من القيم والمختلف عن النظرية التبادلية من "هومنز" الذي كان يعتمد على السلوك الفردي الذي لا يتضح من رأي "بلاو" الذي أشار إلى اعتماد الفرد على الحقائق الاجتماعية المختلفة، وتمكن "بلاو" من النقاش حول المجموعات والمنظمات والقيم والمعايير وأجرى التحليل على الوحدات الاجتماعية (Ritzer, 1992: 304; Lawler, 2001: 352; Giddens, 1987).

وأكد "بلاو" أنّ الفرد يدخل في نشاط اجتماعي معين، متوقّعاً الحصول على مكافأة منه، فكلما زادت قيمة المكافأة المستلمة نتيجة نشاط قام به الفرد تجاه فرد آخر، أو حصل على مكافأة سابقة منه، زاد نشاطه تجاهه بدرجة أكبر. وكلما قلت قيمة المكافأة قل ميل الفرد لممارسة نشاط اجتماعي جديد، وإذا حصل الفرد على فائدة أو

منفعة في تفاعله مع الآخر كدين في ذمته، كان عليه التزام أدبي وأخلاقي أن يرده في نشاط يشترك به معه، هذا الالتزام يوطّد العلاقة المتبادلة بين فردين علاقتهما مشتركة، وإذا حصل انحراف تبادلي بينهما، كعدم إرجاع الالتزام المكافئ، فإن ذلك يولد موقفاً سلبياً من الذي لم تُردّ إليه مكافأته، وهذا اختراق لمعايير التبادل. وقد يمارس صاحب النفوذ العالي نشاطاً يحصل من خلاله على مكافأة غير مباشرة يكون المستلم لها واسطة لشهرة مقدمها، مثل دفع مكافأة نقدية مجزية لنادل المطعم أمام المدعوين، لا حباً بالنادل بل لإبراز كرم صاحب الدعوة أمام ضيوفه. وهناك في التبادل التجاري التزام، وغيابه في التبادل الاجتماعي، لأنه شخصي، أيّ يكون التعامل التجاري معلقاً خاضعاً لحسابات الربح والخسارة في الحصول على مكاسب ماديّة متقلبة بتقلبات نشاط السوق، أما التعامل الاجتماعي فتحدده معايير وقيم بطيئة التغير أو التبدل، كونه سلوكاً غير عقلاني في أغلب الأحيان، بل سلوك وجداني قيمي إنساني في أغلب الأحيان (عثمان، 2008: 190-189؛ الحوراني، 2010؛ زايتلن، 1989).

وقدم "بلاو" قضايا نظرية التبادل الاجتماعي، أولها: قضية مبنية على أسس "عقلانية" مبنية على التوقع والمنافع، وثانيها: أسس "تبادلية مبنية على التكرار والالتزام" كقاعدة تبادلية مع الزمن، وثالثها: مبنية على أسس "قانونية"، تجزي الملتزم وتعاقب الخارج عنها بالحرمان، ورابعها: مبنية على أسس "المنفعة الحديّة"، مثل المبالغة في التوقع حول المكافأة، فإن لم يحصل على ذلك قلّ الحماس وضعف الإنجاز، وخامسها: مبنية على أسس "غير متوازنة"، فكلما زاد استقرار الطرفين في التبادل كثرت العلاقات التبادلية تباعاً، في حين تضحى علاقات تبادلية أخرى غير متوازنة (عثمان، 2008: 190-191؛ والاس وولف، 2010؛ الحوراني، 2010).

ويقسّم "بلاو" المكافآت إلى أربعة أنواع؛ أوّلها: "النقود" وهي أثقل قيمة من التبادل الاجتماعي، لأنّ العلاقة لا يمكن قياسها بالمال، وثانيها: "القبول الاجتماعي". وهي مناسبة لبناء علاقة تبادلية؛ لأنها وسيلة اجتماعية لا ماديّة، يمكن تداولها لتأسيس علاقة تبادلية. وثالثها: "الاعتبار الاجتماعي، أو الاحترام الاجتماعي"، الذي يمنح الفرد التعالي مقابل الخدمات المقدمة. رابعها: "التذمر والشكوى"، فإنّ "بلاو" يعده قيمة عالية ومتميزة في العلاقة التبادلية على الرغم من كونها مكافأة سلبية، لأنها تنتقد وتشتكي من

الوضعية القائمة بل مستاءة منها، وهي المعارضة الاجتماعية. وهنا طرح "بلاو" صورة أوضح لمفهوم النفوذ من خلال اكتشافه قوانين متضادة وهي "التوتر مقابل التكامل، والتوتر مقابل المعارضة أو الصراع" (الحوراني، 2010؛ عثمان 2008؛ زايتلن، 1989)

ومن أجل استقرار الأبنية الفرعية في وجودها البنائي علينا ألّا نعزل التجمعات الاجتماعية عنها، وهي: التجمعات الفئوية، والتجمعات المحلية، والتجمعات المنظمة، والأنساق الاجتماعية. هذه الأبنية الفرعية تمتلك أسس عملية التبادل من حيث: الجاذبية والتنافس والاختلاف في مجال الخدمات التي يمكن أن تقدمها كل منها للأخرى والاندماج والمعارضة. وكذلك تمتلك قيماً وسيطة تعمل على ربط الأفراد بعضهم ببعض. فضلاً عن ذلك، هناك للفرد حرية التحرك من بناء فرعي إلى آخر، وله حرية التحرك ضمن البناء الاجتماعي الكبير(الحوراني، 2010؛ عثمان، 2008: 193-201؛ زايتلن، 1989).

بعد ذلك انتقل إلى مفهوم "التمأسس" الذي يمثل مجموعة معايير اجتماعية تعمل على ربط أفرادها ببنائها وتنظم علاقاتهم المتبادلة وتنشط عمليات التبادل، لتكون منسجمة مع القواعد القانونية المانعة والسامحة والمحضورة وغير المحضورة، لتكون شبكة من العلاقات المتبادلة في تفاعلاتها ومكافآتها وتوقعاتها بشرط: أن تقدم عطاء نافعاً لطرفي العلاقة التبادلية، وأنّ يكون أعضاؤها متماثلين معاً لمعايير المؤسسة الرسمية وخاضعين لتأثيرات "القيم الوسيطة"، ليكونا جزءاً مكوناً من نسيج العلاقات المتبادلة. وأن تتوافر "مكافآت مجزية" تحرك الأعضاء نحو التماثل والخضوع لمعايير المؤسسة، لكي ينقلوها إلى الأجيال القادمة. أمّا إذا حصل عدم خضوع بعض الأفراد لهذه المعايير والقيم فإنّ المؤسسة تمارس بعض أساليب الإلزام والقسر أو الإكراه أو الإجبار لإلزامهم بها، ولربطهم بالمؤسسة، ولجعلهم جزءاً منها، وفاعلين فيها (عثمان، 2008: 201، والاس وولف، 2010؛ زايتلن، 1989). وتأسياً بذلك، فإنّ إمكانية التوسع في تطبيق النظرية التبادلية ممكنة، بالمزاوجة بين النظرية والتطبيق، بحيث نحصل على التأييد من الباحثين الآخرين المعارضين لهم، ودراسة العديد من العمليات على المستوى الاجتماعي؛ إذ تختلف عنها على المستوى الفردي، مع استمرار الجهود المبذولة للتوسع في هذه النظرية، وهناك إمكانية لتعديل هذه النظرية في ضوء الحقائق الاجتماعية، لكون النظرية التبادلية تقوم على العلاقات الشخصية؛ إذ ينقصها العديد من الفروض أو الاعتبارات النظرية.

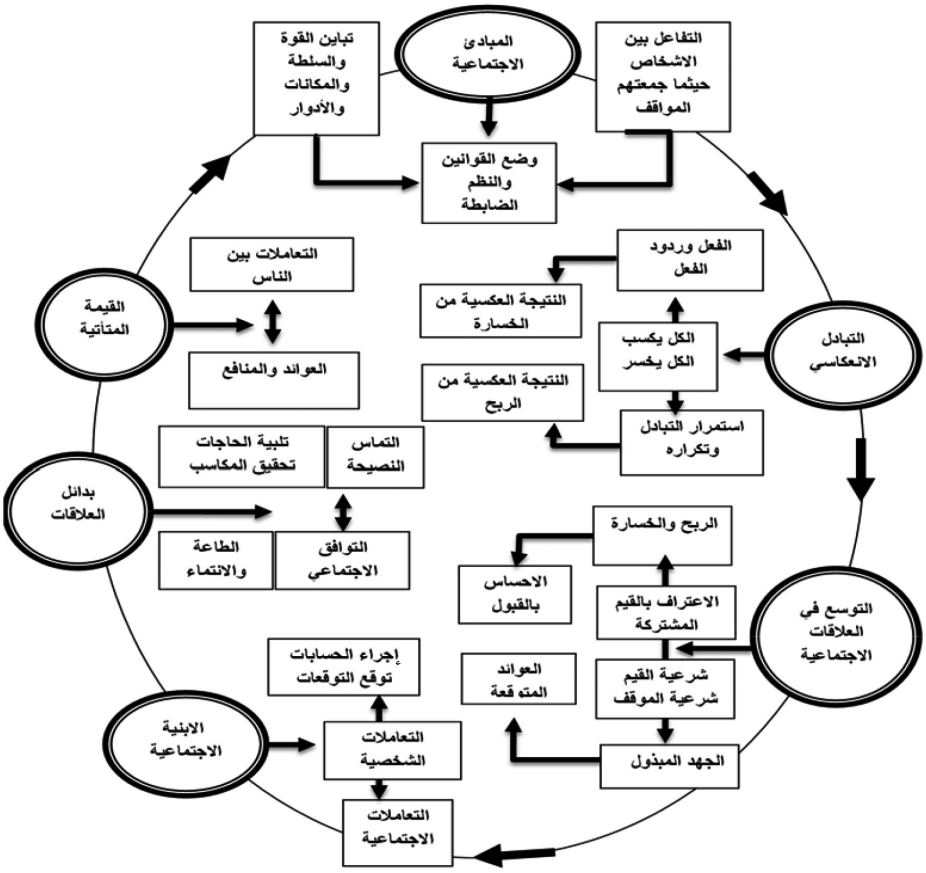

شكل 2: تكامل الطروحات التبادلية عند "بيتر بلاو"

بناءً على ما تقدم، فإنّ هذه الدراسة تناولت النظرية التبادلية التي لها جذور في النظرية السلوكية النفسية، ويمكن أنّ نتتبع النظرية التبادلية وأصولها من أعمال عالم النفس "سكينر" الذي اعترض على أسس هذه النظرية، وأشار إلى أنّ علماء الاجتماع السلوكيين يعتمدون على تحليل جميع العوامل، كما أشار إلى العلاقة بين العواقب المترتبة والسلوك المعلن من الفرد؛ إذ يميل الأفراد إلى تكرار السلوكيات نفسها من الماضي للحصول على العوائد نفسها في الحاضر أو المستقبل، وهذه الدراسة أشارت إلى العديد من المفاهيم التبادلية المهمة لدى علماء الاجتماع، من حيث وجود "العوائد والعقوبات، والأرباح والخسائر، والتكاليف والمكاسب". كما أعلن "جورج هومنز" عن

النظرية التبادلية واعتمد في ذلك على آراء "سكينر"؛ ولكن "هومنز" انتقد التفاسير المختلفة عن السلوك الاجتماعي من "بارسونز" و "دوركهايم" و "شتراوس"، وكان يسعى إلى تفسير السلوك الاجتماعي في ضوء المبادئ النفسية والسلوكية، وأشار إلى الاعتماد على المبادئ النفسية في تعليل السلوك الفردي وتغيير النظم الاجتماعية، بحيث يرتكز جوهر نظرية "هومنز" على بعض الفروض التي تشمل: افتراض النجاح في الماضي، وافتراض الدوافع، وافتراض القيمة، وافتراض الحرمان، وافتراض القبول والنفور، والافتراض المنطقي.

وعلى أية حال، تحاول الدارسة عقد مقاربة غير مباشرة مع نظرية التبادل الاجتماعي عند "جورج هومنز" و"بيتر بلاو"، من خلال دراسة المحاور التي تعكس مواقف تبادلية يمكن أن تُفسر في ضوء تلك النظرية، التي تركز بشكل أساسي على تبادل التوقعات، كما تتجسد في سلوكيات البشر، كما يعكسها موقف المقيمين، وفقاً للمؤشرات الآتية:

أولاً: قيمية المعاملة المتبادلة: تحليل العلاقة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني تطبيقياً، كما يعكسها موقف المقيمين؛ لمعرفة مدى قيامها على معايير الترحيب، والمصداقية، والثقة المتبادلة، والاحترام المتبادل، دون تعالٍ أو فوقية في التعامل.

ثانياً: قيمية الحوار المتبادل: تحليل العلاقة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني تطبيقياً، كما يعكسها موقف المقيمين؛ لمعرفة مدى قيامها على معايير سماحة التعامل في الاعتذار عن الخطأ، وتقبل الاختلافات بصدر رحيب، والتحلي بالصبر وسعة الصدر عند المناقشة في الموضوعات المتعددة، والإصغاء الجيد لبعضهم بعضاً، وعدم التردد في تقديم الشكر عند الاستحقاق.

ثالثاً: قيمة التواصل المتبادل: تحليل العلاقة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، تطبيقياً، كما يعكسها موقف المقيمين؛ لمعرفة مدى قيامها على تبادل الحديث بابتسامة ووجه مشرق، وتبادل الكلمات الطيبة والرقيقة، والمعاملة بحسن نية وصفاء، والمحادثة بصوت هادئ، وتبادل التودد في الطلب.

رابعاً: تعاقدية المصلحة المتبادلة: تحليل العلاقة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني تطبيقياً، كما يعكسها موقف المقيمين؛ لمعرفة مدى قيامها على تبادل الهدايا

في المناسبات، وجعل المصلحة بينهما محل احترام وتقدير، وتنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه، وصون الحقوق المتبادلة بينهما، وطلب الحقوق دون تردد.

الدراسات السابقة وذات الصلة بموضوع الدراسة

إنّ معظم الدراسات المحلية والعربية والعالمية تناولت موضوع علاقات العمل وقيمه بشكل غير مباشر، لذا فهي دراسات ذات صلة بموضوع البحث؛ إذ سيتمّ عرض هذه الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع وفقاً لمحاور الدراسة.

أولاً: قيميّة المعاملة المتبادلة Regulations of Interaction

يتسم الإطار الدستوري والقانوني الدولي بسخاء خاص فيما يتعلق بحقّ المقيم في الرعاية الاجتماعية، وتعظيم قيمة المعاملة المتبادلة بين المواطن والمقيم؛ ومن هذا القبيل، أشارت دراسة رابسو وڤولينت (Raposo & Violante, 2021): "الحصول على الرعاية الصحية من قبل المهاجرين الذين يعانون من وضع غير مستقر أثناء أزمة صحية: بعض الرؤى من البرتغال"، أنه حتى الآن، حالت عدة حواجز عملية دون الوصول الكامل إلى خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها الخدمة الصحية الوطنية، حتى في الحالات التي مُنحت فيها بشكل قانوني. كما أنّ عمليات الترحيب بالمهاجرين انخفضت، وأصبحت المعاملة بين المواطن والمقيم تقوم على تدني مستوى الثقة المتبادلة بينهما، لغياب الاحترام أو سيادة مشاعر الاستعلاء الوطني على حساب المهاجرين.

كذلك، أظهرت دراسة جيرماتشو أدوجنا (Adugna, 2019): "أنماط الهجرة وأنشطة المهاجرين عبر الوطنية: نتائج مقارنة من منطقتين من أصل مهاجرين في إثيوبيا"، أنّ الوضع القانوني للمهاجرين في أثناء السفر وعند الوصول إلى الوجهة، وما يرتبط بها من عوامل التنقل، وعدم الحركة يؤثر بشكل كبير على عمليات التبادل مع المواطنين في البلد المضيف، وعلى علاقاتهم مع أبناء جنسهم عند العودة لوطنهم. ويرتبط نجاح التبادل واستمراره مع المواطن أو مع أبناء جنسهم في البلد المضيف أو عند العودة لوطنهم بطريقة الترحيب التي عومل بها المهاجر في البلد المضيف، وأنّه كلما كانت العلاقات التبادلية مبنية على الترحيب والمصداقية والثقة والاحترام المتبادل زاد توجه المهاجر نحو تكوين مجموعات صداقة، والشعور بالثقة بالنفس، والدافعية لفعل أشياء مفيدة في حياته، والعكس صحيح.

وتتضح أزمة التعامل مع المهاجرين من دراسة جيرام وفيرما (Jayaram & Varma, 2019): "دراسة العمل في ترتيبات العمل غير الرسمي لهجرة اليد العاملة للعمال المهاجرين والوصول إلى حقوق العمل في القطاعات الحضرية"، التي عُنيت بكشف الهجوم على حقوق العمال من قبل الدولة والحكومات المركزية، عبر أجندة إصلاحات العمل تحت غطاء الانتعاش الاقتصادي، في ثلاثة قطاعات عمل هي: البناء والفنادق والتصنيع، في مدينتي "أحمد آباد" و"سورات" في غوجارات. وبينت الدراسة وجود استغلال للعمال المهاجرين، مع وجود ثغرات في بنية حوكمة العمل في البلاد، وأنّ تعليق حقوق العمال المهاجرين هو السمة المركزية الغالبة للنمو الاقتصادي الحضري، الذي يتم الحفاظ عليه من العمليات الإضافية غير الرسمية في أسواق العمل. وأنّ هناك توترات أساسية بين المواطن والعامل ومآزق في عملية إصلاحات العمل، غير قادرة على الاستجابة لتقاطع التحديات التي تطرحها السمة غير الرسمية والتنقل والتهميش الاجتماعي الذي يعانيه المهاجرون. وأكدت الدراسة أنّ غياب المصداقية والثقة المتبادلة والاحترام والتعامل الواضح بين المواطن والمقيم يجعل المقيم غير قادر على العمل الجاد والشعور بالإحباط وغياب الدافعية نحو العمل.

كذلك، أظهرت دراسة منير قندول (2017): "التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها على قيم العمل في المجتمع الجزائري" أنّ التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها مجتمع الجزائر لها أثر كبير في تحولات منظومة قيم العمل، من حيث تغير أنماط الحياة والسلوكيات ومستويات المعيشة والتطلعات والطموحات والتوقعات والتفضيلات، كذلك شكّل نسق قيم العمل إطاراً مرجعياً تبلورت حول التنظيم وأفعال العامل وتصرفاته واتجاهاته. كما ترتبط قيميّة المعاملة المتبادلة بين المواطن والمقيم بالمصداقية، والثقة المتبادلة والاحترام المتبادل والتعامل دون تعالٍ. وفي إيضاح هذا الترابط جاءت دراسة ليتش وزملائها (Leitch, et al, 2016): "زيادة الإدماج الاجتماعي لأطفال العمال المهاجرين في شنغهاي، الصين: دراسة طولية مدتها أربع سنوات لبرنامج ما بعد المدرسة غير حكومي بقيادة متطوعين"، التي اعتمدت على تقنيات البحث النوعي لاستكشاف مخرجات برنامج ما بعد المدرسة لأبناء العمال المهاجرين، وأجريت على مدى أربع سنوات، إذ أكدت نتائجها ارتباط المعاملة المتبادلة بين المواطن والمقيم بالمنافع المتبادلة القائمة على الاحترام والتقدير التي

تحكم العلاقات بما يحقق المنفعة واستمرارها، بحيث ترتبط المكافآت بينهما بالقواعد القانونية والأخلاقية.

كما تتأثر قيمية المعاملة المتبادلة بين المواطن والمقيم بمستويات الاستقرار الوجودي المرتبط بالترحيب والمصداقية والثقة المتبادلة، ومن هذا القبيل، أظهرت دراسة أحمد المحيميد (2016): "أثر تحولات العمالة الوافدة في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية"، أنّ العلاقة بين المواطن والمقيم تأثرت بالعلاقة السالبة بين نمو الناتج المحلي وتحويلات العمالة الوافدة، وكانت موجبة مع متغيرات: ناتج القطاع الخاص، ومؤشر المستوى العام للأسعار، وسرعة تعديل الخطأ بينهما؛ إذ تتأثر المعاملة المتبادلة بينهما سلباً وإيجاباً بالتحويلات ومؤشر المستوى العام للأسعار. كذلك، توصلت دراسة عرفة قاسم أحمد فضل الله (2016): "أثر العمالة الوافدة على الأسر السودانية الواقع والحلول: دراسة تطبيقية بمحلية الخرطوم"، إلى أن هناك أثراً سلبياً لوجود العاملات بين المواطن والمقيم داخل الأسر واضح بأبعاده المختلفة، من حيث تأثيره على الأطفال والتنشئة الاجتماعية السليمة والعلاقات الزواجية.

وتختلّ علاقة المواطن بالمقيم بعزوف المواطن عن الدخول في عمليات تفاعل مع المقيم، وهذا يؤثر سلباً على قيمية المعاملة المتبادلة، ومن هذا القبيل، توصلت دراسة عبد الحميد سالم الدوحاني (2015): "تأثير العمالة الوافدة على تزايد معدلات الجريمة في المجتمع العماني"، إلى اختلال الثقة المتبادلة والتعامل بين المواطن والمقيم، بسبب زيادة ارتكاب الجرائم في المجتمع العماني، من العمالة الوافدة كالسرقة، والاحتيال، والسطو المسلح. وسعت دراسة عايدة فؤاد النبلاوي (2014): "التحولات الاجتماعية وقيم العمل من منظور تراث لعلم الاجتماع" إلى استقراء مضمون عدد من الدراسات بهدف إلقاء الضوء على التحولات الاجتماعية المعاصرة وقيم العمل سواء من حيث التأصيل النظري، أو التطور على مسار تقديرات قيم العمل، فضلاً عن قيم العمل الجديدة في التنظيمات الاقتصادية المعاصرة. وخلصت الدراسة إلى وجود عوامل ذات تأثير على التوجهات القيمية نحو العمل منها: عوامل داخلية مثل بيئة العمل، وطبيعة العمل، وسنوات الخبرة وغيرها. وعوامل خارجية مثل: بيئة العامل، والأهمية الاقتصادية والاجتماعية للعمل. وهناك قيم عمل ضمنية في معظمها قيم ذاتية خاصة بالفرد: مثل

الإنجاز، والانتماء، والفخر، والاندماجية. وهناك قيم عمل صريحة ومعلنة (الظاهرية) مثل الترقي في العمل، والقيمة الاجتماعية للعمل، والقيمة الاقتصادية للعمل.

كذلك، استكشفت دراسة كارنيرو وزملائه (Carneiro, et al, 2012): "المهاجرون في وجهات جديدة: كيف أجرة ولماذا"، قيمية المعاملة التبادلية بين المواطن المضيف والمقيم العامل في البرتغال، وبينت النتائج أنّ الفرق بين مكاسب المهاجرين ومكاسب السكان الأصليين، ترجع إلى التطابقات القانونية التي يشكلونها؛ إذ يُعاقب المهاجر إلى عدم وجود رأس مال بشري خاص بالمطابقة، وكذلك تخفيض الدرجة المهنية. بالإضافة إلى ذلك، تسهم جماعات العمل في توحيد جهودها من تضامنها وترابط أعضائها، عند التفاعل مع الجماعات الوطنية، بحيث تنظم علاقاتها في سعيها للحصول على حقوقها بعد التزامها بواجباتها. كما ترتبط مسارات الفعل للمقيم العامل مع المواطن المضيف، بحساب النتائج المترتبة عن معايير الكلفة، من حيث حساب النجاح والخبرة والنشاطات والبدائل والتوقعات في إطار قيمية المعاملة التبادلية؛ وفي إطار هذا المسار بحثت دراسة فان دن وانجبوسو (van den & Anagboso, 2010): "فهم الاختلاف بين الإنتاج والتوظيف في صناعة البناء في المملكة المتحدة" في التغيرات الهيكلية في اقتصاد المملكة المتحدة وإسهامها في توظيف المواطن المضيف والمواطن العامل. والجدير بالذكر أنه يأخذ في الاعتبار قياس العمالة الوافدة في قطاع البناء والنمو في عدد الشركات الصغيرة في أثناء تواصلهم مع صاحب العمل. وخلصت الدراسة إلى أن تطوير خصائص فريدة لصناعة البناء لا تزال تمثل تحديات كبيرة في منهجية قياس الإنتاج والعمالة والمصداقية والثقة المتبادلة بين المواطن والمقيم.

ومن معوقات قيمية المعاملة المتبادلة بين المواطن والمقيم، اختلال مؤشرات الترحيب والثقة بينهما، ومن هذا القبيل، أظهرت دراسة تهاني محمد أبو القاسم (2010): "إعادة تأهيل العمالة في البيئة المصرية والتكامل بين الدول الإسلامية في مواجهة البطالة"، أنّ البطالة تمثل آفة اقتصادية واجتماعية، وتتباين آثارها السلبية سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم أمنية. وأنّ إعادة تأهيل العمالة لمواجهة متطلبات سوق العمل تمثل إحدى الرؤى لمواجهة البطالة. وأنّ التكامل الاقتصادي بين الدول العربية الإسلامية هو البديل لمواجهة تلك المشكلة، وخاصة في مجال تبادل الأيدي

العاملة، إذ شهد هذا التبادل انتكاسات على المستوى الثنائي، حين خضع استقدام العمال أو طردهم للمواقف السياسية، وهو ما يحتّم تآزر الدول الإسلامية لتعزيز التكامل ونبذ الأنانية. كذلك، بينت دراسة محمد علي الرمضان (2009): "التحول الديموغرافي في دولة الكويت ونافذتها الديموغرافية"، أنّ قيمية المعاملة المتبادلة بين المواطن والمقيم تأثرت بسيطرة الوافدين على المكون السكاني، ومن ثمّ فعلى دولة الكويت أن تَعد العُدّة للتعامل الإيجابي مع التغير الديموغرافي للعمل على الحدّ من آثارها السلبية، وتهيئة البيئة الاقتصادية، وإحداث التغيرات البنائية المطلوبة، لتحفيز الاقتصاد، والتخطيط لاستيعاب الأعداد المتدفقة على سوق العمل.

وقد تتأثر قيمية المعاملة المتبادلة بين المواطن والمقيم بالتوقعات المستقبلية، وضمن هذا المضمار، كشفت دراسة أبو ليلى (2004): "الواقع الاجتماعي للعامل العربي الوافد إلى الأردن" عن مدى تكيف المقيم، من تحليل أوضاعه الاجتماعية، وعلاقاته مع المواطن والصعوبات التي تعتريه، ومدى شعوره بالارتياح، وعلاقة ذلك بمتغيرات: السن، والدخل الشهري، والحالة الاجتماعية، ومدة الإقامة وغيرها من المتغيرات الأخرى. وأجريت الدراسة على (450) حالة من العمالة العربية في العاصمة عمان من مختلف الأعمال. وخلصت إلى أنّ معلومات المقيم وتوقعاته المسبقة عن الأردن تطابقت إلى حدّ كبير مع الواقع. وأشارت إلى وجود فروق في متغيرات السن، والدخل، ومدة الإقامة، والحالة الاجتماعية، مع الشعور بالارتياح: فكبار السن، وأصحاب الدخل المرتفع، والمتزوج، ومن طالت فترة إقامته، ومن تعيش أسرته معه، أكثر شعوراً بالارتياح من غيرهم، ومَن هم الأصغر سناً، والأقل دخلاً، هم أكثر الفئات مواجهة لصعوبات العيش. واتضح أنّه كلما طالت فترة إقامة الوافد تمكن من إقامة علاقات أوثق مع المواطن، وأنّ أقل أنواع الصعوبات التي تعتري المقيم هو التعامل مع المواطن في قضية السكن.

وأيضاً، خلصت دراسة أخرى ليوسف أبو ليلى (2003) عن: "الأحوال الصحية للعمالة العربية الوافدة إلى الأردن"، التي أجريت على (450) عاملاً وعاملة من الجنسيات العربية في العاصمة عمان ومديرياتها المختلفة، إلى أنّ العمالة تعاني اضطراباتٍ سيكوسوماتية، كالعزلة والقلق والتوتر، واضطرابات مرضية كالصداع ونقص الوزن

وارتفاع الدهنيات في الدم وضيق التنفس والرّبو والأمراض الجلدية؛ إذ تزداد هذه الاختلالات كلما طالت فترة الإقامة، مع وجود علاقات ارتباطية بين ظهور الاضطرابات التنفسية والأعراض المرضية ومتغيرات: السن، والدخل، والحالة الاجتماعية، وطول فترة الإقامة، وعدد ساعات العمل اليومية، وطبيعة المهن التي يعملون بها. وتتأثر قيمية المعاملة المتبادلة بين المواطن والمقيم بضعف الثقة المتبادلة، فقد أظهرت دراسة رانية خليل زيادة (2003): "العوامل المؤثرة في إحلال العمالة الوطنية السعودية محل العمالة الأجنبية: دراسة تطبيقية على قطاع المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية"، أنّ العلاقات المتبادلة بين الموطن والمقيم تأثرت بعلميات السّعودة، وانخفاض مستوى إنتاجية الموظف السعودي، وضعف التزامه بالعمل وولائه الوظيفي، وعدم وجود حدّ أدنى للأجور، وعدم إجادة اللغة الإنجليزية، واستخدام أساليب العمل الحديثة.

وفيما يتعلق بمستويات الترحيب والاحترام أظهرت دراسة حربي محمد عريقات (2002): "البطالة في الأردن: واقعها والآفاق المستقبلية لحلها"، أنّ مستويات الترحيب والمصداقية والثقة المتبادلة بين المواطن والعامل الوافد تأثرت سلباً بمستوى البطالة بين المواطنين الأردنيين، وعملت على تفشي اضطرابات نفسية واختلالات عصبية للعاطلين عن العمل، ممّا أثر في مستويات الثقة المتبادلة مع المقيم، وتضاءلت مؤشرات الترحيب فيما بينهم أينما جمعتهم المواقف. وكذلك، بينت دراسة محمد أحمد كلوب (1999): "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعمالة الوافدة في لواء الشونة الجنوبية 1997"، أنّ العلاقات الاجتماعية بين المواطن والعامل الوافد ضعيفة، دون أن تصل إلى مستوى التناحر والاستعلاء في التعامل. وأكّد كثير من المبحوثين على أن وجودهم يشكل عامل منافسة للعمالة الأردنية، دون أن يتسبب هذا في هجرتهم إلى الخارج، ممّا أثر هذا على مضامين الترحيب والمصداقية والثقة المتبادلة فيما بينهم.

ثانياً: قيميّة الحوار المتبادل Regulations of Dialogue

كشفت دراسة هُلم وزملائه (Holm,etal, 2020): "يمكن لأصحاب العمل استخدامنا، لكنهم لا يفعلون ذلك: أصوات من أماكن العمل ذات الياقات الزرقاء في الأطراف الشمالية"، تجارب المهاجرين في اكتساب واستخدام "متحدثين جدد" للغة

والتحديات التي يواجهونها فيما يتعلق بالوصول إلى سوق العمل والمشاركة فيه، بالتركيز على الاتصالات الداخلية وإدارة اللغة وفرص تعلمها باللون الأزرق في مواقع العمل الثلاثة ذات الياقات الزرقاء، وعلى ممارسات اللغة التي لوحظت في أماكن العمل بين المواطن المضيف والمقيم العامل. وكان من نتائجها أن مؤشرات العلاقة التبادلية بين المواطن والمقيم ترتبط بزيادة العمل والإنتاج من جرّاء تقبل المواطن للمقيم بصدر رحب، وتحلّيه بالصبر وسعة الصدر في الخطاب والثقافة اللغوية، ومن ثم فإن آليات المناقشة وآداب الحديث في أماكن العمل فرضت واقعاً وجودياً اتسم بالتسامح والشكر المتبادل بينهما.

إنّ المصادقة الرسمية على ميثاق الجمعية العامة للأمم المتحدة تمثل التزاماً قوياً بإطار الهجرة الدولية على أساس الحقائق، وقد ارتبطت سياسات الهجرة الوطنية بأفضل وجه من قيمية الحوار المتبادل، ومن هذا المنطلق أكدت دراسة كرالي وهوفي (Kraly & Hovy, 2020) "البيانات والبحوث لتوجيه السياسة العالمية: الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"، أنّ هناك تحديات هائلة أمام تنفيذ الميثاق لتعميق الحوار المتبادل بين المواطن والمهاجر، فقد تمّ التعبير عن صياغة البرامج من أصحاب المصلحة والدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والمهاجرين لقبول المهاجرين من قبل المواطنين بصدر رحب، والتحلي بالصبر وسعة الصدر عند المعاملة بينهما. وبينت الدراسة أنّ الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية تحقق قيمية الحوار المتبادل مع المواطن المضيف، من حيث الشكر والتقدير وقبول الذات للآخر دون عصبية أو تعالٍ.

وعلى الرغم من أنّ العالم يشهد ارتفاعاً في تدفقات اللاجئين على مدار العقد الحالي، لأسباب اقتصادية؛ إلا أن قيمية الحوار المتبادل لم ترتقِ إلى المستوى المطلوب من وجهة نظر العمالة الوافدة؛ ومن هذا القبيل، أشارت دراسة زويدو (Zewdu, 2018): "الهجرة غير النظامية والتحويلات غير الرسمية: أدلة من القرى الإثيوبية"، إلى أنّ نمط الهجرة الإثيوبية إلى جنوب إفريقيا، يتسم بعدم انتظامه واستقراره؛ فقد ارتبط استقرار وجود المقيم العامل بضعف الميل نحو التفاعل مع المواطن المضيف، وفرض تدني مستويات التفاعل بينهما بسبب تقديم الذات للآخر دون اهتمام، وعدم إعطاء المناقشة مساحة مناسبة من الوقت والعقلانية، ومن ثم فإن العلاقة بين المواطن والمقيم كانت متأزمة لغياب تعاقدية المصلحة المشتركة، وغير المكافآت المجدية، وانتشار مشاعر

الغضب بينهما. إضافة إلى ذلك جاءت دراسة ترياندا فيليدو (Triandafyllidou, 2015): "الإصلاح، والإصلاح المضاد وسياسة المواطنة: حقوق التصويت المحلية لمواطني الدول الثالثة في اليونان"، لتبيّن أن تمأسس الحقوق لدى المواطن اليوناني والتزامه في احترام حقوق المقيم العامل، فرضت على الجانبين وجود علاقات مصلحيّة مبنية على معايير الكلفة والعقلنة، واحتمال وجود التكامل والتنافس بينهم في غياب معايير الكلفة، وأنّ التفاعل بينهما صار يستند إلى معايير أكثر شفافية تقوم على منح المكافآت وبناء العلاقات ومساعدة الآخرين في تحقيق حاجاتهم وتطلعاتهم، بحيث يفرض الإصلاح في سياسة المواطن على المواطن التوزيع العادل في المكانات والأدوار وفق معايير الحاجة والكلفة والتكاملية في علاقاتهم.

واستناداً إلى العمل الميداني المتعمق الذي أجرته دراسة باستور (Pastore, 2014): "حوكمة عرض العمالة الوافدة في أوروبا، قبل الأزمة وفي أثنائها"، تظهر أهمية قيمية الحوار المتبادل بين المواطن والمقيم، في إطار دراسة مقارنة أجريت على ستة بلدان أوروبية: (فرنسا؛ وألمانيا؛ وإيطاليا؛ وإسبانيا؛ والسويد؛ والمملكة المتحدة)، تمّ فيها بحث المعادلات الوظيفية المختلفة وبدائل سياسات هجرة الأيدي العاملة المباشرة، إلى جانب تحديد المشهد التجريبي الواسع، وتوضيح الأسس المفاهيمية المشتركة للقضية الخاصة، وتقديم نظرة عامة لنتيجة التبادل بينهما. وأظهرت نتائجها أنّ التبادل بين المواطن والمقيم يرتبط بمعايير الصبر والاحترام والشكر، وكلما كان التفاعل بينهما يقوم على بُعد عقلاني يتضمن هذا التعزيز من البيئة المعاشية كانت القيمة التي يمكن أن يحصل عليها المقيم أكثر نفعاً، ومن ثم تفرض المكافأة ومعايير الكلفة عليهما علاقات تبادل مستمرة نوعاً ما.

كذلك، أظهرت دراسة هيفاء نجيب مهودر (2012): "العمالة الأجنبية في دولة قطر"، أنّ العمالة الوافدة تمثل مكوّناً أساسياً للتركيبة السكانية والاجتماعية للمجتمع القطري وسوق العمل، وعنصراً حيوياً في تنميته ونشاطه. وقد كفل الدستور القطري حقوق العمالة الوافدة قانونياً، ويقوم المجتمع على دعامات العدل والإحسان والحرية والمساواة ومكارم الأخلاق. وسمحت قطر بموجب دستورها باتباع الثقافات والديانات المختلفة وحريّة ممارسة الطقوس الدينية، والسماح للجاليات الأجنبية بإقامة مدارس

ومعاهد خاصة بهم، وضمان حرية ممارسة الطقوس الخاصة بكل الديانات، كبناء دور عبادة لغير المسلمين، والعناية بمشاريع ثقافية ودينية خاصة بالثقافات والديانات الأخرى. ممّا يعمق هذا من قيمية الحوار المتبادل بين المواطن والمقيم، عند تعرف ثقافة الآخر والتعاطي بإيجابية، والاعتراف بأعياد ومواسم الجاليات المقيمة في قطر، وإتاحة الفرصة أمامها للاحتفال بهذه المناسبات. كما أظهرت دراسة كاميت وبوسوسني (Cammett & Posusney 2010): "معايير العمل ومرونة سوق العمل في الشرق الأوسط: تجارة حرّة ونقابات أكثر حرية؟"، أنّ معايير العمل ومرونة سوق العمل في الشرق الأوسط ترتبط بطبيعة علاقة التبادل بين المواطن والمقيم العامل، كما أن وجود مؤشرات تسمح للمواطن والمقيم بأداء مسؤولياتهما وتحقيق مصالحهما وفقاً لمعايير العدل من شأنه أن يقوي أواصر العلاقات بينهما.

وقد يتأثر الحوار المتبادل والتواصل بين المواطن والمقيم باختلال النقاش وصفاء النية وسعة الصدر، ومن هذا القبيل، بينت دراسة محمد المتولي (2002): "أثر سياسة العمالة الوافدة على مرفق الأمن في الكويت"، أنّ اختلال العلاقة التفاعلية بين المواطن والمقيم ارتبط بضعف مستوى أداء الجهاز الأمني في التخطيط لمواجهة ظاهرة جرائم العمالة الوافدة، والقصور في التنسيق بين الإدارات الأمنية المختلفة والمؤسسات الأخرى لمواجهة هذه الظاهرة، على الأقل في المناطق، واحتمال وجود التكامل والتنافس بينهما في غياب معايير الكلفة، بحيث يصبح التفاعل يستند إلى معايير أكثر شفافية تقوم على منح المكافآت وبناء العلاقات ومساعدة الآخرين في تحقيق حاجاتهم وتطلعاتهم، إذ يفرض الإصلاح على المواطن في سياسته التوزيع العادل في المكانات والأدوار وفق معايير الحاجة والكلفة والتكاملية في علاقاتهم. وكذلك, توصلت دراسة ميساء أحمد الكرايمة (1999): "الخصائص التعليمية والمهنية للعمالة الوافدة في الأردن: دراسة مقارنة"، إلى أن وجود فروق بين الخصائص التعليمية والمهنية للعمالة المحلية والوافدة فرض أدواراً متكاملة فيما بينهم، مع عدم تأثير العمالة الوافدة على التعطل في الأردن على الصعيد العام، فضلاً عن صعوبة إحلال العمالة الوافدة محلّ الأردنية نوعيّاً في مجموعة المهن المتبقية على المدى القصير لاختلاف مستوياتها التعليمية وأنشطتها الاقتصادية، ممّا أثر هذا في تقبل الأردنيين للمقيم بصدر رحب، ومناقشته بلغة الحوار، دون مواربة أو تعالٍ، وتقديم الشكر لبعضهم بشكل عرفاني.

ثالثاً: قيميّة التواصل المتبادل Regulations of Community

إن اندماج المواطن مع المقيم في سوق العمل يحثّ على رفع قيميّة التواصل المتبادل بينهما، ضمن منظور الدولة المضيفة للاجئين الذي يتجسد من اللوائح القانونية المتعلقة بتوظيفهم؛ وضمن منظور اللاجئين الذي يظهر من وصولهم إلى سوق العمل والتحديات التي تواجههم؛ وضمن منظور المجتمع المضيف الذي يظهر من الاعتراف بتوظيفهم؛ وضمن منظور المانحين الذي يظهر من المساعدات والدعم العام لحقوق عملهم. وعلى ذلك قامت دراسة مينكوتيك ونشوان (Mencutek & Nashwan, 2021): "تصورات حول اندماج سوق العمل للاجئين: أدلة من اللاجئين السوريين في الأردن"، فكشفت وجهات النظر المتباينة وآثارها على اندماج سوق العمل للاجئين السوريين في الأردن، بالتأكيد على حقهم القانوني في العمل، وعلاقاتهم مع المواطنين والمانحين. فمن وجهة نظر المانحين يعتبر ضمان وصول اللاجئين قانونياً إلى سوق العمل الأردني، أداة سياسية لإبقائهم في منطقة الأصل. ومن وجهة نظر المجتمع المضيف، يعدّ توظيف اللاجئين مجالاً حاسماً لاعتمادهم على أنفسهم واندماجهم المحلي، ومن ناحية أخرى، يُنظر إليهم أنهم مصدر المنافسة على فرص العمل النادرة بالفعل. وبالنسبة إلى اللاجئين أنفسهم فإن الحصول على الدعم هو الطريقة المناسبة لاكتساب فرص كسب العيش المستدامة والاعتماد على الذات والكرامة في التواصل مع المواطنين. ومع ذلك، يتسم هذا الوصول بظروف قاسية من الاستغلال والضعف والتمييز في أماكن العمل، بالإضافة إلى الخطاب المناهض للاجئين من المجتمعات المحلية المضيفة الذي يعرقل إمكانية التواصل المتبادل؛ ما يتطلب هذا في توظيف اللاجئين أخذ كل وجهات النظر الأربعة في الحسبان، لتبادل الحديث والابتسامة والكلمات الطيبة وحسن التعامل من أجل الحصول على سبل العيش.

وبحثت دراسة مكنيفين (McNevin, 2020): "الوقت وشكل المواطن" في التدفق المتوقف أو المتقطع لوقت العمل الذي يميز تجربة بعض المهاجرين والمواطنين على حدّ سواء، وبيّنت أنّ السعي للمواطنة طموح رئيس لأولئك الذين يفتقرون إلى الحماية الكاملة أو الجزئية، إلا أنها قد لا تمثل الأفق النهائي لمسائل العدالة الحدودية؛

وبينت آفاق قيمية التواصل التي ترفض الانقسام بين المواطن والمهاجر كأساس لتخيّل مستقبل سياسي جماعي، يقوم على التبادل السلوكي بوجه مشرق، والكلمات الطيبة في الحديث، وحسن النية في المعاملة. فكلما زاد التّودد والاحترام بين المواطن والمقيم زادت مشاعر الرضا والاستقرار في بيئات العمل المختلفة.

وتتأثر العلاقة بين المواطن والمقيم بقيمية التواصل المتبادل المبني على حسن النية والتودد والاحترام، فأي اعتداء على أموال الغير يسبب تأزّم العلاقة بينهما، وضمن هذا القبيل، أظهرت دراسة عدنان الضمور وزملائه (2018): "الجرائم الواقعة على الأشخاص من قبل الوافدين في الأردن"، أنّ جريمة الذم والقدح والتحقير احتلت المرتبة الأولى من بين الجرائم الواقعة على الإنسان، تلتها جرائم التهديد، ثمّ الشروع في القتل، تلتها الإيذاء البليغ، ثم خرق حرمة المنازل، وأنّ زيادة أعداد الجناة من الوافدين يتناسب طردياً مع أعداد الجناة من الأردنيين. ومن جانب مُماثل، أظهرت دراسة نورة يوسف الكواري (2016): "الهجرة الدولية وآثارها الديموغرافية في مجلس التعاون الخليجي: دراسة تحليلية"، أنّ أهم ما يميز العمالة الوافدة لدول مجلس التعاون الخليجي هو تعدد مصادرها وتنوع تياراتها، ممّا يترتب عليه عواقب وخيمة في البنية التواصلية بين الذوات. ويشير البناء الديموغرافي إلى اختلال ميزان القوى بين المواطن والمقيم لصالح العمالة الوافدة، وعلى الرغم من الإجراءات المتعددة التي يتمّ وضعها لإصلاح الخلل إلا أنها غير مجدية؛ وأنّ خلل التركيبة السكانية يمثل تهديداً لجهود التنمية؛ وعلى الرغم من إدراك المواطن والمقيم لمشكلة التواصل المتبادل، بسبب اختلاف هوية المقيم وثقافته عن هوية المواطن وثقافته، ولارتباط قيمية التواصل بينهما على البعد الاقتصادي على حساب البعد الثقافي والاجتماعي.

كذلك، أظهرت دراسة أليسيو كانجيانو (Cangiano,2014): "سياسات الهجرة ونتائج توظيف المهاجرين التحليل المفاهيمي والأدلة المقارنة لأوروبا"، أنّ مشاركة المقيم العامل في سوق العمل يرتبط بشكل إيجابي بطول إقامته، وتصبح هذه الفجوة واضحة بشكل خاص عند تقاطعها مع المصالح. وأنّ عمليات التفاعل بينهما تقود إلى تباين في القدرات، والتخصصات، وتقسيم العمل، والآراء، والمكانات؛ ممّا يؤدي إلى استمرار التفاعل فيما بينهم. وبحثت دراسة ابستين وآفي فايس (Epstein & Avi,

2011): "أسباب العفو عن الهجرة ومتى وكيف"، في سلوك الحكومة فيما يتعلق بمنح العفو، وتوقيت العفو، والقيود المفروضة على الأهلية لذلك العفو. وبينت النتائج أنّ التزام المقيم العامل ببناء وحدات نشاطه مع المواطن في فترة مسموح بها قانونياً يجعل منه مقبولاً لدى الآخرين، وأنّ العلاقة التبادلية للمهاجر تسير في إطار الكلفة والربح المسموح بها، وأنّ المقيم العامل يُمنح العفو عندما يكون مسار فعله واضحاً، ويحسب حسابات دقيقة لمعايير الربح والخسارة، بحيث يحصل على قيمة تناسب توقعاته من المواطن المضيف دون تجاوز حدودها، فلا يوقع عليه هنا عقوبة في حدود توقعاته وتوقعات الغير، فالاحتمال أن يشعر المقيم العامل بالرضا، وأنه يبادل الآخر سلوكاً قانونياً وأخلاقياً وفقاً لتوقعات الجماعة.

وفي دراسة بولجرين وسيمبسون (Polgreen & Simpson, 2011): "السعادة والهجرة الدولية"، نجد أنّها تأخذ في الاعتبار مدى تأثير السعادة الكلية لبلد ما على تدفق الأشخاص عبر حدوده في إطار قيمية التواصل المتبادل. فدمجت الدراسة بيانات من مسح القيم العالمي، تنتج مؤشرات السعادة لـ (84) دولة بين عامي (1981 و2004)، مع ثلاث مجموعات بيانات مختلفة للهجرة: معدلات الهجرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومعدلات الهجرة من تعداد الولايات المتحدة، ومعدلات الهجرة الصافية من الأمم المتحدة. وأظهرت النتائج أنّ السعادة ترتبط ارتباطاً وجودياً بطبيعة العلاقة بين المواطن والمقيم، فكلما كان المقيم العامل أكثر تمكناً من حسابات دقيقة للربح والخسارة قبل الدخول في عمليات تبادل مع المواطن المضيف، زاد تمكّنه من السعادة والاستقرار والتضامن الاجتماعي. فالسعادة ترتبط بدرجة التوازن بين المكافأة التي حصل عليها العامل من صاحب العمل، مقابل ما يقدم من خدمات وسلع، وكلما كان هناك تناقضات بين مصالح المواطن المضيف والمقيم العامل فإن التوازن المعياري للكلفة والقيمة يكون أقل، وتكون السعادة بالتالي أقل، والعكس صحيح.

كذلك، فإنّ سلوكيات المقيم وسيرته الذاتية لها أثر في عزوف المواطن عن بناء علاقة تواصلية متبادلة معه، وهذا ما أظهرته دراسة نعيم الحربي (2011): "العمالة الوافدة وعلاقتها بالجريمة من حيث أسبابها وأنواعها في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية في السجن العام بمدينة جدة"، التي طبقت على عينة بلغ حجمها (272)

مشاركاً، أنّ انتشار الجرائم بين العمالة الوافدة (المال، وأصدقاء السوء، والجهل بالأنظمة والقوانين، والانتقام، واتباع الشهوات، والمشكلات الأسرية، والبطالة، والسرقة، والمخدرات، والقتل، وصنع السُّكر، والسُّكر والدعارة، والتزوير، وغسيل الأموال وحيازة أسلحة بقصد الاستعمال) فرض عزوفاً وجودياً على المواطن في عدم الرغبة في التواصل ثقافياً واجتماعياً مع المقيم إلا في حدود الوجود المهني والعملي. ومن جانب مُماثل أيضاً، أشارت دراسة جهاد أبو السندس (2000): "أثر العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني"، إلى أن العمالة الوافدة تسهم في زيادة اختلال التوازن بين حجم العرض من العمالة الأردنية والطلب عليها، وتمثل تأثيرها في مستويات الأجور وساعات العمل، وزيادة مستويات البطالة وأنواعها. لذلك تأثّر نوع الحديث والكلمات وصفاء النية ومودة التعامل بين المواطن والمقيم، بسبب ضغط العمالة الوافدة على المياه والكهرباء والغاز والنقل العام والبريد والاتصالات، والتعليم والصحة والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والأماكن الداخلية.

وأيضاً، أظهرت دراسة أمينة علي الكاظم (1990): "تصورات القطريين لخصائص بعض جماعات العمل الوافدة إلى المجتمع القطري: دراسة ميدانية على عينة من مدينة الدوحة"، أنّ مؤشرات العلاقة بين المواطن القطري والمقيم ارتبطت وجودياً بتصورات المواطنين لمشكلات العمالة الوافدة، ومشكلات العلاقة بين الجماعة القطرية وجماعات العمل الوافدة، ومشكلات القطريين والعمالة الوافدة أمام القانون، والتفاعل بين الجماعة القطرية والعمالة الوافدة. أمّا تصورات القطريين للعمالة الوافدة إلى المجتمع القطري (نظرة مستقبلية)، فتتبلور في مستقبل علاقة القطريين بالعمالة الوافدة، واحتمالات المستقبل والجماعات المتوقع زيادتها في المستقبل، والتصورات المستقبلية للجماعات الوافدة وأثرها على ثقافة المجتمع في المستقبل.

رابعاً: تعاقدية المصلحة المتبادلة Beneficial Interaction

في سياق تعاقدية المصلحة المتبادلة، يتحول التنقل في بيئات العمل إلى سِمة من سمات الحياة المهنية المعاصرة، وشرطاً مسبقاً للسير الذاتية المهنية، بحيث يندمج المهاجرون ذوو المهارات العالية في الأوساط الأكاديمية أو تكنولوجيا المعلومات أو الهندسة في متطلبات المصلحة المشتركة ذات "المهن التي يتم تعبئتها"؛ ومن هذا

القبيل، تبحث دراسة بولجير وكوبيك (Ploger & Kubiak, 2019): "أن تصبح "دولياً" – كيف يشكل المكان الإحساس بالانتماء والتكوين الجماعي للمهاجرين ذوي المهارات العالية"، في كيفية ارتباط المحترفين المتنقلين بمكان إقامتهم الحالي، ونوع الاحتكاكات التي يواجهونها، وأشكال الانتماء (البديل) التي يطوّرونها استجابة لتفاعلاتهم مع المواطنين. وتشير الدراسة إلى أنّ الصراع المحتمل يتمّ التوسط فيه من خلال تكوين مجموعة من "الأجانب" الذين يشاركون السير الذاتية المتنقلة والتجربة البينية مع المواطنين. وبينت الدراسة الجوانب العلائقية لعلاقات المكان بين المواطن والمقيم، والتحقيق في دور مكان العمل وبشكل أكثر تحديداً صاحب العمل، واستكشاف كيفية تشكيل الأماكن لسياسات الانتماء التفاضلية في إطار تبادل الاحترام والتقدير بين المواطن والمقيم العامل، ومدى الالتزام في صون الحقوق وتعظيم الواجبات، وطلب الحقوق بناء على مصالح مشتركة تجعل الحياة أكثر تبادلاً واستقراراً.

وهدفت دراسة ستراهل (Straehle, 2019): "الضعف والحقوق والحرمان الاجتماعي في هجرة العمالة المؤقتة"، إلى إظهار شيئين: أولاً، التجارب التي أبلغ عنها مقدمو الرعاية في كندا الذين لديهم الآن حق الوصول إلى حقوق المواطنة، والمواطنون الألمان الذين ينحدرون من أحفاد العمال الأكراد في ألمانيا؛ إذ يعاني الكثير منهم وصمةَ العار الاجتماعية والشعورَ بالإقصاء. ثانياً: تجاهل حاجات الأفراد الأساسية في الوصول إلى موارد العلاقات داخل المجتمع للحماية من الحرمان الاجتماعي. وتوصلت الدراسة إلى أنّ تبادل الهدايا والاحترام والتقدير والابتسامة بين المواطن والمقيم من شأنه أن يعظم من استمرارية التبادل بينهما، وصون الحقوق من الحرمان، واحترام بنود الالتزام بالواجبات وطلب الحقوق وفقاً لقواعد قانونية متفق عليها بين أطراف التبادل.

وترتبط تعاقدية المصلحة المتبادلة بين المواطن والمقيم بالاحترام والتقدير والرعاية الصحية؛ ومن هذا القبيل، بحثت دراسة تران ودوناتو (Tran & Donato, 2018): "توفير الرعاية الاجتماعية للرعاية الصحية للمهاجرين في الولايات المتحدة والصين"، في تتبع تطوّر توفير الرعاية الاجتماعية للرعاية الصحية للمهاجرين في الولايات المتحدة. ثانياً، فحص تأثير الوضع القانوني على الوصول إلى الرعاية الصحية واستخدامها بين المكسيكيين. ثالثاً، تحديد جدول أعمال مقارن بين الصين والولايات

المتحدة. وبينت الدراسة أنّ العلاقة بين المواطن والمقيم ترتبط وجودياً بتبادل الحديث والهدايا والاحترام دون تعريض الآخر للتّجريح، وكلما تمكّن المقيم من الحصول على الرعاية الصحية زادت الدافعية لديه لبناء علاقات صداقة وتبادل الهدايا مع المواطنين، وكلما تمكن المقيم من المطالبة بحقوقه والحصول عليها زادت مشاعر الثقة بالنفس والآخرين والدخول معهم في عمليات تفاعل أكثر أماناً.

وقد يؤدّي استثمار تعاقدية المصلحة المشتركة بين المواطن والمقيم بالالتزام والثقة والمسؤولية والمساواة والعدالة، إلى تقوية العلاقات الاجتماعية والتعاون والتكامل بينهما، وإلى مثل هذا كانت دراسة اوستيجين وزملائه (Ostaijen, et al, 2017): "تسليع العمال المتنقلين في أوروبا – منظور مقارن لرأس المال والعمالة في النمسا وهولندا والسويد"، فصنّفت أبعاد قيمة العمل ودرجة قوته إلى أربعة أنواع: الاستغلالية، المحرومية، الجشع، والاحترام. وتمّ تطبيق هذا على عمال وسط وشرق أوروبا في النمسا وهولندا والسويد. وتُظهر الدراسة إستراتيجية سوق العمل المزدوجة لكل من وكيل رأس المال المواطن والمقيم العامل، باستخدام إستراتيجيات تقليل التكلفة، والامتثال، والأطر المرجعية المزدوجة، وكلاهما يسهم في درجة منخفضة من الحرية وانخفاض قيمية الحوار المتبادل والمعاملة المتبادلة بينهم. وأظهرت النتائج أنّ التفاوت في القوة بين المواطن والمقيم يسمح لبروز الاستغلال بينهما، وتؤدي القيم والقواعد القانونية دوراً كبيراً في منع حدوث الاستغلال واستمراره، وكلما كان المواطن متحكماً في السلع والخدمات التي يحتاج إليها المقيم العامل زاد هذا من الاحتكار والاستغلال، واحتمالات التوتر في العلاقات التبادلية بينهما.

وكذلك، أشارت دراسة عبد الباسط وفاء (2017): "الأمن الوظيفي في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة لتجربة توطين العمالة الخليجية"، إلى اختلال العلاقة التعاقدية التبادلية بين المواطن والمقيم، لأنّ العمالة الوافدة استحوذت على نحو (88%) من وظائف القطاع الخاص بعدد يقدر بنحو(5.4) مليون وظيفة من أصل (7) ملايين وظيفة، بل إنها في بعض البلدان الخليجية (كقطر)، تهيمن على نحو (30%) من وظائف القطاع العام بمجموع يبلغ نحو(1.6) مليون وظيفة. ومن ثم فرضت تلك المتغيرات اختلالات بنيوية في التفاعلات بين المواطن والمقيم، بسبب الأجور المتدنية

التي تقبلها العمالة الوافدة، فعملت على نقص قدرات تشغيل العمالة الوطنية مع تعذر قبول تلك الأجور. كما تأثرت العلاقة البينية بمستوى منح إعانات توظيف للمنشآت التي تجري عمليات إحلال العمالة، ورفع كلفة تشغيل العمالة الوافدة بفرض رسوم إضافية على المنشآت التي تستعين بها ورفع كلفة معيشتها (كالالتزام بدفع رسوم الرعاية الصحية، وزيادة رسوم الإقامة وغيرها). وحتى ترتقي تعاقدية المصلحة المتبادلة بين المواطن والمقيم فلا بدّ من أن تُبنى على رؤية شاملة تشارك الدولة وأصحاب العمل وممثلي العمال، لعدم تغليب المصالح الفئوية للعمال أو أصحاب العمل على المصلحة العامة؛ فتحسين تعاقدية المصلحة المشتركة يمثل دعماً قوياً للسلم والأمن الاجتماعي الذي يعود بالنفع على جميع القطاعات في الدولة.

من جانب آخر، تستعرض الدراسة الآتية ديناميات تدفق المهاجرين من الدول الطاردة؛ ممّا يُمهد لتعاقدية المصلحة المتبادلة؛ فأظهرت دراسة ماركيتي وزملائها (Marchetti, et al, 2014): "هل تمثل إيطاليا فرصة للمهاجرين المؤقتين من دول الشراكة الشرقية؟" أنّ العلاقة بين الموطن المضيف والمقيم العامل تختلف باختلاف الجنسيات، فالمقيم الأوكراني يختلف عن المقيم المولود في الجنس ونمط التبادل واستمراره، فمعظم الأوكرانيين من النساء الناضجات، على عكس المولدوفيين؛ إذ يميل سكان مولدوفا إلى أن يكونوا أصغر سناً، مع نسبة أعلى من لمّ شمل الذكور والأسرة ويميلون إلى الهجرة بشكل دائم. كما ارتبط تفاعلهم مع المواطن المضيف بنوعية التبادل ودرجة القيمة التي يمكن أن يحصل عليها المقيم من المواطن عند الدخول في عملية تبادل.

أمّا الأردن فحرص على تنظيم تعاقدية المصلحة المتبادلة بين المواطن والمقيم عبر الاتفاقيات والقوانين، فأظهرت دراسة عاهد الشرايدة (2013): "حقوق العمالة الوافدة بالأردن: تقييم نقدي"، أنّ الأردن انضم لعدد من اتفاقيات العمل الدولية رقم (98) بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية لعام (1949)، ولم ينضم بعد إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام (1990)، كما حظرت المادة (12) من قانون العمل الأردني استخدام أي عامل غير أردني إلا بموافقة الوزير أو من يفوضه. كذلك حرص الأردن على مراجعة جميع التشريعات والتعليمات العمالية لتكون متوافقة مع الاتفاقيات الدولية، والتعديلات على مراجعة قانون العمل لسنة 2008

المتخصصة في العمال الزراعيين. وخلصت الدراسة إلى أنّ هناك التقاء للتشريعات الدولية والوطنية حول العمالة المهاجرة، ولكن هناك فجوة عند التطبيق على أرض الواقع. كذلك؛ بينت دراسة أيمن الهلسة وزملائه (2013) "الحماية القانونية للعمال الأجانب في المناطق الصناعية بالأردن"، أنّ النظام القانوني الوطني يعتريه بعض النقص ليتلاءم مع المعايير الدولية في توفير الحماية لفئة من العمال الأجانب، وقد يكمن الخلل في تطبيق القانون وفرض الرقابة المناسبة على المؤسسات التي تستخدم العمالة.

ومن النتائج المرئية للهجرة الدولية ظهور الأعمال التجارية التي يديرها المهاجرون بالتعاون مع المواطنين، وبالاعتماد على تعاقدية المصلحة المشتركة، ومن هذا القبيل، بحثت دراسة رحمن وفي (Rahman & Fee,2011): "تطور ريادة الأعمال المهاجرة في اليابان: حالة البنجلادشيين"، في كيفية إعادة المهاجرين من مرتبة العمال غير النظاميين إلى مرتبة رواد الأعمال في ظل ظروف الهجرة المؤقتة. وبينت النتائج أنّ العلاقة التبادلية بين المواطن الياباني والمقيم العامل تهدف إلى الحصول على المنفعة من الإجراءات العقلانية بحساب واضح للربح والخسارة، ويرتبط تطور ريادة الأعمال للمقيم العامل في اليابان بدرجة تحقيق الإشباع أو المنفعة، بتخصيص الوقت المناسب للنشاطات، والسوق، ووضع التدابير الاحترازية، منعاً للابتزاز العاطفي أو الاستغلال أو الاحتكار.

وهناك منظمات غير حكومية تدافع عن حقوق المهاجرين في العالم وتحاول بناء تعاقدية المصلحة التبادلية بين المواطن والمقيم دون تناقض أو تعالٍ أو عنف؛ كما في دراسة كولين (Cullen,2009): "المنظمات غير الحكومية الإيرلندية المؤيدة للمهاجرين وسياسة الهجرة"، التي أشارت إلى دور المنظمات غير الحكومية في توطيد علاقات التباعد بين المواطن والمقيم بعيداً عن الاحتكار والاستغلال والعنف والإقصاء. لقد استجابت المنظمات غير الحكومية في إيرلندا لبناء تحالف بين المواطن والمقيم وفقاً لمعايير المصلحة المشتركة، وتوفير الخدمات والمعلومات لهيئات الدولة عن طبيعة العلاقة بينهما، والتواصل مع المنظمات غير الحكومية عبر الوطنية التي تعمل على قضايا الهجرة لإيجاد التضامن والاستقرار للمقيم العامل. كما أظهرت دراسة عبد الرحمن خلف العنزي (2008): "الأساليب الأمنية الحديثة في مواجهة

جرائم العمالة الوافدة بدولة الكويت: دراسة ميدانية"، أنّ تعاقدية المصلحة المتبادلة بين المواطن والمقيم ارتبطت بالعمل على انتقاء العمالة الوافدة وفق احتياجات القطاع الخاص الفعلية، وإعطاء أولوية للتخصصات المهنية النادرة التي يحتاج إليها سوق العمل المحلي، وتعديل تشريعات وقوانين الإقامة وقانون العمل، والتنسيق بين الإدارات الأمنية ومؤسسات الدولة حول العمالة الوافدة.

كذلك، فإنّ الالتزام بين المواطن والمقيم يفرض تحسيناً لمستوى التوقعات ويعلي من شأن تعاقدية المصلحة المتبادلة بينهما، فعلى وجه الخصوص بيّنت دراسة علي أسعد وطفة (2007): "العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربية" أنّ العمالة الوافدة بخصائصها الثقافية ودورها الاستهلاكي وسماتها البنيوية شكلت هجيناً وجودياً يهدد الهوية الوطنية في دول الخليج العربي؛ إذ تتأثر عمليات صون الحقوق وتبادل الأفكار والمعايير بين المواطن والمقيم بهذه العمالة التي تتسم بالجهالة الخدمية غير المنتجة في أغلبها، وهذه التحديات الثقافية والاجتماعية التي تفرضها العمالة الوافدة تقتضي من الدولة والجهات الرسمية اتخاذ إجراءات إستراتيجية تتعلق بوضعية هذه العمالة ودورها ووظيفتها. وممّا لا شك فيه أنّ العلاقة التعاقدية بين المواطن والمقيم بالدولة الخليجية تأثرت بإجراءات "خلجنة" الوظائف، وتشجيع تبني العمالة الوطنية، وتنظيم دخول العمالة وفق مبدأ الحاجة، ومحاربة السوق السوداء القائمة على استقدام العمالة واستغلالها. كما تأثرت العلاقة التعاقدية بين المواطن والمقيم من تغلب الرؤية الاقتصادية على إستراتيجية معالجة ظاهرة العمالة الوافدة إلى الكويت. فالعمالة الوافدة ليست ظاهرة مالية أو اقتصادية صرفة، بل هي ظاهرة ثقافية واجتماعية، لأن هذه المخاطر تكون في أغلبها مخاطر ثقافية واجتماعية وأمنية وإنسانية تهدد وجود بنية تعاقدية المصلحة المشتركة للمجتمعات في دول الخليج وكينونتها الوطنية.

ومن جانب مُماثل بينت دراسة صبري محمد حمد (2005): "القوى العاملة في سلطنة عمان وسياسة التعمين"، أنّ تعاقدية المصلحة بين المواطن والمقيم تقوم على إحلال الكوادر البشرية المتخصصة محل العمالة الوافدة في قطاعات منها كالتعليم والصحة على وجه الخصوص. وقد تأثرت العلاقة بين المواطن والمقيم بالتحديات

التي تجابه الاقتصاد العُماني التي تُصعّب من مسيرة التنمية في المرحلة القادمة، ممّا يجعل من الصعب استمرار العلاقة بين المواطن والمقيم، وكذلك استمرار العمالة الوافدة، وليس أمام السلطنة إلا تخفيض البطالة، واستيعاب الزيادة المتوقعة في حجم القوى العاملة العمانية. وقد تتأزم العلاقة بين المواطن الأردني والمقيم وتختل تعاقدية المصلحة المتبادلة، بسبب سياسة أصحاب العمل الذين يقومون بتشغيل العمالة الوافدة على حساب المواطن، ومن هذا القبيل، أظهرت دراسة وجدان حسن العتوم (2003): "أثر إحلال العمالة الوافدة بعمالة أردنية على واقع مشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني"، أنّ أصحاب العمل يفضلون تشغيل عمالة وافدة تتسم بالطاعة والالتزام ووفرتها ونوعيتها المناسبة، مقابل العمالة المحلية التي تتسم بالاتكالية وبطء العمل، وتفضيلها الأعمال الكتابية والإشرافية، وعزوفها عن العمل في القطاع الخاص، لانخفاض الأجور، وطول ساعات العمل، واختلال الأمان الوظيفي وغيرها.

وقد استتبعت فاطمة آل خليفة (2000) في دراستها: "اختلال هيكل العمالة في دولة الكويت"، اختلال تعاقدية المصلحة المتبادلة بين المواطن والمقيم من اختلال بناء القوى العاملة على مستوى الدولة، إذ يتكون بناء التركيبة السكانية من (35%) من الكويتيين، و(65%) من غير الكويتيين، وبناء القوة العاملة يتكون من (16%) من الكويتيين و(84%) من غير الكويتيين. وعلى الرغم من ذلك فإن العمالة الوافدة لها أكثر من دور اقتصادي واجتماعي في الدولة، وأن إحلالها بعمالة كويتية أمر يحتاج إلى تقييم شامل للإستراتيجية التنموية والبناء الاقتصادي ذاته؛ بل وإلى إحداث تغيرات جوهرية في أنماط السلوك الاجتماعي للمواطنين، وتشجيعهم على ممارسة الأعمال اليدوية والحرفية، والعمل بالقطاع الخاص، وإعادة النظر في مفهوم الوظيفة الحكومية.

وهكذا تقود نتائج الدراسات السابقة وذات الصلة إلى الإفصاح عن التضمينات والاستنتاجات الآتية:

أولاً: بالنسبة إلى الدراسات المحلية، فقد كان محور تركيزها حول العلاقة بين المواطن والمقيم، كما يعكسها موقف المقيمين؛ ممّا يستدعي الحاجة إلى توجه محور تركيزنا على مؤشرات العلاقة بين المواطن المضيف والمقيم العامل. وهذا بلا شك يتطلب انتقالاً آخر في المنهج الكمي في دراسة مؤشرات العلاقة بينهما بالتركيز على

قيمية المعاملة المتبادلة، وقيمية الحوار المتبادل، وقيمة التواصل المتبادل، وتعاقدية المصلحة المتبادلة بينهم. ويعني ذلك الانتقال إلى المنهج الكمي لإحداث توازن في المعرفة العلمية ومساراتها الموضوعية.

ثانياً: كشفت الدراسات العربية عن جوانب متعددة عن العلاقة بين المواطن والمقيم، وبينت حجم المعاناة التي يعانيها الذكور، كالافتقاد إلى أبنائهم في البلد المضيف، وضعف توجيهاتهم الضبطية، وفقدان المكانة والحاجة إلى تحقيق الاستقرار الوجودي في علاقاته مع المواطن، كذلك فرضت عليه الغربة مشكلات منها: الاكتئاب والقلق والشعور بالذنب واختلال العلاقات التقليدية مع الجماعات العمالية وجماعاته في البلد الطارد؛ ممّا يدل على أنّ الذكور يعانون الضغطَ النفسي والاضطرابَ الوجودي بسبب البعد عن الأهل والجيران والوطن.

ثالثاً: تعاني معظم الجماعات العمالية النظمَ الاجتماعية التقليدية؛ إذ ينظر للمقيم العامل من قبل المواطن المضيف بعين الاحتقار ومصادرة رزقه ومنافسته على قوته ومصالحه في وطنه، كما يَنظر المقيم للمواطن بأنه فاشل في العمل اليدوي، وأنه ارتكب خطيئة اجتماعية بسبب عزوفة عن المهن الإنشائية ذات المجهود البدني. ممّا يُعتبر هذا سبباً في نظرة المواطن السلبية للمقيم يحاول فيها إخضاع المقيم لسيطرته وجعله يذعن ويقدّم الانتماء والطاعة له؛ إذ تتفاعل هذه المسألة وجودياً بين المواطن والمقيم لتأسيس وجود علاقة متأزمة في البناء التحتي دون أن تظهر على السطح في البناء الفوقي.

رابعاً: إنّ تأسيس علاقة وجودية تعاونية وتكاملية بين المواطن المضيف والمقيم العامل، يسهم إلى حدّ كبير في تخفيف حدّة النتائج السلبية بينهما، ولكن النظام الاجتماعي العربي يدشن لوجود علاقة وجودية هادئة بين المواطن والمقيم العربي، وقد تزداد حدة القطيعة التفاعلية أو التبادلية، إذا شعر أحد الأطراف بوجود تباين واختلاف في المصالح والعواطف على حساب الحلول العقلانية، ممّا يولد نتائج سلبية متعددة على المواطن والمقيم، وبشكل أخص المقيم العامل.

خامساً: إنّ مؤشرات العلاقة بين المواطن والمقيم، كما يعكسها موقف المقيمين، قد تمثل مسألة ثقافية، تتشكل خارج حدودهما وفق قوى خارجية توجه تصورات المقيم

ذهنياً حول تقييم قيمية المعاملة المتبادلة والحوار والتواصل فيما بينهم، وإظهار ما يكشف عن هذا من الدراسات المقارنة التي تظهر تعاقدية المصلحة المتبادلة بين المواطن والمقيم.

سادساً: لقد صار الاهتمام بمؤشرات التعاقدية بين المواطن والمقيم، كما يعكسها موقف المقيمين، مسألة عالمية، كرستها القوانين العمالية ومبادئ حقوق الإنسان. كما يرتبط تزايد الاهتمام بهذه المسألة مع حجم المعاناة التي يعانيها المقيم العامل في البلد المضيف، كالخوف والقلق والحرمان من الحقوق وزيادة ساعات العمل والاضطهاد.

سابعاً: بالمقارنة مع الدراسات الآتية (انظر على سبيل المثال: Raposo & Violante, 2021; Mencutek & Nashwan, 2021; Adugna, 2019; Jayaram & Varma, 2019; Ploger & Kubiak, 2019; Straehle, 2019; Tran & Donato, 2018; Leitch,2016; Cangiano,2014; Marchetti, et al, 2014; Carneiro, et al, 2012; van den & Anagboso, 2010) (انظر أيضاً: الضمور وزملاؤه، 2018؛ وفاء، 2017؛ الكواري، 2016؛ مهودر،2012؛ المتولي، 2002، الكرايمة، 1999) فإنّ هذه الدراسة تركز على مؤشرات العلاقة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين من منظور التبادلية، على أساس ما يقدمه المقيم مدفوعاً بعائد متوقع من قبل المواطن، في ضوء آفاق العلاقة وتحدياتها. كما تجدر الإشارة إلى أنّ أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، هو شمولية مكوناتها، التي تناولتها، لإظهار قيمية المعاملة المتبادلة، وقيمية الحوار المتبادل، وقيمية التواصل المتبادل، وتعاقدية المصلحة المتبادلة؛ إذ قد تؤسس الدراسة الراهنة لقاعدة علمية حول هذا الموضوع.

إجراءات الدراسة الميدانية

جرت العادة في صياغة الدراسات العلمية، التسلسل في عرض مكوناتها، إذ تُعرض مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وأهميتها وأهدافها، ثمّ المفاهيم الأساسية، وبعدها الإطار النظري، فكانت نظرية التبادل عند "جورج هومنز" و بيتر "بلاو"، هي محور الإطار النظري، كنظرية علمية، لمحاولة اشتقاق مؤشرات منها (غير مباشرة) لقياسها في الواقع، فضلاً عن الدراسات السابقة وذات الصلة. وبعد ذلك يأتي تعرف المنهج

بتحديد طريقة الدراسة المنهجية والأدوات الكمية والكيفية، وطريقة اختيار العينة وطريقة تحليل البيانات، ثم يأتي بعد ذلك عرض نتائج الدراسة وتفسيرها. وعلى هذا الأساس فإنّ المنهجية التي اعتمدت عليها الدراسة (الوصفية- التحليلية) تساعد على تناول المتغيرات الاجتماعية؛ والاقتصادية؛ والثقافية: لأفراد عينة الدراسة، الأمر الذي يساعد الباحث على إجراء تحليل متعمق لعناصر الدراسة.

وتأسياً بذلك، تقع الدراسة الراهنة ضمن الدراسات "الوصفية التحليلية" descriptive and analytical approach، التي تهدف إلى جمع البيانات لمؤشرات العلاقة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين وتفسيرها تفسيراً كافياً. ولهذا الغرض استخدمت الدراسة أداة القياس لجمع البيانات عبر المزاوجة بين البيانات الكميّة والكيفية، للوصول إلى نتائج أكثر مصداقية تعكس مؤشرات تلك العلاقة؛ معتمدةً على نظرية التبادل عند "جورج هومنز" و "بيتر بلاو" التي كان لها أثر واضح في التغير التاريخي وعلاقتها بالبيانات الميدانية، وبشكل كبير عبر افتراضات التبادل. وتمّ تحليل البيانات الكيفية، لتطوير المفاهيم، وربطها معاً، ضمن مجموعات مفاهيمية، وتشكلت تلك العلاقات المفاهيمية ضمن أطر نظرية؛ فالمقيمون هم الذين يحددون مؤشرات العلاقة بين المواطن والمقيم، إذ تُمثل إجاباتهم المعلومات الميدانية. أيّ أنّ هذه المعلومات سوف تتبلور في أثناء المقابلات وجمع البيانات، لدعم تساؤلات الدراسة، وتطوير النظرية، عبر المحاور المتداخلة لهذه الدراسة.

فضلاً عن ذلك، فإنّ الدراسة ترتكز على مبادئ أساسية، من نظرتها إلى مؤشرات العلاقة بين المواطن والمقيم، كما يعكسها موقف المقيمين عبر التغيرات المتواصلة على مدى اللقاءات والتفاعلات بين المواطن والمقيم على امتداد مجاميع الدراسة، عبر السياقات الثقافية والاجتماعية والشخصية وتغيراتها. أيّ أنّ المواطن والمقيم قادران على تحديد رؤية واضحة لهذه المؤشرات عبر سلوكياتهم وأفعالهم ومواقفهم، حيثما جمعتهم المواقف. كما أنّ مؤشرات العلاقة بين المواطن والمقيم قد تتشكل ظرفياً في ظلّ مواقف الحياة وسياقاتها، التي تعكس حالة الاندماج الاجتماعي بينهما، تاريخياً وجغرافياً، وثقافياً، واجتماعياً، وسياسياً، بشكل مستمر. كما أنّ قيمية المعاملة المتبادلة، وقيمية الحوار المتبادل بين المواطن والمقيم قد يُبنيان في ظل وقت معين،

ويخضعان لقواعد سلوك عامة، وربما يعكس هذا ظروف الحياة وصعوبات العيش وتجاربها، كشبكة من التفاعلات والعلاقات المشتركة، التي تخضع لقيمية التواصل المتبادل وتعاقدية المصلحة المتبادلة.

نوع الدراسة

تُعدّ هذه الدراسة "كمية وكيفية" Quantitative and Qualitative؛ لأنّها تعتمد على تحليل آفاق العلاقة بين المواطن الأردني والمقيم في المجتمع الأردني، وتحدياتها، عن طريق اهتمام المقيمين على مستويين: أولهما: مستوى الرؤية الموضوعية، من استخدام مقياس مؤشرات العلاقة بينهما، الذي يضم أربعة مجالات أشير إليها سابقا، بهدف تعرّف أهمية هذه العلاقة، من وجهة نظر العينة البحثية. وثانيهما: الرؤية الذاتية، للكشف عن الترتيب في آفاق هذه العلاقة وتحدياتها، كما يعكسها أفراد العينة. ولتحقيق تكاملية المنهج، فإنّ مؤشرات العلاقة بين المواطن والمقيم تستلزم رصد آفاق العلاقة وتحدياتها، التي تحتضن هذه التوجهات والممارسات للمقيمين.

وحدة التحليل

تمّ اختيار المقيمين في منطقة الأغوار الشمالية والوسطى والجنوبية بالأردن، كوحدة تحليل أساسية في الدراسة الكمية والكيفية، واعتبار الفئة الاجتماعية من المقيمين الذكور وحدةَ تحليلٍ أساسية، عند دراسة تأثير المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية على مؤشرات العلاقة بين المواطن والمقيم، نحو دراسة آفاق العلاقة وتحدياتها في المجالات المطبقة في مقياس المؤشرات في الدراسة.

مجتمع الدراسة

يتألف مجتمع الدراسة من جميع المقيمين الذكور العاملين في "الأغوار الشمالية": (تتبع محافظة إربد، مركزها مدينة الشونة الشمالية، وتتكون من بلدية معاذ بن جبل، وبلدية طبقة فحل، وبلدية شرحبيل بن حسنة). و"الأغوار الوسطى": (تتبع محافظة البلقاء، ومركزها دير علا، وتضم بلدتين هما: بلدية دير علا، وبلدية معدي) و"الأغوار الجنوبية": (تتبع محافظة الكرك، وهي أرض غورية تقع بين البحر الميت غرباً وسلسلة جبال مأدبا والكرك والطفيلة شرقاً، وتضم: غور الصافي، وغور فيفا،

والمعمورة، والنميرة، والسلماني، والغويبه، وخنزيرة) بالأردن (وزارة الداخلية الأردنية، 2021). تمّ اختيار العمالة الوافدة من تلك المناطق لانتشارها بشكل كبير في أعمال الزراعة، والبناء، والتشييد، والصناعة، والخدمات، وغيرها. وتجدر الإشارة إلى أنّ مجتمع الدراسة يتصف بالدينامية، ويمكن الوصول إلى المقيمين على امتداد مجتمع الدراسة، ضمن جماعات صغيرة منعزلة ومنتشرة عبر مساحات شاسعة حسب متغير الجنسية. الأمر الذي زاد من صعوبة حصر مجتمع الدراسة في منطقة محددة، وإحصائها علمياً، كما تمّ وصول مساعدي البحث إلى أفراد العينة أكثر من مرة وإحصائها.

حجم العينة ومعايير اختيارها

مرّت عملية اختيار العينة البحثية Study Sample بخطوات منهجية أساسية، لتضمن للدراسة تمثيل العينة قدر الاستطاعة لمجتمع الأصل على النحو الآتي:

1 - توخي عامل الدقة في الإحصاءات المتعلقة بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية الأردنية، فيما يتعلق بموضوع الدراسة.

2 - تمّ اختيار مفردات العينة بأسلوب العينة الغرضية والعينة المتدحرجة Purposive Sample and Rolling Sample ، من خلال تحديد أماكن وجودها، والوصول إليها دون معرفة سابقة بالمبحوث، بحيث يدفع المبحوث الباحث إلى مبحوث آخر، ثمّ الآخر نحو الآخر، وهكذا يستمر جمع البيانات من المبحوثين من أماكن تواجدهم.

3 - روعي في اختيار العينة أن تمثل المقيمين في مناطق الدراسة، وأن تمثل قدراً من الاستطاعة لجميع المقيمين في مناطق الدراسة. وتمّ اللجوء إلى كل منطقة على حِدة، واختيار إحدى المناطق بشكل غرضي، دون ترتيب مسبق من الباحث، بالتعاون مع إخباريين موجودين في تلك المنطقة، لتوزيع صحيفة الاستبانة على المقيمين الذكور فقط. وتمّ التعامل مع أداة القياس بمنتهى الدقة، من قبل المقيمين الموجودين في مجتمع الدراسة، لمدة عشرين إلى ثلاثين دقيقة.

4 - تمّ الوصول للعينة من خلال مساعدي البحث المتخصصين، من أصحاب المهن العلمية والبحثية، مع مراعاة توزيعها وفق خصائصها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. كذلك مراعاة تمثيل العينة لشرائح الجماعات الوافدة في مناطق الدراسة.

5 - تمّ مراعاة أن يكون حجم العينة يسمح لاختبار الصدق أو الكذب في إشكالية الدراسة على مستوى الفئات الفرعية المحددة فيها. كذلك مراعاة قدرة العينة على اختبار التساؤلات على مستوى خصائص العينة. وتمّ أيضاً مراعاة اختيار العينة وفق خبرتها في التفاعل والتبادل مع الجماعة الوطنية، ممّا قد يساعد هذا على تبلور التصورات الذهنية المتعلقة بمؤشرات العلاقة المتبادلة. كذلك تمّ تأسيس بناء العينة من تحديد مجتمع البحث، وعناصر العينة، وموازنة بنائها، وسحبها، وأسلوبها.

6 - أخذ المقيمون وقتاً كافياً في تعبئة الاستبانة، والتعبير عن ممارساتهم والتعبير عن قضاياهم، وقد أسهم هذا الأمر في تعبئة الاستبانة بشكل سريع، لتعاون المقيمين مع الباحث في توزيع أداة القياس عليهم لجمع البيانات.

7 - بناءً عليه، تألفت عينة الدراسة من (406) مقيمين عاملين في الأغوار: الشمالية (203)، والوسطى (122)، والجنوبية (81)، وتمّ اختيارها بحكم اهتمامها بمؤشرات العلاقة، كما تمّ اختيار العمال الذكور لقياس الحافزية للاهتمام بمؤشرات العلاقة التبادلية. تميل العينة إلى تمثيل مكونات مجتمعها الأصلي بأوزانها النسبية من منطقة الدراسة. كما تتيح وحدات العينة التحليلَ الإحصائي لمفرداتها، كذلك يعكس توزيعها النمطي في مجتمعها الأصلي، بصرف النظر عن حجمها داخل بناء العينة.

8 - ضمت عينة الدراسة (الكيفية النوعية) (7) مصريين، و(3) سوريين، و(4) باكستانيين، و(3) عمال بنغاليين؛ إذ تمّ اختيار عينة غرضية Purposive Sample، من الذكور المقيمين، لحظة وجود الباحث ومساعدي البحث، وممن وافق أو رضي بإجراء المقابلة معه. وكذلك أن يكون قد مضى على وجوده في الأردن أكثر من سنة، ويوجد بينهم فروقات ثقافية وطبقية، وهذا ما تمّ ملاحظته من مؤشرات الدخل والتعليم والعمل. واستمرت عملية جمع المعلومات من أفراد العينة ما يُقارب عشرة أشهر تختلف باختلاف أماكن وجودهم في مناطق الدراسة، وقد استغرقت المقابلة الواحدة بين ساعة إلى ساعتين في كل جلسة، علماً بأنّ مقابلة كل مقيم استغرقت (2 - 3) جلسات، تخللتها تقاطعات زمنية. وقد تحققت شروط العينة القصدية مع (25) مقيماً، ولكن بسبب ظروف العمل

لدى بعض المقيمين، تعذر متابعة المقابلات معهم بشكل تام أو مستمر، سوى مع (17) مقيماً، وهو الحجم الأساسي لعينة الدراسة الكيفية المعمقة.

9 - احتُكِم في جمع البيانات إلى قدرة الباحثين، ومساعدي البحث، من الوصول إلى أفراد العينة، على امتداد واسع عبر مناطق الدراسة، ممن وافق على إجراء المقابلة معه، علماً بأنّ الباحثيْن استعانا بباحثين لديهم خبرة، لإجراء المقابلات مع المقيمين الذكور.

10- إعطاء جميع أفراد العينة الحرية الكاملة للإجابة عن فقرات الأداة الكمية، وكذلك المعمقة بسهولة، أمّا بالنسبة إلى الأميين والحاصلين على التعليم الابتدائي والأساسي من العمالة الوافدة العربية والأجنبية، فقد قام الباحث ومساعدو البحث من ذوي الخبرة، بمساعدة من لم يتمكن من الفهم أو الكتابة، وفقاً لرأي المبحوث، وقد كان الباحث ومساعدو البحث يشرحون ويفسرون ويضعون الإجابة المناسبة، وفقاً لرأي المبحوث، وهذا هو الواقع الذي تمّت فيه الإجابة عن فقرات أداة الدراسة، سواءً أكانوا متعلمين أم غير ذلك، أو أكانوا عرباً أم أجانب.

أداة الدراسة

تنوعت أساليب جمع البيانات في هذه الدراسة بين الأساليب الكمية والكيفية Quantitative and Qualitative Methods، فالكميّة اعتمدت على أداة قياس (الاستبانة) Questioner مكونة من جزأين: الجزء الأول، يتكون من خصائص عينة الدراسة وهي: (السن، والجنسية، الحالة الاجتماعية، وإذا كنت متزوجاً هل عائلتك موجودة بالأردن؟ وإذا كنت بمفردك بالأردن هل تسكن مع أشخاص من جنسيتك؟ ومتوسط الدخل الشهري، والمستوى التعليمي، وكم سنة مضى على وجودك في الأردن؟ وهل أنت راضٍ عن معيشتك في الأردن؟ وإلى أي درجة تتبادل الزيارات مع الأردنيين؟ وكم عدد أصدقائك من الأردنيين؟ وكم عدد أصدقائك المقربين من الأردنيين؟ وهل لديك علاقات أكثر من أبناء جنسك أو من الأردنيين؟ وإلى أيّ درجة تشعر باحترامك وتقديرك من الأردنيين؟). والجزء الثاني، يتكون من أربعة محاور أساسية مشتقة من نظرية التبادل الاجتماعي، تعكس مؤشرات العلاقة بين المواطن الأردني والمقيم، وهي: أولاً: قيمية المعاملة المتبادلة. ثانياً: قيمية الحوار المتبادل. ثالثاً: قيمية التواصل المتبادل. رابعاً: تعاقدية المصلحة المتبادلة، وكل محور من المحاور يتضمن (5) أسئلة.

ثانياً: الأدوات الكيفية: توفر دراسة الحالة Case Study، للباحث عمقاً وتفضيلات في جمع البيانات وتوفيرها، واختبار النظريات العلمية وتطويرها. استعانت هذه الدراسة بهذا الأسلوب لعدد محدود من المقيمين في مناطق الدراسة، بواقع (17) حالة. ولمّا كانت الدراسة الكيفية تدعم الدراسة الكمية، فقد كانت قضايا الدراسة الكيفية هي قضايا الدراسة الكمية نفسها، ليتضح صدق البيانات، ومدى مطابقتها للواقع. استخدم الباحثان المقابلة المعمقة In-Depth Interview، للمزاوجة في معرفة مؤشرات العلاقة بين المواطن والمقيم في مناطق الدراسة، كما يعكسها موقف المقيمين؛ بحيث تمّ الكشف عن بناء مفاهيم مؤشرات العلاقة بين المقيم والمواطن التي يمكن تفسيرها. انطلقت المقابلة من سؤال أساسي (ما مؤشرات العلاقة بين المواطن الأردني والمقيم، وآفاق هذه العلاقة وتحدياتها؟) ومن ثم توجيه الحوار مع المبحوث وفقاً لتطورات الدراسة، وحول تساؤلات ترتبط بما يلي: قيمية المعاملة المتبادلة، وقيمية الحوار المتبادل، وقيمة التواصل المتبادل، وتعاقدية المصلحة المتبادلة. الجدير بالذكر أنّ هذه الأسئلة لم تطرح مع كل حالة، ولكن تمّ هذا مع سرد المبحوث لتفاصل الحالة. تمّ إعداد دليل المقابلة من الباحثين، وفق مشكلة الدراسة، والاستعانة بالدراسات السابقة، التي تبنت هذا المنظور، لجمع البيانات من أفراد العينة. تمّ تدوين المقابلات مع أفراد العينة كتابة دون تسجيلها، لعدم رغبة المبحوث بالتسجيل، وتمّ الاكتفاء بالكتابة، تحت رغبة المبحوث في ذلك. تضمنت استمارة المقابلة متغيرات توصف عينة الدراسة مثل: (السن، والجنسية، ومتوسط الدخل الشهري، والمستوى التعليمي، ومدة العمل في الأردن، ومكان الإقامة).

صدق الأداة

تمّ عرض الأداة على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في علم الاجتماع، ومن ثم تمّ التعديل وفق توجيهاتهم؛ إذ أضيفت فقرات، وحذفت أخرى، وأعيد صياغة بعضها.

ثبات الأداة

للتأكد من ثبات الأداة، تمّ حساب الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا، والجدول 3 يُبين هذه المعاملات، وقد اعتبرت هذه النسب مناسبة لغايات هذه الدراسة.

جدول رقم 3: معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا

المجالات	الاتساق الداخلي
قيمية المعاملة المتبادلة	0.78
قيمية الحوار المتبادل	0.75
قيمة التواصل المتبادل.	0.78
تعاقدية المصلحة المتبادلة	0.76
الدرجة الكلية	**0.87**

يوضح جدول 3 قيم الثبات لمتغيرات الدراسة، فبلغ معامل الثبات للدرجة الكلية (0.87) وراوح للمجالات بين 0.75 و0.78. وتدل مؤشرات كرونباخ ألفا Cronbach Alpha أعلاه على تمتع أداة الدراسة بصورة عامة بمعامل ثبات عالٍ، وبقدرتها على تحقيق أغراض الدراسة.

المعالجة الإحصائية

في معالجة البيانات اعتمدت الدراسة على برنامج إحصائي خاص بالعلوم الاجتماعية (SPSS)؛ فقد تمّ استخدام عدة نماذج إحصائية، كالنماذج الوصفية البسيطة: مثل التوزيعات التكرارية، والنسب المئوية، لوصف خصائص العينة وتحليلها. واستخدمت الدراسة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كذلك تمّ استخدام تحليل التباين، للكشف عن الفروق ودلالاتها الإحصائية، في الإجابة، عن محاور الدراسة، وفقاً لخصائص عينة الدراسة.

تصحيح المقياس

تكونت الاستبانة بصورتها النهائية من (20) فقرة، وتمّ استخدام مقياس واحد، ذي تدرج رباعي لقياس السلوك الفعلي، بما يضمن توافق منطق الإجابة مع منطق السؤال المطروح: موافق بشدة (أُعطي أربع درجات) وموافق (أعطي ثلاث درجات)، وغير موافق (أُعطي درجتين) وغير موافق بشدة (أُعطي درجة واحدة). ومن أجل الحكم على قيمة المتوسطات الحسابية تمّ اعتماد التصنيف الآتي: (1-2 ضعيف/ 2.1-3 متوسط/ 3.1-4 مرتفع).

محددات الدراسة

1 - **محددات بشرية:** وتشمل المقيمين في مناطق الأغوار الشمالية والوسطى والجنوبية.

2 - **محددات مكانية:** تتمثل الحدود المكانية للبحث بالمقيمين في مناطق الدراسة، وتكمن أهميتها كنموذج اقتصادي وإنتاجي وتجاري وخدماتي خاص ومتكامل في الأردن.

3 - **محددات زمانية:** تتمثل الحدود الزمانية للبحث في الفترة الزمنية الواقعة بين تاريخ 10 فبراير 2021 وتاريخ 30 ديسمبر 2021. وهي فترات زمنية طويلة في التردد على وحدات العينة لمتابعتها.

تحليل البيانات الكيفية لعينة الدراسة

تمّ استخدام طريقة المزاوجة بين جمع البيانات الكمية من أفراد العينة، وجمع البيانات الكيفية من المبحوثين وتحليلها، ومن ثمّ مقارنتها مع المقابلات التي جمعت وحللت، للوصول إلى مرحلة ما يعرف بـ "الارتواء التجريدي"، بتوليد الأفكار والمعاني من المبحوثين، إلى درجة الوصول إلى مستوى واضح من الفهم بأنّ الاستمرار في جمع المعلومات قد لا يُمكّن الباحث من الحصول على مزيد من المعلومات. أيّ أنّ الدراسة اعتمدت على "التحليل الكيفي" Qualitative Analysis، بتحليل المقابلات مع المبحوثين، بدءاً من كلمات قليلة، إلى جملة أو إلى فقرة لها معنى واضح في البحث؛ فقد تمّ تحديد المعلومات المتكررة، ومن ثمّ جمعها، وإعادة تصنيفها، وترميزها محورياً، ضمن الفئات المتشابهة في ملف معين لكل محور من محاور الدراسة. وبعد وصول الباحثين إلى مرحلة "الارتواء التجريدي"، فقد تمّ تحليل المقابلات المُجمعة، مع استمرار عمليات التدوين والتسجيل والمقارنة، لفهم الأفكار والبيانات من التحليل، حتى أصبحت واضحة، ومفيدة للدراسة. أيّ استخدام التكرار في جمع البيانات من المبحوثين، حتى أصبحت الإجابة حول السؤال أكثر نمطية، من أجل الوصول إلى قواسم مشتركة من الإجابات، وبعد ذلك حددت المتشابهة منها، واعتماد الإجابات التي تُعبر عن المحور، وقد تمّ اقتباس الإجابات مباشرة من المبحوث بلغتهم المصرية والسورية المحكية، علماً بأنّ اللغة العربية كانت هي اللغة المحكية من قبل العمالة الباكستانية؛ نظراً لإقامتهم في الأردن منذ زمن طويل، ويتحدثون بلهجة أهالي

المنطقة التي يعيشون فيها، كما أنّ لهجة مواطني مناطق الدراسة أثرت كثيراً في مخرجات بعض كلمات العمالة المصرية والسورية والباكستانية والبنغالية (وخاصة العمالة الباكستانية)، وبعد ذلك استنتج الباحث معاني كل اقتباس وتأويله. وأخيراً صنفت الدراسة أربعة محاور عند نقطة الإشباع النظري أو الارتواء التجريدي، وتم تسميتها، وتصنيفها، ضمن مواقف تبادلية يمكن أن تفسر في ضوء نظرية التبادل، التي ترتكز بشكل أساسي على تبادل النشاطات، والتفاعلات، والعواطف، والمنافع، والعوائد، والتوقعات، والالتزام، والثقة المتبادلة، والأداء الجيد، والتوقعات؛ كما تتجسد في موقف المقيمين ضمن: قيميّة المعاملة المتبادلة، وقيميّة الحوار المتبادل، وقيميّة التواصل المتبادل، وتعاقدية المصلحة المتبادلة.

خطة تفسير نتائج الدراسة

تمّ تفسير النتائج وفق مستويين مترابطين للتحليل؛ هما: التحليل الكمّي للبيانات، الذي يُعد أساساً للبيانات المستخلصة إحصائياً من إجابات المبحوثين على محاور الاستبانة وأسئلتها. إضافة إلى استعانة التحليل بالبيانات الكيفية التي تمّ جمعها من الميدان التي تتضمن دراسة الحالة.

عرض النتائج ومناقشتها

الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة الكميّة

جدول رقم 4: التكرارات والنسب المئوية حسب متغيرات السن، والجنسية، والحالة الاجتماعية، وإذا كنت متزوجاً هل عائلتك موجودة بالأردن؟ وإذا كنت بمفردك بالأردن هل تسكن مع أشخاص من جنسيتك؟

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
السن	25 فأقل	66	16.3
	35-26	141	34.7
	45-36	116	28.6
	55-46	55	13.5
	56 فأكثر	28	6.9

تابع/ جدول رقم 4: التكرارات والنسب المئوية حسب متغيرات السن، والجنسية، والحالة الاجتماعية، وإذا كنت متزوجاً هل عائلتك موجودة بالأردن؟ وإذا كنت بمفردك بالأردن هل تسكن مع أشخاص من جنسيتك؟

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الجنسية	المصرية	175	43.1
	السورية	25	6.2
	الباكستانية	125	30.8
	البنغالية	81	20.0
الحالة الاجتماعية	أعزب	78	19.2
	متزوج	307	75.6
	أرمل	13	3.2
	مطلق	8	2.0
إذا كنت متزوجاً هل عائلتك موجودة بالأردن؟	نعم	174	42.9
	لا	133	32.8
إذا كنت بمفردك بالأردن هل تسكن مع أشخاص من جنسيتك؟	نعم	196	48.3
	لا	36	8.9
	المجموع	**406**	**100.0**

يبين جدول 4 أنّ معظم أفراد العينة تراوح أعمارهم بين (26 و45) سنة، وهذا قد يرتبط بقدرتهم على الصمود أمام صعوبات العيش، والمقدرة على ممارسة العمل الشاق، للحصول على المكافآت الماديّة والمعنوية. كما تبين أنّ هناك عمالة وافدة قدِموا إلى الأردن بعد عام (1970)، وخاصة الباكستانية، وهي في معظمها موجودة في منطقة الأغوار الجنوبية. كما يظهر من الجدول أنّ عدد العمالة المصرية بلغ (175)، والباكستانية (125)، والبنغالية (81) ومن السورية (25)، ممّا يعني أنّ هناك تبايناً شاسعاً في التمثيل لمجتمع الدراسة على أساس العدد الكلي للعمالة الوافدة، إلاّ أنّ عدد أفراد العينة من كل جنسية كان محكوماً بإمكانية الوصول إلى العينة المطلوبة ومرهوناً بتجمعها في المكان الجغرافي وسهولة التواصل معها، بواسطة مساعدي البحث. وهذا أدى دوراً كبيراً في الوصول إلى العينة. علماً بأنّ مجتمع الدراسة لم يكن واضحاً بالنسبة إلى الجنسيات،

حتى وإن ظهر هناك وجودٌ للعمالة المصرية من الشونة الشمالية إلى الشونة الجنوبية. في حين ظهر حضور الجنسية الباكستانية واضحاً في الأغوار الجنوبية (غور المزرعة إلى الغور الصافي). كذلك يمكن الإشارة إلى أنّ جنسيات العمالة الوافدة، تُمثل بنى مُرجعية تتميز في ذاتها عن الجماعات الأخرى، تاريخياً، ومعيارياً، وسلوكياً، وهي بلا شك تمتزج بخصائص ثقافية مختلفة، وتمتلك مجموعة من الأفكار، والتقاليد، والعادات، والأعراف، والمشاعر، والتاريخ، التي امتزجت وجودياً وتبادلياً في نسيج المجتمع المضيف.

كما يظهر أنّ معظم أفراد العينة متزوجون ونسبتهم (75.6%)، ويسكنون مع عائلاتهم في الأردن (42.9%)، وخاصة العمالة الباكستانية، فإنّ معظمهم يسكنون مع عائلاتهم، وغالبية أولادهم من مواليد الأردن، وهناك الكثير من العمالة المصرية والبنغالية متزوجون ولكن زوجاتهم لا تقيم معهم بالأردن بما نسبته (32.8%)، ويعيشون وحدهم حياة عزوبية، فيها صعوبات العيش وتحدياته. كذلك فإنّ معظم أفراد العينة الذين لا يقيمون مع عائلاتهم في الأردن يسكنون مع أشخاص من جنسيتهم بما نسبته (48.3%). وهذا يظهر مستوى مرتفعاً من التقارب الروحي والثقافي بين العمالة الوافدة خارج حدود الوطن، كتعبير واضح عن الهُوية الوطنية. وهذا يعني أنّ كل جنسية ترتبط وجودياً بهويتها الثقافية وبنائها الرمزي، الذي يُميز أو يُحدد دورها وخصائصها عن الجماعات الأخرى. ولكن دخول المقيم في قنوات تشارك وتفاعل مع الأردنيين سوف يقلل من العزلة الاجتماعية، ويرفع من مستوى التبادل المعرفي والثقافي. ويلاحظ أنّ هناك تفاعلات مكثفة بين العمالة الوافدة مع أبناء جنسيتها، اشتمل هذا على التفاعل والزواج من داخل الجماعة، خصوصاً العمالة الوافدة الباكستانية في الأغوار الجنوبية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تماثلهم وانتمائهم لهوياتهم الوطنية، والمشاركة مع بعضهم عبر خيوط الجماعة نفسها وتفاعلاتها، ولكن القدرة على التواصل عبر اللغة والثقافة مع المواطن مروراً بالرموز الدلالية قد تزيد من التفاعل بين المواطن والمقيم على أساس تعاقدية المصلحة المتبادلة.

الخصائص الاقتصادية لعينة الدراسة الكميّة

جدول رقم 5: التكرارات والنسب المئوية حسب متغيرات متوسط الدخل الشهري والمستوى التعليمي وكم سنة مضى على وجودك في الأردن؟ وهل أنت راضٍ عن معيشتك في الأردن؟

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
متوسط الدخل الشهري	منخفض	30	7.4
	متوسط	285	70.2
	مرتفع	91	22.4
المستوى التعليمي	أمي	85	20.9
	ابتدائي	120	29.6
	أساسي	116	28.6
	ثانوي	63	15.5
	دبلوم	19	4.7
	جامعي فأعلى	3	.7
كم سنة مضى على وجودك في الأردن؟	أقل من 5 سنوات	98	24.1
	من 5 – 10	91	22.4
	11-15	63	15.5
	16 فأكثر	154	37.9
هل أنت راضٍ عن معيشتك في الأردن؟	راضٍ بدرجة كبيرة	240	59.1
	راض بدرجة متوسطة	143	35.2
	راض بدرجة قليلة	13	3.2
	غير راض إطلاقاً	10	2.5
	المجموع	**406**	**100.0**

يظهر من جدول 5 أنّ معظم أفراد العينة هم من الطبقة المتوسطة، وفقاً لمؤشرات الدخل (70.2%)، ومن الطبقة الدنيا، وفقاً لمؤشرات التعليم، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار كلاً من الدخل والتعليم يظهر لنا أنّ المقيمين يتركزون في الطبقة

المتوسطة اقتصادياً، والطبقية الدنيا اجتماعياً. وهذا مؤشر إلى أنّ العمالة الوافدة نسبياً تحظى بمستوى اقتصادي متوسط، ومستوى اجتماعي متدنٍ في الأردن. أيّ أنّ العمالة الوافدة في مجتمع الدراسة غير متعلمة، وتمارس مهناً تتطلب جهداً بدنياً في أعمال الزراعة والبناء والتشييد والإنشاءات، وهذا يعني أنّ المقيم قد يتمكن من الإنفاق على عائلته بشكل جيد، إن وجدت معه، خارج حدود الضغوط الاقتصادية. وربما هذا ينعكس على إدارة المقيم لعمليات التبادل مع المواطن والتعامل معه، وفقاً لتعاقدية المصلحة المتبادلة. بالإضافة إلى ذلك؛ فإنّ معظم أفراد العينة حصلوا على تعليم متدنٍ أقل من أساسي، وخمس أفرادها أميّون، وهذا يتفق نسبياً مع حقيقة أنّ العمالة الوافدة تعمل في مجالات لا تتطلب تعليماً عالياً.

كما تبين أنّ أكثر من نصف أفراد العينة يقيمون بالأردن منذ أكثر من عشر سنوات، ممّا يعني أنّ زيادة مدّة الإقامة قد تمكنهم من تعرّف جغرافية المنطقة والبنية الثقافية التي يعيشون فيها، وقد يمكنهم هذا من الدخول في بناء علاقات تفاعل مع المواطن ناجحة تبادلياً. كما أنّ معظم أفراد العينة يشعرون بالرضا عن معيشتهم بالأردن (59.1%)، وهذا يعني أنّ هذا الرضا عن المعيشة أوجده استقرار المجتمع وتوازنه وجودياً.

الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة الكميّة

جدول رقم 6: التكرارات والنسب المئوية حسب المتغيرات: إلى أي درجة تتبادل الزيارات مع الأردنيين، وكم عدد أصدقائك من الأردنيين؟ كم عدد أصدقائك المقربين من الأردنيين؟ هل لديك علاقات أكثر من أبناء جنسك أو من الأردنيين؟ إلى أيّ درجة تشعر باحترامك وتقديرك من الأردنيين؟

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
إلى أي درجة تتبادل الزيارات مع الأردنيين؟	بدرجة كبيرة	213	52.5
	بدرجة متوسطة	128	31.5
	بدرجة قليلة	60	14.8
	لا أتبادل الزيارات إطلاقاً	5	1.2

تابع/ جدول رقم 6: لتكرارات والنسب المئوية حسب المتغيرات: إلى أي درجة تتبادل الزيارات مع الأردنيين، وكم عدد أصدقائك من الأردنيين؟ كم عدد أصدقائك المقربين من الأردنيين؟ هل لديك علاقات أكثر من أبناء جنسك أو من الأردنيين؟ إلى أيّ درجة تشعر باحترامك وتقديرك من الأردنيين؟

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
كم عدد أصدقائك من الأردنيين؟	أقل من 5	127	31.3
	10-5	131	32.3
	15-11	60	14.8
	16 فأكثر	88	21.7
كم عدد أصدقائك المقربين من الأردنيين؟	أقل من 5	282	69.5
	10-5	96	23.6
	15-11	12	3.0
	16 فأكثر	16	3.9
هل لديك علاقات أكثر من أبناء جنسك أو من الأردنيين؟	أبناء جنسيتي	306	75.4
	من الأردنيين	100	24.6
إلى أيّ درجة تشعر باحترامك وتقديرك من الأردنيين؟	بدرجة كبيرة	247	60.8
	بدرجة متوسطة	117	28.8
	بدرجة قليلة	30	7.4
	إطلاقاً	12	3.0
	المجموع	**406**	**100.0**

يظهر من جدول 6 أنّ هناك أكثر من نصف العينة يتبادلون الزيارات مع الأردنيين (52.5%)، ممّا يعني أنّ هناك اندماجاً للعمالة الوافدة في الثقافة الأردنية السائدة، وهذا قد يعكس واقعاً وجودياً يرتبط بالهوية الرمزية الوطنية، أيّ أنّ تكيف العمالة الوافدة مع البنية الثقافية الوطنية سوف يحولها زمانياً ومكانياً إلى هوية اجتماعية مشتركة، على الرغم من الاختلاف في اللغة واللهجات أو في الأعراف والتقاليد، إلاّ أنّ التباين هذا في السمات الثقافية والاجتماعية والفيزيقية ربما يدعم فرص التبادل

الثقافي والتعايش الاجتماعي، وخاصة أنّ العمالة الباكستانية يتكلمون اللغة العربية بطلاقة، ويدخلون في عمليات تبادل واضحة وصريحة اقتصادياً مع المواطن وبنجاح نوعاً ما، وهم في الغالب يعملون في قطاع الزراعة في غوري المزرعة وغور الصافي. وعلى هذا الأساس يذهب "جدنز Giddins" إلى أنّ البنية هي خارجية هناك، كبنية اجتماعية ملاحظة، وداخلية هنا كأفعال إنسانية مستدمجة، أيّ أن التقاليد والمعايير، والقواعد الأخلاقية، والطرق المؤسسة لفعل الأشياء تؤثر بقوة في سلوكنا، ولكن بشكل تدريجي وتكراري، تتغير عندما نبدأ بتجاهلها، أو استبدالها، أو نعيد إنتاجها بشكل مختلف. ويُضيف "جدنز" أنّ جميع سياقات الحياة الاجتماعية تحدث عمليات فلترة معلومات انتقائية، وبوساطتها يبحث الفاعلون الإستراتيجيون انعكاساً عن تنظيم الظروف الكلية لإعادة إنتاج النسق، إنما للحفاظ على الأشياء كما هي، أو لتغييرها (موثق الحوراني، 2015: 454-455).

كما أنّ ارتفاع نسبة شعور أفراد العينة بالاحترام (60.8%) من قبل المواطنين قد يجعلهم يمتلكون نظرة ذاتية مرتفعة تؤهلهم للدخول معهم في عمليات تبادل مصلحية، وهذا بلا شك قد يزيد من انخراطهم في علاقات اجتماعية متبادلة معهم، وتكوين صداقات معهم؛ بغية حلّ مشكلاتهم والوصول إلى وضع جيد، وقد يزيد هذا من فرص التعارف، وبناء مستويات الثقة المتبادلة بينهم. وهذا يعني أنّ العلاقات التعاونية بين المواطن والمقيم سوف تزيد من مستوى التّحكم الوجودي للمقيم في التفاعل مع المواطن، وبناء علاقات بينيّة على المصلحة المشتركة؛ لإشباع حاجاتهم المشتركة.

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لحالات الدراسة

جدول رقم 7: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لحالات الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
السن	25 فأقل	3	17.6
	26-35	7	41.2
	36-45	4	23.5
	46 فأكثر	3	17.6

تابع/ جدول رقم 7: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لحالات الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
الجنسية	مصري	7	41.2
	سوري	3	17.6
	باكستاني	4	23.5
	بنغالي	3	17.6
متوسط الدخل الشهري	منخفض	8	47.1
	متوسط	6	35.3
	مرتفع	3	17.6
المستوى التعليمي	أمي لا يقرأ ويكتب	7	41.2
	أقل من ثانوي	5	29.4
	ثانوي	3	17.6
	دبلوم	1	5.9
	جامعي فأعلى	1	5.9
مدّة العمل في الأردن	أقل من 5 سنوات	4	23.5
	5-10	6	35.3
	11-15	4	23.5
	16 فأكثر	3	17.6
مكان العمل	الأغوار الشمالية	7	41.2
	الأغوار الوسطى	6	34.3
	الأغوار الجنوبية	4	23.5
	المجموع	**17**	**100**

يظهر من جدول 7 أنّ الفئة السِّنية للمقيمين تتركز في الفئة (26-35 سنة)، فبلغ عددهم ضمن هذه الفئة سبعة، كما يظهر أنّ هناك أربعة مقيمين أعمارهم بين (36 - 45) سنة، ممّا يعني أنّ العمالة العاملة في الأردن هي تقريباً من جيل الشباب، وهي مرحلة العطاء والإنتاج. كما يظهر أنّ حضور العمالة المصرية والباكستانية كان بارزاً في هذه الدراسة. وميدانياً يظهر وجود العمالة المصرية على امتداد مجتمع الدراسة، وانتشار العمالة الباكستانية في منطقة الأغوار الجنوبية. كما يظهر أنّ المستويات الاقتصادية متوسطة

والمستويات التعليمية متدنية لدى أفراد العينة ومعظمهم لا يقرأ ولا يكتب وأقل من ثانوي. أي أنّ المؤشر الطبقي متوسّط اقتصادياً ومتدنٍ اجتماعياً. بمعنى أنّ هناك تمايزات بين أفراد العينة في الدخل والتعليم، ومن ثمّ فإنّ المقيم قد يعاني إمكانية الاستمرار في بناء شبكة من العلاقات الاجتماعية مع الأردنيين نظراً للظروف المستجدة وخاصة جائحة كورونا وتدني مستوى المعيشة في المنطقة بشكل عام. وهذه الحقيقة هي عالمية وليست أردنية فحسب، كما يتضح من نتائج الدراسات السابقة (انظر: Mencutek & Nashwan, 2021; McNevin, 2020; Jayaram & Varma, 2019; Tran & Donato, 2018; Ostaijen, et al, 2017; Triandafyllidou, 2015; Marchetti, et al, 2014; Carneiro, et al, 2012; Epstein & Avi, 2011; Rahman & Fee,2011; Cammett & Posusney 2010; Cullen,2009).

كما يظهر من جدول 7 أنّ هناك تبايناً في مدّة العمل بالأردن بالنسبة إلى أفراد العينة، إذ في مجملها لها خبرة وجودية مع المجتمع وعاداته وتقاليده ولغته وظروفه المجتمعية. وقد أظهرت نتائج الدراسات السابقة، أنّ معظم المقيمين في العالم يعيشون هذا الظرف المعيشي والوجودي، ممّا يعني ارتباط العلاقة بين المواطن والمقيم بمؤشرات قيمية المعاملة المتبادلة، وقيمية الحوار المتبادل، وقيمية التواصل المتبادل، وتعاقدية المصلحة المتبادلة، وذلك على أساس ما يقدمه المقيم مدفوعاً بعائد متوقع من قبل المواطن (انظر: Raposo & Violante, 2021 Holm, 2020; Kraly & Hovy, 2020; Straehle, 2019; Zewdu, 2018; Ostaijen, et al, 2017; Leitch,2016; Triandafyllidou, 2015; Pastore, 2014; Carneiro, et al, 2012; Rahman & Fee,2011) (انظر أيضا: الضمور وزملائه، 2018؛ قندول، 2017؛ وفاء، 2017: الكواري، 2016؛ الدوحاني، 2015؛ النبلاوي، 2014؛ الشرايدة، 2013؛ الهلسة وزملائه، 2013؛ مهودر،2012؛ وطفة، 2007؛ أبو ليلى، 2004, 2003). وأخيراً يظهر من جدول 7 أنّ هناك سبعة أفراد يقيمون في الأغوار الشمالية وستة في الأغوار الوسطى وأربعة أيضاً في الأغوار الجنوبية.

مؤشرات العلاقة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني

يظهر من النتائج أنّ قيميّة المعاملة المتبادلة بين المواطن والمقيم، كما يعكسها موقف المقيمين، تخضع لمعايير الكلفة، وفقاً لحسابات دقيقة لمعايير الربح والخسارة،

وقد يضع المواطن أو المقيم كأطراف في عمليات التبادل اشتراطات أو فروضاً مسبقة قبل الدخول في عملية تواصل أو حوار تبادلي أو تعاقد مصلحي مع الآخر. وعلى هذا الأساس فإنّ تنفيذ العمل بالشكل الصحيح، وتقديم الاقتراحات الممكنة، وتنفيذ ما قد تمّ الاتفاق عليه في حدود واضحة، وفقاً لحتمية الفائدة أو المكافأة، سوف يبنى على أساس ما يقدمه المقيم مدفوعاً بعائد متوقع من قبل المواطنين. كما أنّ الاستمرار في العمل والمعاملة والحوار بما يحقق الفائدة دون معوقات سوف يجعل السلوك مكرراً أكثر من مرة من قبل أحد طرفي التبادل حيثما جمعتهم المواقف. بمعنى أنّ العلاقة بين المواطن والمقيم كما يمكن أن يتصورها المقيم قد تعكس مواقف تبادلية يمكن أن تفسر وجودياً، وقد يعاد تأويلها أكثر من مرة، وفقاً لافتراضات أو مفاهيم التبادلية، التي ترتكز بشكل كبير على تبادل المنافع والتوقعات، كما يمكن أن تتجسد في موقف المقيم الضيف من خلال الموطن المضيف. فضلاً عن ذلك، فإنّ حافزية المعاملة المتبادلة، والدخول في حوار متبادل بينهما، ربما يقوم من وجهة نظر المضيف، على معايير الإدراك، وما يتمّ استحضاره من الذاكرة، بالإدراك الحسي للقيمة التي حصل عليها من المعاملة في الماضي مع المواطن الضيف، وكذلك الإدراك الحسي للقيم الإيجابية للفوائد التي حصل عليها.

وتشير النتائج إلى أنّ من معوقات الدخول في عمليات تبادل فاعل بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، هو اضطراب المقيم الضيف في الحصول على الدعم أو المساعدة من المواطن المضيف، كما أنّ عناءه في الوصول إلى الغايات أو المنافع قد يجعل بنودَ التبادل مع المواطن المضيف غير مستمرة نحو المعاملة أو التواصل المتبادل، أيّ أنّ الحرمان من تحقيق الفوائد للتعويض عن الجهد الذي يبذله المقيم قد يجعله أكثر توجهاً نحو الانسحاب من عمليات التبادل، إذا سمحت له البدائل الوظيفية بذلك. كما أنّ حصول المقيم الضيف على القيمة المتوقعة من المواطن المضيف قد تجعله يقدم مشاعر إيجابية مقبولة للمواطن في حدود الممكن، وهذا قد يزيد من عمليات التكرار أو النجاح في عملية تواصل متبادل ومستقبلي مبني أساساً على فلسفة التوقعات، كما أنّ عدم تحقيق المقيم للتوقعات المرجوة من المواطن قد يجعله ينتقم أو يسخط على المواطن، ويظهر مشاعر سلبية غير سوية تجاهه.

لهذا السبب بينت النتائج أنّ بنود التبادل مقيدة اعتبارياً أو ضمنياً بمدى قدرة أطراف التبادل على إجراء حسابات دقيقة لمعايير الكلفة، وفقاً لتوقعات بعضهما عن بعض، وهذا بلا شك، قد يقوم على المقارنات الدقيقة لأطراف التبادل بين القيمة والجهد المبذول واحتمالات الحصول على القيمة أو الفائدة. أيّ أنّ المبادئ الثقافية والاجتماعية قد تؤدي دوراً مركزياً في التبادل بين المواطن المضيف والمقيم الضيف، ممّا قد يجعل علاقاتهما تتمحور في إطار التباين في المكانات والأدوار والقوة والسلطة والنفوذ، المقيدة بقواعد عامة أو قوانين ضابطة لعمليات التبادل المشترك. ومن هنا يظهر من النتائج أهمية "شرعية الموقف وشرعية التبادل" بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني. وهذا يؤكد أنّ المعاملة المتبادلة بين المواطن والمقيم كما تعكسها مواقف المقيمين ربما تؤكد أنّ الكل قد يخسر أو يكسب (التبادل المستقر)، أو قد يكسب أحدهما ويخسر الآخر (التبادل المتوتر). كذلك فإنّ التعاملات بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني كما يجسدها المقيم الضيف، ربما تندرج في إطار حدود "الفائدة أو القيمة، ومعايير الكلفة"، إجراء حسابات دقيقة لمعايير الخسارة والربح، والعوائد المتوقعة، والجهد المبذول، والقبول الوطني، وتحقيق المنافع قبل الدخول في عملية تبادل للمنافع أو العوائد.

جدول رقم 8: مؤشرات العلاقة بين المواطن الأردني والمقيم كما يعكسها موقف المقيمين

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
قيمية المعاملة المتبادلة	3.00	0.514	متوسطة
قيمية الحوار المتبادل	2.95	0.586	متوسطة
قيمية التواصل المتبادل	2.97	0.637	متوسطة
تعاقدية المصلحة المتبادلة	3.02	0.622	مرتفعة

يظهر من جدول 8 أنّ المتوسطات الحسابية قد راوحت بين (2.97 و 3.02)، وقد احتل مؤشر تعاقدية المصلحة المتبادلة المرتبة الأولى، بمتوسطة حسابي مرتفع بلغ (3.02)، في حين احتلّ مؤشر قيمية المعاملة المتبادلة المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي متوسط بلغ (3.00)، وقد احتلّ المرتبة الثالثة مؤشر قيمية التواصل المتبادل، بمتوسط

حسابي متوسط بلغ (2.97)، فضلاً عن ذلك فقد احتلّ مؤشر قيمية الحوار المتبادل المرتبة الرابعة، بمتوسط حسابي بلغ (2.95). بمعنى أنّ المواطن المضيف والمقيم الضيف في المجتمع الأردني هما فواعل اجتماعية غير معزولين عن التفاعل الاجتماعي وتبادل العواطف والمشاعر. كما ترتبط قيمية المعاملة المتبادلة بينهما-كما يراها المقيم الضيف- ارتباطاً وجودياً واضحاً بالتعاملات الماديّة والمعنوية التي تجري بينهم في الحياة اليومية. وقد تكون هذه المعاملات رابحة أو خاسرة. لهذا ارتبطت عمليات الحوار المتبادل بينهما بمعايير النجاح أو قدرة المقيم الضيف على التصرف بالشكل الصحيح المتوافق عليه قيمياً ومعيارياً. كما أنّ تنفيذ العمل بينهما يرتبط بمعايير صون الحقوق، وهذا ربما يرتبط أيضاً بحتمية الفوائد والمكافآت التي يحصل عليها كل منهما من الآخر، في ضوء عمليات التواصل أو المعاملة المتبادلة. فكلما حققت عمليات التبادل بين المواطن والمقيم نجاحاً واضحاً استمرت عمليات التبادل بينهما، وقد يتكرر سلوكهما التبادلي على أساس ما يقدمه المقيم مدفوعاً بعائد أو منفعة متوقعة من المواطن المضيف.

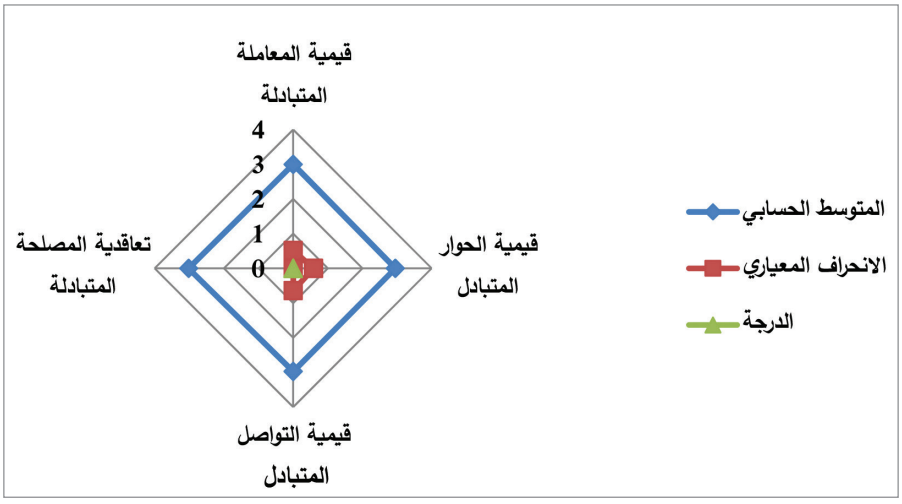

شكل 3: مؤشرات العلاقة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين

ويظهر من النتائج أنّ تعاقديّة المصلحة المتبادلة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما تجسدها سلوكيات المقيمين، احتلت مستويات مرتفعة، تلتها قيمية المعاملة المتبادلة، وربما أنّ الارتباط التبادلي بينهما ارتبط بشكل واضح

بمعايير الإدراك السلوكي، الذي ربما استحضره المقيم الضيف من الماضي عند التبادل مع المواطن المضيف. وعلى هذا الأساس فإنّ إدراك المقيم القيمة من العمل، وإدراك المواطن للقيم الإيجابية للمكافآت التي يمنحها للمقيم، إنما ترتبط بالجهد الذي يقدمه المقيم للمواطن مقابل الحصول على المنفعة. فكلما أدرك المواطن الضيف وجودياً أنّ المقيم يلتمس العمل والنصيحة، ويقدم عناء ومشقة مشروعة، سعياً وراء الحصول على مكافأة مسوغة من المواطن، فإنّ المواطن قد يضطر إلى تقديم العائد أو المنفعة للمقيم مقابل هذا، أو تعويضاً عن الجهد الذي قدمه من العمل. أيّ على أساس ما يقدمه المقيم للمواطن مدفوعاً بعائد متوقع من المواطن كمضيف، ويبدو من هذه النتيجة أنّ حصول المقيم على القيمة أو المكافأة المتوقعة من المواطن قد يرتبط بمعايير قبول المشاعر الإيجابية التي يقدمها المقيم للمواطن في مواقف التفاعل، وفي سياق تعاقدية المصلحة المتبادلة. لذلك فإنّ عدم تحقيق توقعات المقيم الضيف من المواطن المضيف قد يجعله يسخط أو يتوتر، ويقدم مشاعر سلبية. أيّ أنّ إجراء الحسابات والتوقعات بين المواطن والمقيم قد يكون حسب معايير الكلفة، كما يراها المقيم، وكذلك عقد المقارنات بين ما حصل عليه المقيم الضيف من المواطن المضيف، وما قدمه من جهد في موقف التفاعل، وهذا قد يرتبط ارتباطاً وجودياً باحتمالات حصول المقيم على القيمة المتوقعة من المواطن، في حدود هذا الجهد المقدم من المقيم للمواطن والعكس.

كذلك، بينت النتائج أنّ تعاقدية المصلحة المتبادلة بين المواطن والمقيم كما تعكسها مواقف المقيمين، ترتبط ارتباطاً وجودياً بالتعاملات والعلاقات المتبادلة بينهم، وفقاً لمعايير القيمة أو الفائدة. ومن ثم ترتبط تعاقدية المصلحة المتبادلة بينهم بالعوائد أو المنافع التي حصل أحدهما عليها مقابل الخدمة المقدمة. كما أنّ الإحساس بالقبول الاجتماعي سوف يدفع المقيم الضيف إلى الرضا عمّا يقدمه المواطن له من منافع أو عوائد. أي أنّ العلاقة المصلحية بين المواطن والمقيم ترتبط بالفوائد المتوقعة بينهما، فضلاً عن الجهد المبذول من المقيم مقابل الحصول على المنفعة. وهذا قد يستدعي من المقيم كضيف الحصول على قبول المجموعة الوطنية المستضيفة، وإبهارهم بالتزامه، وأدبه، وتعامله، الإنساني والأخلاقي، عندئذ قد يكون أقرب إلى الحصول على القبول من الجماعات الوطنية، وهنا تظهر لنا أهمية الولاء والانتماء

والشعور بالطاعة مقابل الحصول على المنافع. أيّ أنّ البنية الاجتماعية والشخصية الأردنية ربما تولّد قنوات مختلفة من التعاملات الاجتماعية التي تقوم على التعاون والتنافس أو التوتر والصراع بين المواطن والمقيم كما تعكسها مواقف المقيمين.

أولاً: قيميّة المعاملة المتبادلة

جدول رقم 9: مواقف المقيم وميوله تجاه قيمية المعاملة المتبادلة مع المواطن الأردني

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
لا أشعر بفوقية الأردني وتعاليه في تعامله معي	3.31	1.008	مرتفعة
العلاقة بيني وبين الأردنيين مبنية على الثقة المتبادلة	3.07	1.051	مرتفعة
العلاقة بيني وبين الأردنيين مبنية على الاحترام المتبادل	3.05	0.894	مرتفعة
يعاملني الأردنيون على أساس المصداقية	2.95	1.005	متوسطة
يرحب بي الأردنيون حيثما جمعتني بهم المواقف	2.59	0.797	متوسطة
قيميّة المعاملة المتبادلة	**3.00**	**0.514**	**متوسطة**

يظهر من جدول 9 أنّ المتوسطات الحسابية راوحت بين (2.59 و3.31)، وبلغ المتوسط الحسابي لمواقف المقيم وميوله تجاه قيمية المعاملة المتبادلة مع المواطن الأردني ككل (3.00). وتظهر النتائج أنّ أفراد العينة لا يشعرون بفوقية المواطن الأردني وتعاليه في تعامله معهم، بمتوسط حسابي مرتفع بلغ (3.31)؛ ممّا يدل على حسن المعاملة التي يتلقاها المقيم الضيف من المواطن المضيف، كما يراها المقيمون. بمعنى أنّ قيمية المعاملة المتبادلة بينهما ارتبطت وجودياً بالمبادئ الاجتماعية والأخلاقية التي تقوم أساساً على احترام التعاملات، والالتزام بها، سواءً أكانت المادية أم المعنوية أم الاثنتين معاً، في حدود الربح والخسارة المتوقعة. كذلك ارتبطت المعاملة المتبادلة بالتوقعات التي يكوّنها المواطن عن المقيم، من حيث الالتزام بقواعد الأدب والأخلاق العامة، وتأدية العمل على أكمل وجه، والتي تبنى أساساً على تقديم السلع والخدمات، والاحترام والتقدير، والالتزام، والمصداقية، والأمانة، وتنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه، والاستمرار في التبادل وفق قيمية المعاملة، عبر احترام المشاعر، وعدم التكبر، والثقة المتبادلة، والترحيب بالمقيم حيثما جمعتهم المواقف، كما تعكسها مواقف المقيمين.

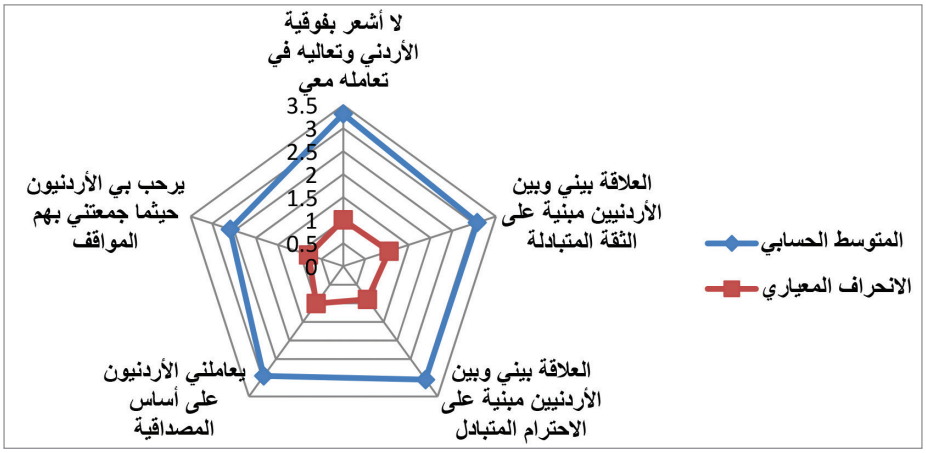

شكل 4: المتوسطات والانحرافات المعيارية لقيمية المعاملة المتبادلة بين المواطن والمقيم، كما يعكسها موقف المقيمين

وبالمزاوجة بين البيانات الكمية والكيفية، فقد بينت نتائج المقابلات المعمقة أهمية المعاملة المتبادلة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، بتأكيدهما على أهمية الحافز أو الدافع، لإدراك السلوك من الماضي، وإدراك القيمة من العمل المتاح، وإدراك القيم الإيجابية للمكافآت الممنوحة من المواطن للمقيم. ومن ثم فإنّ الترحيب والثقة المتبادلة وعدم التكبر والتعالي على المقيم من المواطن، ارتبط وجودياً بحصول المقيم على القيمة المتوقعة من المواطن، من خلال الترحيب، والثقة المتبادلة، وفقاً لما قدّمه المقيم الضيف للمواطن المضيف من التزام، وعمل، وأمانة، وإخلاص. ومن هذا القبيل، تقول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "معاملة الناس بالبلد ده مش وحشة... ومَفيهاش تكبر...وأنا بَئالي عايش معهم كتير، ومَبحسش إنهم متكبرين وشايفين حالهم علينا... وفي ناس مش سهل يثقوا في أي واحد منّا". كما تقول حالة أخرى (مصري، الأغوار الجنوبية) :" بئالي سبع سنين بشتغل بالمزرعة، أنا وعيالي، وأمورنا كلها حلو زي الفل، وعلائتنا مع الأردنيين ما فيها تكبر وتعال". وتقول أخرى (بنغالي، الأغوار الشمالية): "تعامل الأردني معي كويس في احترام، وفي أيام هو ما بعرف إنه غلطان، وتعامله معي اشويه في صعوبة".

كما يظهر من جدول 9، أنّ علاقة المقيم بالمواطن في المجتمع الأردني، كما

يعكسها موقف المقيمين، مبنية على الثقة المتبادلة، بمتوسط حسابي بلغ (3.07). أيّ أنّ المواطن يحرص على أنّ تكون علاقته مع المقيم مبنية على الاحترام المتبادل، بعيداً عن الفوقية أو التعالي أو الشعور بالأنانية، وبعيداً عن المشاعر السلبية. وشاهد ذلك تقول حالة (مصري، الأغوار الجنوبية): "النّاس دلوئتي بئت وحشه أوي، مَفيش مصدائية في التعامل مع النّاس النهارده". كذلك تقول الحالة (باكستاني، الأغوار الجنوبية): "النّاس هان (يعني الأردنيين) محترمين، وما بيجوا بحدا، واحنا عايشين معاهم زينا زيهم... وصادقين معنا، وبيعاملونا بأمانة، وهان كثير برحبوا بينا، وما بتكبروا علينا". ويعزز ذلك أيضاً قول الحالة (باكستاني، الأغوار الجنوبية): "عايشين مع النّاس هان زي عيشتهم، وأمورنا معاهم فيها ثقة واحترام، وما يتعالوا علينا". فضلاً عن ذلك، تقول حالة أخرى (سوري، الأغوار الشمالية): " من أول ما جيت ع الأردن وأنا بشتغل، وتعاملت مع ناس كثير، فيهم الطيب والكريم يللي بيعطيك حقك، وفيهم المو صالح وبخيل يللي بتتفق معاه على شغله وبتعملها ع أصولها، وأحسن ما يكون، وعند الحساب بينقلب عليك، سبحان الله أصابع إيديك مو كلن واحد". وتقول أخرى (بنغالي، الأغوار الشمالية):" أنا يشوف إنه الناس هون في ثقة اشوية في تعامل معي، وأنا كثير في ناس هون ما يقدر يعمل كلام معهم، أردني في زعلان دايما مش عارف ليش".

كذلك يبين جدول 9 أنّ العلاقة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، مبنية على الاحترام المتبادل بمتوسط حسابي مرتفع بلغ (3.05). أيّ أنّ المواطن في تفاعله مع المقيم يحرص على أن يظهر بمظهر أفضل ما عنده من التعامل المحترم، دون لجوء إلى استخدام وسائل غير مقبولة في التعامل، وأنّ العلاقة بينهم كانت محلّ اعتزاز واحترام، إذ أشاد المقيم في معاملة المواطن الناعمة واللينة، بعيداً عن القسوة والتكبر والغلو. واستناداً إلى ذلك تقول حالة (مصري، الأغوار الشمالية): "زروفي بالأردن مش وحشة، وكل اللي أنا عايزه يرضا عنّا ربنا... وعلائتي مع النّاس كويسه أوي... ومَبشعرش إنهم متعالين علينا... ومَبحاولش اثئل عليهم، وعلائتي معهم بتئوم على ثئة واحترام". كذلك تقول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "أنا مَعنديش معرفة كبيرة بالنّاس بالبلد ده، ومَفيش علائات معهم، لأني بحب أكون وحدي، وزروفي في العمل مَتسمحش أتواصل معهم". وكذلك تقول الحالة (مصري،

الأغوار الشمالية): "علائاتي مع النّاس بالبلد ده كويسه أوي، وهمو ناس طيبين... وبراعوا ربنا في حئوئنا... وبيعاملنا بصدء...شعب طيب وبخاف ربنا، ومَعندّهمش دوشات (مشاكل)". كما تقول الحالة (باكستاني، الأغوار الجنوبية): "احنا عايشين زي الناس هان، وعندينا علاقات كويسة مع الأردنيين". ويعزز ذلك قول الحالة (باكستاني، الأغوار الجنوبية): "عالشان أعيش بأمان لازم نبني صداقة مع النّاس هان، وهموا طيبين ما يمانعوا ندخل معاهم في علاقات، ويرحبون فينا باستمرار، ونقدر نتعامل معاهم لأنهم ناس طيبين، واحنا ما نشعر بالغربة". وكذلك تقول الحالة (بنغالي، الأغوار الشمالية): "أنا يشوف أردني روحة اشوية كويس، وفي تعامل مع أردني اشوية في كلام، وعلاقاتي من البنغاليين كويسه، وما يحب أروح بيت أردني، وهون ما في فكر بلاد، وفي مبسوط ناس كويسين في تعامل أنا".

كما يظهر من جدول 9، أنّ المواطن في المجتمع الأردني –حسب موقف المقيمين– يُعامل المقيم الضيف على أساس المصداقية بمتوسط حسابي متوسط (2.95). أيّ أنّ أداء المواطن والتزامه بالدور وفق أسس واضحة قد تقوم على المصداقية من وجهة نظر المقيم كانت متوسطة. وعلى هذا الأساس، فإنّ ضغوطات الحياة ربّما فرضت ضروباً من التعامل المتباين، وخلقت أجواء مشحونة نوعاً ما أثرت في تصرفات المواطن في تعامله مع المقيم. ولهذا جاءت توجهات المقيم عن المواطن محل مصداقية في المعاملة المتبادلة بمستويات متوسطة. وضمن هذا السياق، تقول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "النّاس النهارده بيتعاملوا معانا بصدء، وأحيانا بيعاملونا بحزر شديد...ودلوئتي في ناس معاملتهم لينا وحشة... ومنهم كويسين، وبيوحشونا لما يغيبوا عنّا كتير". وبالمقابل تقول حالة أخرى (مصري، الأغوار الشمالية): "أنا عايش كويس بالبلد ده، والتعامل معهم بريحني أوي، وبحس إني موجود بين أولادي وأسرتي". كما تقول حالة أخرى (سوري، الأغوار الشمالية): "لمّا بُعُّد مع الأردنيين بْحِس حالي مْكَرْكَب... وكتير بكونوا زعلانين منْ يلّي صار فينا، وبيتعاملوا معنا بثئة (ثقة) قليلة، ونظرتهم لينا فيها تعالي وتكبر مِنْ ورا هالأوْزاع". وعلى النقيض من ذلك تقول الحالة (سوري، الأغوار الشمالية): "كِلْ ما بِتْواصَلْ مع الأردنيين ويللي حولي، برْجَعْ عالبيت وأنا مبسوط من تعاملهم معنا... لإني كتير بحس إنهم طيبين، وبتعاملوا

معنا بفوئية أليلة". في حين تقول حالة أخرى (مصري، الأغوار الشمالية):" للأمانة أنا بشوف الأردنيين جماعة طيبين أوي، وبيعاملوني كويس، وبيئدروا شغلي معاهم أغلب الأوءات". ويشير قول الحالة (سوري، الأغوار الشمالية) إلى حسن ومصداقية التعامل بين المواطن والمقيم إذ تقول: " أنا بشتغل هون من شي تسع سنين، أكثر شي بالبلاط والدهان، بالأول كان كل شيء صعب، ومو سهل أبدا لحتى تتعرف عالناس ويتقبلوك، ومن تجربتي معاهم بيحبوك وبيحترموك ازا التزمت معهم وعجبهم شغلك. وبناء عليه، تقول الحالة (بنغالي، الأغوار الشمالية):"أنا ما في كلام أردني كثير، ولما أنا يشوف أردني بره شغل ما في كلام كويس، وفي شغل مع جماعة أنا، وما في كلام عربي كويس عالشان كلام أردني".

وأخيرا يظهر من جدول 9، أنّ المواطن في المجتمع الأردني –حسب موقف المقيمين– يرحب بالمقيم حيثما جمعته به المواقف، بمتوسط حسابي متوسط بلغ (2,95). أيّ أنّ رأي المقيم الضيف بالمواطن المضيف كان متوسطاً في ترحيبه له في العمل والشارع، وقد توفر المعاملة المتبادلة بينهما الكثير من المزايا للتنمية الاجتماعية الحرة والتوازن الاجتماعي والاستقرار الوجودي، إنْ كانت فاعلة وموفقة أو ناجحة، وأنّ العلاقات المتبادلة بينهما تحتاج إلى تفهم واعٍ، لا إلى أسلوب قسري جاف، دون إلغاء للآخر أو تقليص لمكانته المهنية. واستناداً إلى ذلك، تقول الحالة (سوري، الأغوار الشمالية): "خلِّتْي هالزروف مَأْهور من الأردنيين، وموجوع من جُوّاتي... وُكْتير بئول إنهم برحبوا فينا وبحترمونا أليل، ومعاملتهم لينا فيها أساوه شوية". وهذا ما قالته حالة أخرى (سوري، الأغوار الشمالية): مِنْ يوم ما أجيت عَهالبلَد وأنا كِل ما بُعُّد مع الأردنيين بحِس إنهم بيحترمونا أليل مِنْشان وِزِعْنا بهالبلد... وكتير أنا بُصفُن وعم بشوف من يلّي حَوالَيّنا إنهم برحبوا فينا أليل، وبيعاملونا بمصدائية أليلة". وبالمقابل تقول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "النّاس بالبلد ده طيبين أوي، وبيرحبوا فينا كتير... وبيتعاملوا معانا بمصدائية وأمانة". فضلاً عن ذلك تقول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "أنا عاشرت النّاس بالبلد ده كتير أوي، وشفتهم جماعة طيبين، وبيراعوا فينا ربنا، وبيرحبوا فينا كتير أوي". وفي بعض الحالات يظهر التردد في تقييم العلاقة المتبادلة بين المواطن والمقيم، كما يظهر من قول الحالة (سوري، الأغوار الشمالية):

"كْتير أوْئات بئول ما في ترحيب ومصدائية من الأردنيين بَعِدْ ما أتواصل معهم... وهالْحياة خلّتني أعمِل شغلات مو بإيدي، وفيها ثئة بالأردنيين واحترام أليل". ويتفق قول هذه الحالة مع سابقها (بنغالي، الأغوار الشمالية): انا ما في تعامل داخل شغل أردني، وتعامل هو وكويس بنغالي، أنا ما يحب اتكلم مع أردني، ما في تعامل كويس بيناتنا".

والجدير بالذكر أنّ هذه النتيجة تتفق مع الكثير من الدراسات السابقة (انظر: Raposo & Violante, 2021; Adugna,2019; Jayaram & Varma, 2019; Leitch,2016; Carneiro, et al, 2012; van den & Anagboso, 2010) (قندول، 2017؛ المحيميد،2016؛ فضل الله، 2016؛ أحمد، 2016؛ الدوحاني، 2015؛ النبلاوي، 2014؛ أبو القاسم، 2010، الرمضان، 2000؛ أبو ليلى، 2004, 2003، زيادة، 2003؛ عريقات، 2002) بأنّ العلاقة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، تأثرت بطبيعة التعامل بينهما في مواقف العمل والحياة الاجتماعية، وكلما كانت الثقة والاحترام والمصداقية بينهم مرتفعة زاد مستوى التبادل الاجتماعي حيثما جمعتهم المواقف.

وربما يرجع السبب في ذلك، إلى ظهور التحضر والتحديث في الأردن، الذي دفع إلى حدوث تغير اجتماعي فيه؛ فقد تغير الكثير من ثقافة المجتمع، بفعل انفتاحه على العالم الخارجي؛ فتغير بناؤه المهني تغيراً واضحاً، بعد أن كان محصوراً في مناشط اقتصادية بسيطة: كالزراعة، والرعي، والحرف اليدوية، كما تبع ذلك تغيرات في التفاعلات والعلاقات المتبادلة بين أفراد المجتمع وجماعاته الوافدة. واستناداً إلى ذلك فتح الأردن أبوابه للعمالة الوافدة من المجتمعات المحيطة؛ فزادت الهجرة إليه في فترة التحديث والتحضر؛ حتى صارت اليوم قيمية المعاملة بين المواطن والمقيم مرهونة بالثقة المتبادلة بينهما، فضلاً عن المصداقية والاحترام المتبادل حيثما جمعتهم المواقف.

ثانياً: قيمية الحوار المتبادل

جدول 10: مواقف المقيم وميوله تجاه قيمية الحوار المتبادل مع المواطن الأردني

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
عندما يناقشني الأردنيون يصغون لي ويهتمون لما أقول	3.01	0.840	مرتفعة
يتقبل الأردنيون اختلافي معهم بصدر رحب	2.97	0.837	متوسطة
لا يتردد الأردنيون عن شكري إذا ما كنت أستحقّ ذلك	2.95	0.809	متوسطة
يعتذر لي الأردنيون إذا أخطأوا بحقي	2.90	0.827	منخفضة
يتحلى الأردنيون بالصبر وسعة الصدر عند مناقشتي إياهم في الموضوعات المختلفة	2.90	0.836	منخفضة
قيمية الحوار المتبادل	**2.95**	**0.586**	**متوسطة**

يظهر من جدول 10 أنّ المتوسطات الحسابية قد راوحت بين (2.90 و3.01)، وبلغ المتوسط الحسابي لمواقف المقيم وميوله تجاه قيمية الحوار المتبادل مع المواطن ككل (2.95)، وأنّ المواطن عندما يناقش المقيم يصغي له ويهتم لما يقول، بمتوسط حسابي مرتفع بلغ (3.01). أيّ أنّ المواطن لا يجهل قواعد المناقشة والتعامل مع المقيم بأدب، بل كان هناك خطاب مع المقيم في أحسن صوره، ناعماً، ومحترماً، ومؤدباً، ومسؤولاً. وهذا يشير إلى أنّ نفور المقيم من المواطن يُبنى على تبادل سابق غير متزن أو متوتر، تبلور حول عدم أو تدني مستوى الحصول على القيمة أو المكافأة المتوقعة منه، أو ضعف تحقيق التوقعات التي كان يصبو إليها، ومن ثم فإنّ قيمية الحوار المتبادل بينهما جاءت متوسطة ككل، ومرتفعة من حيث إصغاء المواطن واهتمامه بالمقيم، عند الحديث معه، حيثما جمعته به المواقف؛ لذا فإنّ تقبل الاختلاف بصدر رحب، وتقديم الشكر، والاعتذار عند ارتكاب الخطأ، قد ارتبط وجودياً بمستويات متوسطة من إجراء حساب دقيق لمعايير الكلفة، أو إجراء حساب دقيق للمكاسب والخسائر، وتوقع التوقعات، أو المقارنة الحقيقية بين ما يمكن تحقيقه من عوائد، وما هو مبذول من جهد مقابل ذلك، وفقاً لاحتمالات الحصول على القيمة المتاحة أو الممكنة أو المتوقعة.

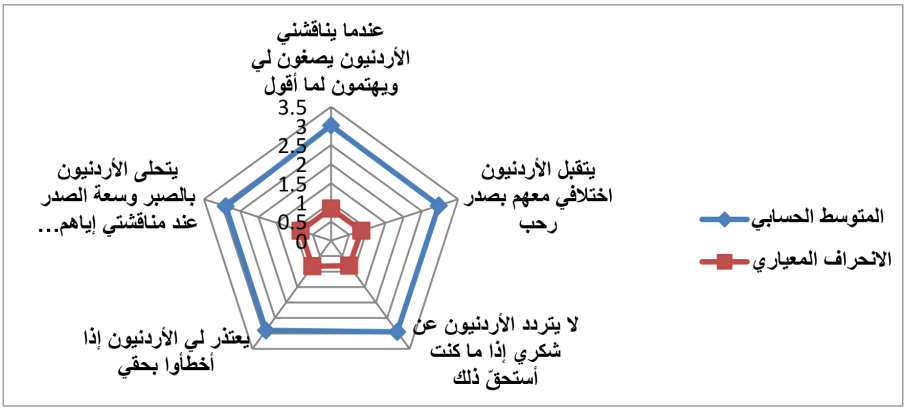

شكل 5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقيمة الحوار المتبادل بين المواطن الأردني والمقيم، كما يعكسها موقف المقيمين

إنّ قيمة الحوار المتبادل بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، ارتبطت بمصداقية التعاملات فيما بينهم، كما ارتبطت بالفعل بردود الفعل الصادرة عنهما في مواقف التفاعل، لذلك ظهر من قيمة الحوار بينهما أنّ الكل قد يكسب أو قد يخسر، وإذا كسب أحدهما على حساب الآخر فقد يحدث تقطع في النشاطات والتفاعلات والعواطف أو تبادل المنافع، والنتيجة العكسية من وقوع الخسائر أو المكاسب بينهما، قد تؤثر في الحوار المتبادل بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين. ويظهر من النتائج أهمية الحوار المتبادل بين المواطن والمقيم من وجهة نظر المقيم، لتلبية الحاجات والرغبات، والتكيف الاجتماعي، والتماس النصيحة، والإصغاء والاهتمام، وتقديم الشكر، والاعتذار عن الخطأ، وسعة الصدر عند الحوار المتبادل. وبالنظر إلى إفادة الحالات نجد حالة تقول (مصري، الأغوار الشمالية): "أنا بلائي وش النّاس بالبلد ده مَفيهوش ابتسامة، والحياة معهم صعبة أوي، مَفيهاش راحة، وبتئوم على هات وخذ". كما تقول حالة أخرى (باكستاني، الأغوار الجنوبية): "احنا نتكلم مع النّاس هان باحترام، وكمان هموا طيبين وقلوبهم كويسه، ويتكلموا معانا بصوت غير مرتفع، وكلامهم ما فيه تكبر ولا استعلاء، نشكرهم ويشكرونا، واحنا ما نحس بالغربة وياهم". كذلك تقول الحالة (سوري، الأغوار الشمالية): "كِلْ ما إتعامَل مع الأردنيين بزيد حبي ليهم علّلي شفناه

منهم...تصرفاتهم فيها إعتزار، وصفاء قلب، واحترام". ويعزز ذلك أيضاً قول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية) :" كل سنة أو سنتين بنزل مصر أزور أمي، وأسيب أولادي هنا بالأردن، وبكون مطمئن عليهم جدا " بينا تعامل وعشرة أوية ". وأيضاً قول الحالة (بنغالي، الأغوار الشمالية): " أردني هون كثير في تعامل صعب، هو ما في كلام أنا غلطان، هو في زعلان كثير، وما يحب كلام أردني، وفي كلام إذا كان أردني في غلطان ما في كلام أنا غلطان، ويعامل أنا ما في كويس، وما في كلام أنا معاه، وما في علاقة مع أردني، أنا جاي هون شغل، ما بدي يعمل مشكلة أنا أردني".

كما يظهر من النتائج، أنّ المواطن الأردني يتقبل الاختلاف مع المقيم بصدر رحب، كما تعكسها مواقف المقيمين، بمتوسط حسابي متوسط بلغ (2.97). أيّ أنّ غياب الحوار والشفافية ودوره الفاعل بين المواطن والمقيم كما يراها المقيم، يجعل من العلاقة بينهما تبدو متوترة أو غير مستقرة، وقد تستنزف طاقتهما التبادلية دون جدوى، ولمّا كان القصد من الحوار هو الوصول إلى رأي عام مشترك، فقد يبدو للمقيم الضيف أهمية الجهود الحوارية الفاعلة لتسخير الأساليب القانونية والعقلانية، ليندفع المواطن المضيف نحو بناء حواري إيجابي مع هذا المقيم، للحيلولة دون تعطل الحوار المنتج بينهما؛ لأنّ كتم الأنفاس، وإخراس الألسن، وقمع الأفكار والحريات قد يكون فيه تعطيل للإنتاج، وهدم لرأس المال الاجتماعي. وهذا ما قالته الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "أنا زهئت من التعامل مع جماعتي، وأنا عايش مع الأردنيين ومَبشعرش بالغربة". كما تقول الحالة (سوري، الأغوار الشمالية): "زروفنا هون صعبة...ما فيها صدر رحب، ولا إصغاء وشكر... وهالشي كتير بِخَوِّفْني... وبِخَلّيني حِس إنو بدهم نعيش معاهم فترة أليلة. وبالمقابل تقول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "النّاس بالبلد ده بحسسونا بالأمان، وبيشعرنا إنّا بين أهلينا وناسنا، ومَعندهمش دوشات". كما تقول حالة أخرى (مصري، الأغوار الشمالية): "الحته اللي أنا جالس فيها كويسه، وناسها طيبين أوي... ومَفيهاش خنائات وتصرفات وحشة". كذلك تقول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "معرفة النّاس دلوئتي مكسب... ومَبزعلوش إذا اختلفت معهم في حاجة معينة... وبيعتزرولي إذا جرحوا مشاعري، وصدرهم واسعة، وبيكلمونا بتواضع واحترام". فضلاً عن ذلك، تقول الحالة (باكستاني، الأغوار الجنوبية): "النّاس هان

صدورهم واسعة، ويتعاملوا معانا بصفاء قلب، واحترام، وما يتكبروا علينا، وعندينا علاقات كويسة معهم". وتقول حالة أخرى (سوري، الأغوار الشمالية): "ما بحس أنه في فرق بيناتنا، واذا صار في أيّ غلط ممكن يكون عن طرق المزاح ومش مقصود ، لهيك بنشتغل مع بعض وكل حدا إله رزقه ونصيبه بالهلحياة". وحالة أخرى تقول (بنغالي، الأغوار الشمالية): "أردني كلام أنا فيما غلطان، وما في كلام أردني، وفي كلام بنغالي داخل شغل وخارج الشغل في منطقة أردني كثير".

كذلك يظهر من جدول 10 أنّ المواطن الضيف في المجتمع الأردني قد لا يتردد عن شكر المقيم الضيف إذا ما كان يستحق ذلك، وبالنظر إلى المقيم، بمتوسط حسابي متوسط بلغ (2.95)، وقد يعتذر المواطن للمقيم إذا أخطأ بحقه، بمتوسط حسابي بلغ (2.90)؛ أيّ أنّ غياب دور الوعي بقيمية الحوار ودوره الفاعل يجعل المواطن يعيش مع المقيم حياة متوترة غير مستقرة، وعليه فإنّ الشكر وتقديم الاحترام في التعامل، قد يُظهر حسن النيّة بينهما، ويقوّي العلاقات التبادلية، ويدفع المقيم الضيف نحو العمل والإنتاج، دون شعور بالغربة أو العزلة الاجتماعية. وقد تُوجِد الظروف الحياتية وأزمات العيش بيئةً غير مستقرة من التفاعل وبناء العلاقات بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، ممّا يوجد مساحة ضيقة أو متوسطة لقبول الآخر في التفاعل وبناء العلاقات الاجتماعية، وذلك حيثما جمعتهم المواقف في المجتمع الأردني. ويؤكد ذلك قول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "النّاس بالبلد ده بيتكلموا معانا بهدوء، وبيهتموا لزروفنا من دون زعل، وبيشكرونا إزا عملنا لهم حاجة كويسة". كما تقول أخرى (مصري، الأغوار الشمالية): "أنا عايش مع النّاس بالبلد ده لا أنا مفتح أوي ولا أنا درويش أوي... واذا عملت مع الأردنيين حاجة كويسة بيشكروني عليها". كذلك تقول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "انا شايف إنه النّاس بالبلد ده إذا أخطأوا علينا، بيتراجعوا عن خطأهم وبيعتزرونا". وأيضاً، تقول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "الواحد حاسس إنه الأردني بيئدر يعمل حاجة لما يكون كويس، وربنا مَش حيظلمنا معاهم... مَفيش حدّ بئدر يعمل حاجة إلاّ بأمر ربنا". وهناك حالة أخرى (باكستاني، الأغوار الجنوبية) تقول: "النّاس عندينا لديهم فزعة، واحنا أجينا هان عالشان نعمل، وعلاقاتنا معهم ممتازة، وبيناتنا احترام وتقدير، وإذا صار بينا

زعل وأخطأوا علينا يقدمونا اعتذارهم". فضلاً عن ذلك، تقول الحالة (سوري، الأغوار الشمالية):" لمّا بُقعد مع هالنّاس بهالبلد بشوف إنو اللي حولينا مو غَربيْ علينا....ما مْنعرِف شو بِدُّو يصير مَعْنا...وشوب يطْلَع بإيدْنا نِعْمِل...ولِلِحْنا هون مِنْحِس النّاس إنهم مو شَمتانين فينا، لكن قلْبن علينا أليل، وإذا أخطأوا بحقنا ما بيعتزروا منا". وكذلك، تقول الحالة (بنغالي، الأغوار الشمالية): "أنا في أردن مبسوط ما في زعل، أردني كلام كويس أنا، وعلاقتي مع أردني كويسه، وما في فكر بلاد أنا، وأنا بلاد أردني في مرتاح كثير، وما في زعلان من ناس أنا هون، أردنيين هون طيبين ومحترمين".

ويظهر من جدول 10 أيضاً، أنّ المواطن المضيف يتحلى بالصبر وسعة الصدر عند مناقشة المقيم الضيف في موضوعات مختلفة، بمتوسط حسابي بلغ (2.90). أيّ أنّ الوعي بالحوار المتبادل قد ينتج من خلال مسيرة حياتية صعبة وطويلة، وقد يصبح فيما بعد طريقة حياة؛ إذ قد تظهر فيه قيمية الحوار المتبادل بين المواطن والمقيم حيثما جمعتهم المواقف؛ بحيث يفترض ألّا تنفصل عن المواطن المضيف تلك التصرفات الحوارية، عن قراراته، وتعبيراته، وتحدياته، مع المقيم الضيف. لذلك قد تستقر المعاملة المتبادلة دون التزام بقيمة الحوار المتبادل أو الالتزام بالقيم الضابطة، فهل يعي المواطن والمقيم في المجتمع الأردني هذه المعطيات؟ ويجعل كل منهما منهج حواره يقوم على ذلك، لأنّ المقيم الضيف قد يسهم في تنمية المجتمع. على هذا الأساس، فإنّ الوعي بقيمية الحوار يفرض على المواطن المضيف أن يعرف ما له وما عليه نحو المقيم الضيف، حتى لا يقع ضحية لتصرفات غير متزنة أو مستقرة في التعامل مع المقيم. ومن هذا القبيل، تقول الحالة (سوري، الأغوار الشمالية): "كِل ما بُعُدْ مع الأردنيين بشوف منهم ابتسامة أليلة... وأَعْدِتي بالبيت بْعيدْ عنْهم خلاّتني أَخَرْبِط مع حالي... ما بئدِر اتحدث مع هالنّاس يللي حولييّ، ومو آدِرْ إتعامَل مَعْهم كتير، لأنو كلماتهم الحلوة معنا أليلة". كذلك تقول الحالة (سوري، الأغوار الشمالية): "بالشغل متعودين على الناس هون، بيحكو معك بالصوت العالي، كلمة طالعة وكلمة نازلة، بيعصبوا عليك، وما بينتبهو انهم عاملين شي غلط، يعني لأنه عادي هيك بطبيعة الحال". وبالمقابل تقول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "صدور النّاس بالبلد ده واسعه أوي، وبلائيهم أدامي لما أعوزهم، ومَكنش في يوم من الأيام زعل بيناتنا، وإذا عزّتهم بساعدوني وَبئصروش معانا". فضلاً عن ذلك، تقول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "أجمل احساس لما تكون عايز حاجة

وتلائي الواحد بالبلد ده بيعملهالك، ومن غير ما تديه حاجة، ولما ك تشتغل عنده بئولك على راحتك، وما تتعبش نفسك، أنت عايز تاكل إيه". كذلك تقول الحالة (سوري، الأغوار الشمالية): "بتلائي حدّ بيحترمك وبيهلي فيك، حتى لوكنت شغيل أو أجير وبيحكي معك كأنه بيعرفك من زمان، وبدخلك بيته، وبتاكل معه من زات الصحن، وبس تكمل شغلك عنده، بيعطيك أجرتك وهو بيضحك وبيدعيلك، وبيرجع يطلبك، وبيخبر الناس عنك لحتى تشتغل عندهم". وبناء عليه، تقول الحالة (بنغالي، الأغوار الشمالية):" كلام أنا أردني في كويس، أردني ما في مصاري أنا يشيل، وهون في أنا مرتاح شغل مع أردني مبسوط، وما في يوم طلبت مساعدة من أردني، لأنه ما في علاقة أنا مع أردني قوية".

وهناك كثير من الدراسات (انظر: Holm, 2020; Kraly & Hovy, 2020; Zewdu, 2018; Triandafyllidou, 2015; Pastore, 2014; Cammett & Posusney 2010 (مهودر، 2012؛ المتولي، 2002، الكرايمة، 1999) التي أشارت إلى أنّ قيمية الحوار المتبادل بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، إنما ترتبط ارتباطاً وجودياً بديمقراطية المناقشة والحوار والإصغاء الجيد، وتقبل البعض للآخر بصدر رحب، وزيادة مستوى الاحترام والتقدير، وتقديم الشكر والعرفان بالجميل، والمسامحة بعيداً عن كل الغيض والحقد والأنانية، وكل ما يعكر صفو الحياة التبادلية، فكلما تحلّى المواطن والمقيم، من وجهة نظر المقيم، بسعة صدر دون النظر إلى صغائر الأمور زاد التبادل والتفاعل الحواري المبني على المنافع، وتحقيق الحاجات والرغبات المشتركة بينهما، ويكون أفق المناقشة أو الحوار الثنائي واسعاً أو ممتداً نحو المصالح العامة وليست الشخصية. أيّ أن قيمة الحوار المتبادل بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، قد تعكس مواقف تبادلية واضحة، من وجهة نظر المقيم الضيف، ويمكن تأويلها في ضوء نظرية التبادل التي ترتكز بشكل أساسي على تبادل المنافع والتوقعات، كما تتجسد في سلوكيات ومواقف المقيمين.

ومن هذا المنطلق، فإنّ وجود العمالة الوافدة في الأردن، قد جلب معه أنماطاً ثقافية حوارية متعددة، فكلما زاد تفاعلها وحوارها مع الجماعات الوطنية زاد هذا من التعايش المشترك بينهما، وعادة ما يُحمّل المقيم الضيف العامل رموزاً ومعانيَ مشتركة، كصور نمطية في تحديد علاقاته مع المواطن المضيف. وقد يؤدي هذا إلى تبلور معايير حوارية

مشتركة تُنظّم عمليات التفاعل المشترك بينهما. ويمكن النظر إلى الجماعات العربية الوافدة كجماعات ترتبط مع المواطنين بقواسم مشتركة، إذ يتفاعلون مع بعضهم للمحافظة على وجودهم المشترك في الأردن. أمّا بالنسبة إلى الجماعة الوطنية، فهي تمتلك عواطف ومشاعر مشتركة تعيش داخل حدودها الجغرافية، ويتمتعون بحقّ المواطنة وواجباتها الثقافية والاجتماعية والسياسية، ويعيشون فوق أرضهم، ويخضعون لقواعد سلوك عامة متفق عليها، ويرتبطون بروابط أخلاقية مشتركة، كالتقاليد والمُثل والقيم والصور الوطنية، القائمة على تراكم الخبرات والاهتمامات. هذه الصورة الذهنية يَصعب تغييرها بسهولة، كانطباع راسخ لدى المواطن المضيف، بصرف النظر عن كونه صحيحاً أو خاطئاً. وهذه الصور أيضاً قد تتشكل وجودياً نتيجة الخبرات عبر مراحل جيلية متعاقبة، وقد يستحضر المواطن عند التفاعل مع المقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، تلك الصور التي تشكل صورة حوارية عامة عن التفاعل المتبادل بينهما.

ثالثاً: قيمية التواصل المتبادل

جدول 11: مواقف المقيم وميوله تجاه قيمية التواصل المتبادل مع المواطن الأردني

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
يبادلني الأردنيون التودد في الطلب	3.08	0.962	مرتفعة
يكلمني الأردنيون بصوت هادئ ومنخفض	3.02	0.875	مرتفعة
يعاملني الأردنيون بحسن نية وصفاء	2.93	0.875	منخفضة
يبادلني الأردنيون الحديث بابتسامة ووجه مشرق	2.90	0.849	منخفضة
ينتقي الأردنيون الكلمات الطيبة عندما يبادلونني الحديث	2.90	0.820	منخفضة
قيمية التواصل المتبادل	2.97	0.637	متوسطة

يُبين جدول 11 أنّ المتوسطات الحسابية قد راوحت بين (2.90 و3.08)، وبلغ المتوسط الحسابي لمواقف المقيم وميوله تجاه قيمية التواصل المتبادل مع المواطن ككل (2.97)، أنّ المواطن المضيف يبادل المقيم الضيف التودد في الطلب، بمتوسط حسابي مرتفع بلغ (3.08). أيّ أنّ علاقة المواطن مع المقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، أظهرت من النتائج صورة محترمة لتلك العلاقة، تقوم على

أساس تعظيم التواصل المتبادل بينهما، لأنّ الظروف المعيشية أوجدت شعوراً مشتركاً بينهم للعمل معاً من أجل التغلب على صعوبات العيش، ومن أجل بناء تواصل علائقي يقوم على المصلحة المشتركة، بعيداً عن الاستغلال أو الشعور بالتعالي أو الفوقية. ومن هنا ارتكز المواطن في التعامل مع المقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، على الاحترام، والتودد في الطلب، والابتعاد عن الكلمات الجارحة أو غير المقبولة.

وعلى النقيض من ذلك أظهر المواطن المضيف سلوكاً منخفضاً في التعامل مع المقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، بحسن نيّة، ووجه مبتسم وكلمات طيبة، لأنّ ضغوطات الحياة وصعوبات العيش وأزمات الحياة المتكررة، ربما جعلت المواطن يعيش حالة وجودية صعبة مع نفسه وكذلك مع المقيم، كما أن الابتسامة تبدو على المواطن ثقيلة في أثناء التفاعل مع الغير، وقد يتعامل مع الآخرين بجدية، ولأنّ التواصل يرتبط بالإحساس بالقبول، فإنّ العوائد المتوقعة من دخول المقيم الضيف في علاقة ناجحة مع المواطن المضيف، قد تتوقف بدرجة كبيرة على الترحيب والشكر والثناء والمصداقية، لمحاولة انتزاع قيمة المكافأة من المواطن حيثما جمعته به المواقف، ومن ثم يمكن أن يتوقف التواصل بينهما على وضوح تلك القيمة أو الفائدة أو العوائد المتوقعة من خلال هذا التواصل المتبادل في المواقف الحياتية المختلفة.

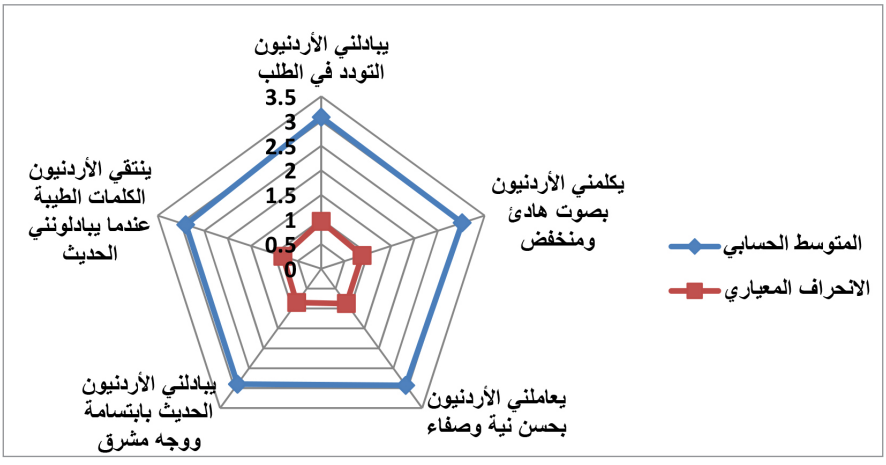

شكل 6: المتوسطات والانحرافات المعيارية لقيمية التواصل المتبادل بين المواطن والمقيمين، كما يعكسها موقف المقيمين

يظهر من النتائج الكيفيّة أنّ نجاح التواصل بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، يرتبط ارتباطاً واضحاً بتأدية العمل بالشكل الصحيح، وحتمية الحصول على الفوائد والمكافآت، والاستمرار في التواصل البناء، وتكرار السلوك، وإدراك القيم الإيجابية من التواصل، ومنطقية التواصل أو عقلانية التبادل الذي يقوم على إجراء حسابات دقيقة لمعايير الكُلفة، وتوقع العوائد قبل الدخول في علاقة مؤكدة. وبناء على ذلك، تقول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "النّاس بالبلد ده مَعندهمش دوشة... وبيتكلموا معانا بأدب وكلمات حلوة أوي، وحتى الطلب في تودد واحترام". كذلك تقول الحالة (مصري الأغوار الشمالية):" ، أنا متعود على الأردنيين من زمان، بيعرفوني كويس، وبيحترموني وبيحصلش بينا أيّ خلاف، وإزا حصل فهو قليل جدا، ولما بيطلبوا مني حاجة بعملها وبيكونوا مبسوطين، وبيشكروني وبيدوني حقي". وتقول حالة أخرى (بنغالي، الأغوار الشمالية):" أردني هون في احترام أنا، كلام كويس أنا، لكن هو في زعلان مره، وفي مبسوط مرة ثانية، أنا في كلام بنغالي ما في كلام أردني كثير، وأنا في شغل هون بلاد، لازم علاقة أردني كويس عالشان أنا في شغل ومرتاح، وما فكر بلاد كثير".

كما يظهر من جدول 11 أنّ المواطن يتحدث مع المقيم في المجتمع الأردني، بصوت هادئ ومنخفض، بمتوسط حسابي مرتفع بلغ (3.02). أيّ أنّ المواطن ربما يسعى على الدوام إلى الشفافية في التعامل مع المقيم والحديث بصوت منخفض، كذلك، فإن العلاقة التواصلية بينهما قد تُشكّل تنظيماً اجتماعياً قوياً، وربما ينشأ عنه بناء تفاعلي محكوم بالتصرفات المستقرة مع المقيم، للتغلب على صعوبات العيش، وتحقيق المصالح المشتركة. وهذا ما أكدته الحالات، فتقول حالة (مصري، الأغوار الشمالية): "النّاس بالبلد ده بكلمونا بصوت منخفض... وبعاملونا بحب، وطيب، ومودة، ومَينفعش خالص أبتعد عنهم، لأنهم جماعة كويسين". كذلك تقول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "أنا علائتي مع النّاس بالبلد ده كويسه، وبيشعروني بالأمان، ومعيشتي هون مَهيامش وحشة، ومَنتبادلش معاهم الكلام الوحش. كما تقول حالة أخرى (بنغالي، الأغوار الشمالية): "أنا يسمع كلام أردني ما في صوت عالي، وهو في كلام كويس أنا بلاد مال هو، وهو يحترم أنا كثير لما يشوف أنا في شغل أو في شارع، وفي حب أنا أردني كلام، لأنه في احترام تعامل هو أنا، ولما يشوف أنا في دكان هو في ابتسامة، وكلام أنا في كويس ما في زعلان".

وعلى عكس البيانات الكميّة تماماً، يظهر أنّ المواطن يتعامل مع المقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، بحسن نيّة وصفاء، بمتوسط حسابي متوسط بلغ (2.93). أيّ أنّ صعوبات العيش فرضت على المواطن طرقاً مختلفة من التعامل المحترم مع المقيم، للتغلب على صعوبات العيش، بعيداً عن كل ما قد يربك صفو العلاقة التواصلية بينهما. ومن هذا القبيل، تقول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "شوف الحياة صعبة دلوءتي، والنّاس بالبلد ده بعاملونا بحسن نية أليل، ولازم تكون عارف إزّاي تتعامل معهم عالشان تكون فاهم أنت عايز إيه". كما تقول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "أنا لمّا اتعامل مع النّاس بالبلد ده بحس إني لازم أكون حزر أوي، ومَينفعش خالص أديهم كل حاجة عندي". كذلك تقول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "أنا حزر بالتعامل مع النّاس بالبلد ده، وعلائتي مع المصريين أكتر.. وإزا كلمني الواحد منهم كلام وحش بعمل حالي مَسمعش حاجة... شوف احنا عايزين ناكل عيش، مش عايزين دوشات". كما تقول حالة أخرى (سوري، الأغوار الشمالية): "اختلاطي بالنّاس بهالبلد أليل، وعلائتي فيهُنْ أليلة، وتَعامْلهن مَعُنْا أليلْ، وتعاملهن معنا فيه حسن نية، وصفاء ألب، واحترام أليل". وتقول أخرى (بنغالي، الأغوار الشمالية): أنا في علاقة بنغالي أكثر، وأردني ما في معلوم شو أنا كلام، أنا في علاقة أردني قليل، لكن أردني في كثير كويس تعامل أنا في شغل وفي شارع، وما في زعلان أنا من كلام أردني معاي في شغل".

وبالمقابل فقد أظهرت الحالة (مصري، الأغوار الشمالية) أنّ التواصل المتبادل بين المواطن والمقيم، في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، يقوم على الاحترام والتقدير وحسن المعاشرة، إذ تقول: "النّاس بالبلد ده بيعاملونا بحسن نية وقلب واسع، ومَبيرفعوش صوتهم علينا لما يتكلموا معانا". كما تقول حالة أخرى (باكستاني، الأغوار الجنوبية): " أنا بروح من هان عالمزرعة وبلاقي النّاس على الطريق وبسلم عليهم ويسلمون علينا، والواحد منا ما يحس إنه هان غريب بهذا البلد". كذلك (باكستاني، الأغوار الجنوبية): "النّاس بالبلد هان ما يجون (يعني لا يعتدون) بحدا، وبتعاملوا معانا بحسن نيّة واحترام، وما عندينا مشكلات معاهم". وأيضاً (سوري، الأغوار الشمالية): "كْتيرْ بئولْ إنو الأردنيين بتْصَرَّفْوا معنا بصفاء قلب، وما برفعوا صوتهم علينا...وبْحِسْ بالوَجَعْ منْ احترام أليل لينا". وأخيرا تقول الحالة (سوري، الأغوار الشمالية): "احنا والأردنيين بينا وحدة حال ، ان كان بالسكن والجيرة ، أو

بالشغل، وحتى ولادنا ربيوا سوا . صارلنا عمر عايشين مع بعضنا مش يوم أو سنة.

كذلك، يظهر من جدول 11 أنّ المواطن يبادل المقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، الحديث بابتسامة ووجه مشرق، بمتوسط حسابي منخفض بلغ (2.90). أيّ أنّ المواطن لا يحرص على الظهور أمام المقيم بمظهر لائق وابتسامة مشرقة بمستويات كبيرة، الأمر الذي قد يجعله غير قادر على إخفاء مشاعره التواصلية مع المقيم في ظل أزمات العيش وصعوبات الحياة، ولهذا ظهرت هذه القيمة وفقاً للنتائج متوسطة، نظراً ربما لضغوطات الحياة التي فرضت ضروباً من البدائل الوظيفية الصعبة على المواطن، لتوفير مستلزمات الحياة المعيشية في ظل أزمات الحياة المتكررة، ممّا قد ينعكس هذا على مسيرة المواطن التواصلية مع المقيم، حيثما جمعته به المواقف. واستناداً إلى ذلك، تقول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "علائتي مع النّاس بالبلد ده مش أوية... وَوشّهم فيه زعل وعبوس، وكلماتهم ناشفة أوي؛ لكن الأمانة قلوبهم مش وحشه". كذلك تقول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "لما نتْئابل عالشارع مع النّاس بالبلد ده بسلموا علينا، وبكلمونا كلام حلو أوي، مثل: إزيك، عامل إيّه، وحشتني أوي، ربنا يخليك". وتقول حالة أخرى (مصري، الأغوار الشمالية): "أنا بَحدئش على النّاس بالبلد ده في معاملتهم... وبدّونا حئوئنا لما نشتغل عندهم... ومَبعصبوش علينا لما نشتغل عندهم... احنا مش عايزين دوشات". كما تقول الحالة (بنغالي، الأغوار الشمالية): أردني تعامل أنا ما في صعب وفي احترام، وما في كلام أردني كثير، وفي أنا شغل داخل مصنع، وداخل بيت أنا كلام بنغالي فقط، بالليل أنا يروح دكان، ويشوف أردني، وهو في كلام معاي اشوية".

كما يظهر من جدول 11، أنّ المواطن ينتقي الكلمات الطيبة عندما يبادل المقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، الحديث، بمتوسط حسابي منخفض بلغ (2.90). ربما لأنّ الظروف الحياتية الصعبة التي يمرّ بها المواطن هذه الأيام في ظل جائحة كورونا، أوجدت حالة من الارتباك الشديد في المعاملة مع الغير، خاصة عند تبادل الحديث مع المقيم. ومن هذا القبيل، تقول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "لا مؤاخذه في ناس بالبلد ده مَعجبناش خالص، ومَحسيتش إنهم بشعروا معنا، لكن مَينفعش أعاديهم". كذلك تقول الحالة (سوري، الأغوار الشمالية): "كِلْ ما أتْواصل مع الأردنيين من حولي بتعب كتير، بصراحة كلماتهن تجرحني، وعلائتي هون معهم مو

أوية". وبالمقابل أشاد الكثير من الحالات في التواصل المتبادل مع المواطن الأردني؛ إذ تقول إحدى الحالات (مصري، الأغوار الشمالية): "إذا عاملني النّاس بالبلد ده كويس أنا بعامله كويس... مش عايز دوخات، احنا عايزين ناكل عيش". كما تقول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "النّاس بالبلد ده طيبين أوي، ومش شايفين حالهم علينا، وانا شامم فيهم ريحة حلوة، وحئك بتوخزه منهم". كذلك، تقول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "معرفتي بالنّاس في البلد ده كنز... وإذا العلاقة مَنفعتش مش حتزر". واستناداً إلى ذلك، تقول الحالة (باكستاني، الأغوار الجنوبية): "النّاس هان بتواصلوا معانا ويرحبوا فينا، وعلاقتنا معهم كويسة، ويقابلونا بكلام كويس، وهاي هي عيشتنا وياهم فيها محبة وتقدير". فضلاً عن ذلك، تقول الحالة (باكستاني، الأغوار الجنوبية): "احنا عندينا علاقات كويسة مع النّاس هان، واحنا نتبادل معهم الكلام بالاحترام، وقلوب النّاس هان معانا ممتازة، وما عندينا مشكلة معاهم، وما بيناتنا مشكلات أبداً". كما تقول الحالة (سوري، الأغوار الشمالية): " أول ما جينا ع الأردن كنت أسمع مرات كثير هاد سوري، وبعد هيك ومع الوقت صار ما في سوري وأردني، كله واحد". وكذلك تقول حالة أخرى (بنغالي، الأغوار الشمالية): "أردني كلام أنا كويس، ما في زعلان، أنا في شغل كويس، داخل مصنع، وأردني كلام أنا دكان أو داخل شغل في كويس واحترام، وهو قلب كويس في احترام ما في زعلان، وانا في مبسوط هون ما في فكر بلاد أنا، وفي يشوف أردني قلب هو كويس في تعامل أنا، وما في زنجال (مشكلات)".

وتتفق هذه النتيجة مع الكثير من نتائج الدراسات السابقة التي أظهرت (انظر: Mencutek & Nashwan, 2021 McNevin, 2020; Cangiano,2014; Epstein & Avi, 2011; Polgreen & Simpson, 2011) (الضمور وزملائه، 2018، الكواري، 2016، الحربي، 2011، أبو السندس، 2000؛ الكاظم، 1990) أنّ قيمية التواصل المتبادل بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، تقوم على التودد والاحترام والمخاطبة الهادئة بصوت منخفض، بعيداً عن كل ما يعكّر صفو الحياة، وكلما كانت المعاملة بين المواطن والمقيم تقوم على حسن النيّة، ربما زاد هذا من التواصل المتبادل بينهما، لا سيما إذا كان مقروناً هذا بالابتسامة، والكلمات العاطفية الطيبة أو الرقيقة، فكلما زادت النشاطات بين المواطن والمقيم، زادت التفاعلات، وكلما زادت التفاعلات زادت التعابير الوجدانية بينهما.

نفهم من ذلك، أنّ قيميّة التواصل المتبادل بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، حسب موقف المقيمين، قد تساعد على بناء "الصورة الذهنية"، وهذا التبادل المستمر بينهما حول المصالح المشتركة يسهم في تعديل الصور الذهنية نحو الأفضل، وإعادة تشكيل الخبرات العقلانية ذات المحتوى العاطفي من جديد. وقد يُكوّن النظام الاجتماعي (الذي يتحرك فيه المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين) المعارفَ العقلانية والتعبيرات العاطفية وردود الفعل والاستجابة؛ مما قد يساعد هذا في تطور البناء المعرفي والإدراكي للمقيم، للدخول في عمليات تبادل مع المواطن بشكل أفضل. إذ تتكون الصورة الذهنية هنا لدى المقيم العامل عن المواطن المضيف من قيمية التواصل المتبادل، وقد تبدو لنا في حلقات متتالية، تبدأ من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي، أو من البناء الذاتي إلى البناء الجماعي. وقد يزيد التواصل المتبادل بين المواطن والمقيم من التفاعل في مواقف حياتية متعددة، ويزيد هذا من ثبات الصورة الذهنية بينهما. وقد يساعد اشتراك المقيم مع المواطن في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، في اللغة والدين والعادات والتقاليد على استكمال المصالح المشتركة بينهما.

رابعاً: تعاقديّة المصلحة المتبادلة

جدول 12: مواقف المُقيم وميوله تجاه تعاقدية المصلحة المتبادلة مع المواطن الأردني

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
نتبادل أنا والأردنيون الهدايا في المناسبات المختلفة	3.12	1.012	مرتفعة
يصون الأردنيون الحقوق المتبادلة بيني وبينهم	3.09	0.879	مرتفعة
يلتزم الأردنيون بتنفيذ ما نتفق عليه	2.97	0.853	متوسطة
أستطيع أن أطلب حقي من الأردنيين دون تردد	2.96	0.801	متوسطة
المصلحة المشتركة بيني وبين الأردني محلّ احترام وتقدير	2.95	0.800	متوسطة
تعاقديّة المصلحة المتبادلة	3.02	0.622	مرتفعة

يبين جدول 12 أنّ المتوسطات الحسابية راوحت بين (2.95 و3.12)، وبلغ المتوسط الحسابي لمواقف المقيم وميوله تجاه تعاقدية المصلحة المتبادلة مع المواطن

الأردني ككل (3.02). كما يظهر أنّ المواطن المضيف يتبادل الهدايا في المناسبات المختلفة مع المقيم الضيف، بمتوسط حسابي مرتفع بلغ (3.12)؛ ممّا يعني أنّ هناك تعاقداً للمصلحة المشتركة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، تقوم على تبادل الزيارات، والمنافع، والهدايا، لترطيب الأجواء، وللتغلب ربما على صعوبات العيش، فضلاً عن قيمية التواصل بينهما التي قد تفرض عليهما واقعاً قد يقوم على حسن المعاملة، عبر الالتزام بالمبادئ والقواعد الأخلاقية والدينية المشتركة، مع تغليب المصلحة المشتركة للتغلب على أزمات الحياة المتكررة.

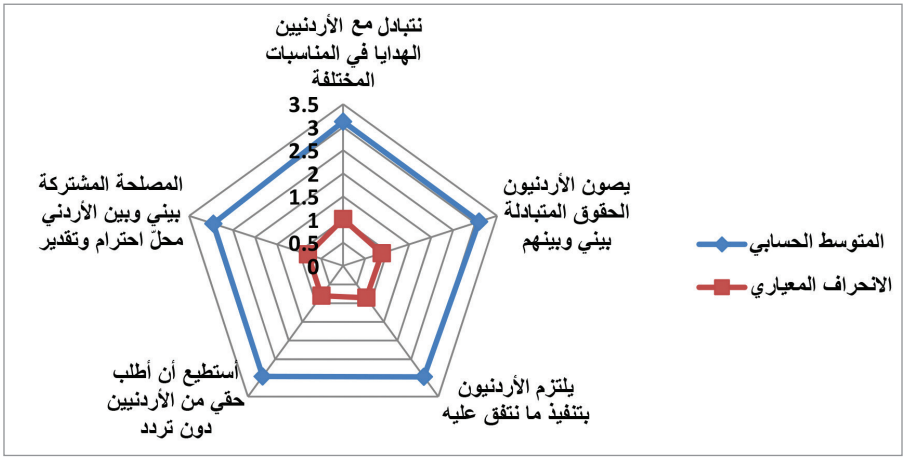

شكل 7: المتوسطات والانحرافات المعيارية لتعاقدية المصلحة المتبادلة بين المواطن والمقيم، كما يعكسها موقف المقيمين

ويظهر من النتائج الكيفيّة أنّ تعاقدية المصلحة المشتركة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتبادل الهدايا أو الزيارات في المناسبات المختلفة، وصون الحقوق المتبادلة، والالتزام بتنفيذ ما اتفق عليه، وطلب الحقوق دون معوقات أو تردد، وأن تكون المصلحة المشتركة بينهما محلّ احترام وتقدير؛ ممّا يشير إلى أنّ التبادل بين المواطن والمقيم قد يرتبط بالمنافع المستقبلية، والعوائد المتوقعة، والجهد المبذول من قبل المقيم مقابل القيمة المستحقة أو المتوقعة من المواطن، وكذلك قد ترتبط بكل من: القبول الاجتماعي، والانتماء والطاعة، وتلبية الحاجات، والتوافق الاجتماعي، والتكامل الاجتماعي، وعقلانية

التماس النصيحة، والرضا بالخسارة أو الربح، وتباين المكانة والدور، ووضوح القوانين أو التعليمات الضابطة لمجريات التبادل، وإدراك القيمة من التواصل. ويعزز ذلك إفادة الحالات؛ إذ تقول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "زروف الحياة النهارده دوخات، وكل واحد عنده يللي يكفي... شوف، أنا بتبادل الهدايا مع النّاس بالبلد ده بحزر شديد، وعلائاتي معاهم محل تقدير أوي". وتقول الحالة (باكستاني، الأغوار الجنوبية): "النّاس عندينا كويسين، وفي بيناتنا تبادل للزيارات والهدايا، واحنا نجاملهم ويجاملونا، ونشكرهم ويشكرونا، ونحترمهم ويحترمونا". كما تقول الحالة (سوري، الأغوار الشمالية): "زرُوفي بهالبلد خَلّت النّاس تحس فينا...وحياتي يللي لِحْنا عايشينها هالإيام مو صعبة كتير، لإنو الأردنيين ما بيئصروا معنا، بالشكر، والجاملة، والاحترام، والزيارات بالمناسبات، وتئديم الهدايا". وتقول أخرى (مصري، الأغوار الشمالية):" أكثر وقت بحس بقرب الأردنيين منا، خاصة الجيران والناس اللي بنشتغل معاهم كتير أيام رمضان والعيد، لم بيئدمولنا الأكل والحلو قبل وقت الافطار، ولما بنلتئي وقت صلاة العشا (التراويح) بنتبادل حديث الحلو". كما تقول الحالة (سوري، الأغوار الشمالية): " بكل الأوقات والمناسبات بنزور بعضنا بعضا، وبنتفقد بعض من باب المحبة والرحمة والعشرة الطيبة، هم بعاونونا أكثر وقت بضيق الحال، خاصة لما بنتأخر بدفع الايجار وما بكون في شغل". كذلك تقول الحالة (بنغالي، الأغوار الشمالية):" أنا ما في يروح بيت أردني، وما في يعطي أنا أردني هدية، هو كمان ما في يعطي أنا هدية، أنا في مبسوط، هو ما في يعمل زعل عالشان أنا، إذا أنا في مصاري عند أردني هو ما في كلام أنا ما يعطي مصاري انت، وما في يشوف أردني يشيل مصاري مال أنا".

كما يظهر من الجدول أنّ المواطن قد يصون الحقوق المتبادلة للمقيم في المجتمع الأردني، بمتوسط حسابي مرتفع بلغ (3.09). أيّ أنّ المواطن يتعامل مع المقيم، من وجهة نظر المقيم، وفقاً لتعاقدية المصلحة المتبادلة التي قد تقوم على صون الحقوق، وتبادل الحقوق والواجبات وفقاً لفلسفة التوقعات، وحسابات دقيقة لمعايير الكلفة، والاتفاق أو الالتزام المتبادل بينهما. ويؤكد ذلك إفادة الحالات الآتية: (مصري، الأغوار الشمالية): "شوف دلوئتي مَفيش أمان لأيّ حدّ، أردني أو مصري لأنه النّاس النهارده بئت نفوسها وحشة". كذلك تقول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "لمّا اشتغل مع النّاس بالبلد ده بيعطوني حئوئي، وبَئدر أطلب حئي بكل سهولة، وأنا بَئول انهم طيبين

بيلتزموا بالاتفاق". وتقول حالة أخرى (بنغالي، الأغوار الشمالية):" أنا ما في يشوف أردني ما في كويس، وأردني يعطي مصاري أنا ما في أكل، أردني هو في زعلان، وكلام هو في عالي، لكن مصاري أنا ما في أكل، أنا في بلاد أردني كثير مبسوط، ما في فكر بلاد أنا كثير، أردني كثير كويس تعامل أنا داخل شغل، وفي كثير مكان".

كذلك يظهر من جدول 12، أنّ المواطن يسعى إلى الالتزام بتنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه مع المقيم، بمتوسط حسابي متوسط بلغ (2.97). أيّ أنّ تعاقدية المصلحة المشتركة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، قد فرضت على المواطن صون حقوق المقيم، وتنفيذ ما تمّ الالتزام به، على اعتبار أنّ العقد هو شريعة المتعاقدين، وأنّ الالتزام سوف يحمي الطرفين من الدخول في تبادل غير عقلاني. لذلك برزت تعاقدية المصلحة المشتركة بين المواطن والمقيم في إطار معايير المكانة، وأداء الدور، وفلسفة التوقعات المتبادلة فيما بينهم. ومن هذا القبيل، تقول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "علائتي مع النّاس بالبلد ده علائات بتئوم على هات وخذ". كذلك تقول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "علائتي مع النّاس بالبلد ده كتير كويسة... وأنا حاسس بالأمان ومتوكل على ربنا". فضلاً عن ذلك، تقول الحالة (سوري، الأغوار الشمالية): "علائتنا مع بعض كأهل طيبة كتير، بس بالشغل شوي أصعب، وأكثر عند الدفع". وتقول حالة أخرى (بنغالي، الأغوار الشمالية):" أنا بلاد أردني هون كثير في مبسوط، ما في أنا شعور زعلان داخل بلاد أردني، وفي شغل وكلام كويس، أردني في احترام أنا هون، واذا أنا ما في كويس أردني كلام أنا زنجال وغضبان، وما في أنا مصاري مقابل شغل أردي يشيل".

وهذا يعني أنّ التعاملات بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، قد تقوم على الربح والخسارة، لذلك ترتبط معايير نجاح التبادل بينهما، بحفظ المواطن المضيف لبنود الاتفاق مع المقيم الضيف، وتأدية المقيم الضيف العمل بالشكل الصحيح. وقد تكون حتمية الفوائد والمكافآت بينهما محل تقدير من الطرف الآخر، إذا كان هناك نجاح في التفاعل، وتكرار في السلوك.

كذلك يظهر من جدول 12، أنّ المقيم يستطيع أن يطلب حقّه من المواطن دون تردد، بمتوسط حسابي متوسط بلغ (2.96). ربما لأنّ الحافز أو الإدراك لدى المواطن

يقوم على تحريك إدراك القيمة من خلال العمل المقدم من المقيم في موقف التفاعل، فإدراك القيمة الإيجابية للمكافآت سوف يتضمن معايير القيمية المتبادلة فيما بينهم، ولهذا السبب فقد يتقدم المقيم الضيف لالتماس النصيحة من المواطن الضيف أو العكس. فكلما كان هناك مشقة في الحصول على القيمة أو الكلفة ربما يزيد أو يقل هذا من الحصول على الفائدة، التي قد تتوقف على مدى تمكن الطرف الآخر من صون الحقوق، وإعطاء الحقوق لمقدم الخدمة، وفقاً لمعايير الكلفة والجهد المقدم؛ ومن ثم فإن تمكُّن المواطن من تقديم الفائدة للمقيم قد يتوقف على الجهد المبذول من قبل المقيم مقابل الفائدة التي قد يحصل عليها. لهذا جاءت قدرة المواطن في المجتمع الأردني على إعطاء الحقوق للمقيم متوسطة، من خلال عدم أو ضعف تمكُّن المقيم من المطالبة بها، وربما يعود هذا إلى اشتراط المواطن المضيف على المقيم الضيف تقديم الجهد بما يتلاءم مع الفائدة المطلوبة منه. أيّ ارتبطت تعاقدية المصلحة المتبادلة فيما بينهما بالجهد المقدم من المقيم للمواطن مقابل الفائدة أو المكافأة المستحقة. ويؤكد ذلك قول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "المصروف بالبلد ده كتير أوي، والأسعار غالية، ومَنْدرش أطلب حئي من النّاس بعصبية، وفي ناس بيزعلو لما أطلب حئي منهم". كما تقول الحالة (باكستاني، الأغوار الجنوبية): "عايشين هان مع الناس عيشة كويسة، واحنا مرتاحين لعلاقاتنا معاهم، الأردنيون ناس طيبيون يعطونا حقوقنا كاملة اللي بدنا إياها حسب ما اتفقنا عليها، وما يزعلوا منا لما نطالب بحقوقنا منهم". كذلك تقول حالة أخرى (سوري، الأغوار الشمالية) أيضاً: "زُروفي الصعبة خلّت الأردنيين يعطونا حئوئنا لدرجة إني عم بطالب بحئي، وما في شيء بيئسِرْني... وبهالبلد في أوانين عم تسمح إنو أشْتِغِلْ وأوخز حئي". وتقول حالة (سوري، الأغوار الشمالية): "وفي ناس بيكونوا ما أحلاهم ولما بكمل شغلي عندهم، وبيعطوني مبلغ صغير من الحساب، وبيبلش يتشكون "هاي مو زابطة"، ما معي مصاري، وبيصير يتهرب مني، ولم أرجع أطالبه بالأجرة (حقك يعني)، بينكر، وأكثر من هيك بصير يهددنيّ، وبيطلعلي بالصوت العالي". واستناداً إلى ذلك، تقول (مصري، الأغوار الشمالية): "أوءات بنختلف على الشغل، وفي هناك مشاكل بتحصل بيناتنا ولكن منحلها من غير زعل، بيعاملني "أبو محمد" زي ما كون واحد من ولاده ، بيسأل عني، ويطمئن علي، ويشوف حاجاتي، ويديني حئي زي ما إحنا متفئين". كذلك تقول الحالة (بنغالي، الأغوار الشمالية): "أردني ما في أكل مصاري أنا، أنا في

شغل مصنع، راتب أنا كل شهر ودي بلاد، أنا مع أردني في علاقة كويس، ما في زنجال (مشكلات)، وما أردني زعلان أنا كثير، لكن أنا في علاقة بنغالي أكثر، لأنه في معلوم شنو انا كلام، وأنا كلام أردني كويس داخل مصنع وبره مصنع، لكن ما في علاقة مع أردني كثير، وما في أنا يروح بيت أردني، وأردني ما في يجي بيت أنا، أنا في شغل مصنع داخل بيت ما يشوف أردني، هو في كلام أنا كويس داخل مصنع وفي الشارع".

فضلاً عن ذلك، فإنّ المصلحة المشتركة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، هي محل احترام وتقدير بمتوسط حسابي متوسط بلغ (2.95). أيّ أنّ إجراء الحسابات وتوقع التوقعات بينهما، ربما اشترطت المقارنة العادلة بين العوائد أو الجهد المقدم مقابل الفائدة، في ضوء احتمالية الحصول على الفائدة. ومن هذا الأساس، جاءت إفادة الحالات الآتية: (مصري، الأغوار الشمالية): "أنا بصاحب النّاس بالبلد ده عالشان أموري، وأنا مَعتئدش لها مزار... شوف مَينفعش إنك تستغني عن حدّ النهارده". كما تقول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "الحياة النهارده كلها مصالح، وأنا عايز أعمل حاجة أأوّي وزعي... الكل بيسعي دلوئتي لعلائات مع النّاس كويسه". كذلك تقول الحالة (باكستاني، الأغوار الجنوبية): "ما عندينا مشاكل مع الأردنيين، لكن عندينا مشاكل، مثل: الرخص، لما بدنا نشتري سيارة لازم نسجلها باسم صاحب أردني، وفي شغلات كثيرة صارت مع أولادنا وما نقدر نسجلهم بالمدارس الأردنية". وبناء عليه، تقول الحالة (باكستاني، الأغوار الجنوبية): "بلشنا الشغل بالزراعة هان، وفيها مشاكل، برضو عندينا مشاكل مثل: الرخص، فأنا لو بدّي اشتري سيارة لازم أطوبها باسم واحد أردني، وما يسجلوها باسمنا، وما يعطونا رخص لدراسة أولادنا بالمدارس الأردنية". وهذا قد يشير إلى أنّ تعاقدية المصلحة المتبادلة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، ترتبط بالمبادئ والقيم الثقافية والاجتماعية، التي تقوم على حسن التعاملات بينهم، وفقاً لقواعد تعاقدية المصلحة المتبادلة.

ومما يعزز ذلك، قول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "أنا بحب أصاحب النّاس بالبلد ده اللي له نفوذ، لأنه إللي ملوش زهر بكون ضعيف أوي، وبينزرب على بطنه... أنا عايز اتعرف عليهم أكتر لحتي يساعدوني في أموري، ومَفيش حدّ بئدر

يستغني عن حدّ دلوءتي". كما تقول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "الحياة النهارده كلها مصالح، والكل بيسعي لعمل علائات مع النّاس". وكذلك تقول الحالة (سوري، الأغوار الشمالية): "مْعامَلْة الأردنيين خلِّتْنا نِنْفُرْ من يللي عايشين أريبين منا... وبَلَّشِنا نحِسْ إنوهم عم يتشمّتوا فينا على زروفنا الصعبة يللي عايشينها". وتبعاً لذلك تقول الحالة (سوري، الأغوار الشمالية): "كِلْ ما بُعّد مع الأردنيين، بْلائي حالي سَرْحان بْعئلي... وهاد الشي خلاّني إنفُر منهم... وخلاّني إحْكي كِلْمات ما فيها شكر ومجاملة ليهم". وكذلك تقول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "شوف، ما في حدا الأيام هدول يمكن يحفز اسرارك، ويساعدك، ويخاف عليك، ويريد مصلحتك، لكن مَينفعش تكون لوحدك". كذلك تقول حالة أخرى (مصري، الأغوار الشمالية) أيضاً: "شوف، أنا مَبشعرش إني غريب بالبلد ده، ومَينفعش أكون لوحدي... واللي مَلوش علائات بكون ضعيف". وبالمقابل تقول الحالة (سوري، الأغوار الشمالية): "زُروفنا النّاس الصعبة هون خَلِّتْنا ما نسمع منهم كلمات طيبة وحلوة... وما نِحْسْ بالفرحْ مِتِلْ هالنّاس، وكْتير منحس جُوّاتْنا إنهم مو مبسوطين منا... لهيك اخْتلاطي بالنّاس أليل، وهزا الشيء خلاّني أحِسْ بالوَجَعْ يللي صار فينا، بعْدِ ما أُجينا هون. وتقول الحالة (مصري، الأغوار الشمالية): "ساعات بشعر إني لازم أحسن علائاتي مع النّاس بالبلد ده، عَالشان يساعدني ويسهلوا علي شغلي... وبَئدرش أكلمهم اذا كانت لي حاجة عندهم". وتقول أخرى (مصري، الأغوار الشمالية): "أنا مَبَختلطش مع الأردنيين أوي، ومَعرَفش مين ساكن بجنبي". وتقول الحالة (بنغالي، الأغوار الشمالية):" أنا في بلاد أردني كثير في مبسوط، ما في زعل، وما في زنجال، هو كلام أنا كويس، أردني قلب ما هو كثير كويس، وهو في احترام أنا داخل بلاد هو، أنا ما في فكر كثير بلاد، أنا مبسوط بلاد أردني هون، وفي احترام كلام هو أنا، وما في كلام كثير اذا في اتفاق هو في احترام، وأنا في بلاد أردني ما في زنجال، وأنا بدي احترام أردني، أنا في باجّا (أبناء) وبدي مصاري عالشان باجّا بلاد ما أنا في أكل، أنا في شغل وأنا في مبسوط باجا بلاد أنا، أردني قلب كويس في احترام انا داخل بلاد هو، وهو محترم وكويس".

كما يبدو من النتائج، أنّ "التبادل الانعكاسي" وفقاً لتعاقدية المصلحة المشتركة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، يكون مقيّداً

بحدود الفعل وردوده، فقد يكسب المواطن والمقيم أو يخسران التواصل المتبادل. لذلك تبدو النتيجة المتوقعة من التبادل في ضوء تعاقدية المصلحة المتبادلة من النتيجة العكسية عند وقوع الخسارة أو الربح حيثما جمعتهم المواقف. وقد تكون العلاقة التبادلية بين المواطن والمقيم مقيّدة ببدائل تبادلية قد ترتبط بمعايير تلبية الحاجات أو التكيف الاجتماعي؛ إذ يبدو من النتائج تقيّد المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، بالتماس النصيحة من بعضهما بخصوص التعليمات أو الإرشادات، والتقيد بمعايير الالتزام، وصون الحقوق، وفقاً للواجبات المقدمة.

وفي سياق تعاقدية المصلحة المتبادلة، تتفق هذه النتيجة مع بعض نتائج الدراسات السابقة (انظر على سبيل المثال: Ploger & Kubiak, 2019; Straehle, 2019; Tran & Donato, 2018; Ostaijen, et al, 2017; Marchetti, et al, 2014; Rahman & Fee,2011; Cullen,2009) (وفاء، 2017؛ الشرايدة، 2013؛ الهلسة وزملائه، 2013؛ والعنزي، 2008؛ ووطفة، 2007؛ والعتوم، 2003؛ وآل خليفة، 2000) بأنّ نجاح تعاقدية المصلحة المتبادلة بين المواطن والمقيم ترتبط بنمط العلاقات الهادئة بين المواطن والمقيم، وتقديم الشكر والاحترام والهدايا، وكلما تمكن المواطن من صون حقوق المقيم زاد هذا من تعاقدية المصلحة المتبادلة بينهما. ويبدو أن الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات دون تماطل أو تخفيض من قيمة المكافأة هو مهم لكلا الطرفين، فكلما كانت المصالح بين المواطن والمقيم مبنية على الاحترام والثقة المتبادلة، دون إلحاق ضرر من المواطن بالمقيم أو العكس، كان التبادل أكثر نجاحاً، وتكراراً، وقبولاً. ومن الطبيعي أن يساعد التواصل عبر اللغة والإشارات والرموز والمعاني بين المواطن المضيف والمقيم العامل في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، على التكامل بينهما، وكذلك استقرارهما المشترك في بيئة مشتركة للجميع. كما قد تعمل الخلفية الثقافية المشتركة للمواطن والمقيم على تسهيل الدخول في تعاقدية المصلحة المتبادلة، خصوصاً بين جماعات العمل العربية الوافدة والوطنية، ممّا قد يساعد هذا على تحسين أجواء التفاعل وعمليات التبادل بينهما.

خامساً: الفروق ودلالتها الإحصائية

جدول 13: تحليل التباين لمؤشرات العلاقة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، تبعاً لمتغيرات السن، والجنسية، والحالة الاجتماعية، وإذا كنت متزوجاً هل عائلتك موجودة في الأردن؟ وإذا كنت بمفردك في الأردن هل تسكن مع أشخاص من جنسيتك؟

المتغير	الفئات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية
السن	25 فأقل	2.97	0.489	0.457	0.768
	35-26	3.01	0.456		
	45-36	3.01	0.496		
	55-46	2.92	0.484		
	56 فأكثر	2.86	0.523		
الجنسيّة	المصرية	2.86	0.559	9.465	0.000
	السورية	3.39	0.486		
	الباكستانية	3.00	0.425		
	البنغالية	3.09	0.217		
الحالة الاجتماعية	أعزب	3.01	0.543	0.516	0.672
	متزوج	2.98	0.475		
	أرمل	2.93	0.334		
	مطلق	2.83	0.272		
إذا كنت متزوجاً هل عائلتك موجودة في الأردن؟	نعم	2.96	0.475	0.444	0.506
	لا	3.00	0.476		
إذا كنت بمفردك في الأردن هل تسكن مع أشخاص من جنسيتك؟	نعم	2.94	0.480	0.148	0.700
	لا	2.97	0.392		

يتبين من جدول 13 عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) تعزى إلى أثر متغير "السن"، إذ بلغت قيمة "ف" (0.457)، وبدلالة إحصائية بلغت (0.768)،

ومتغير "الحالة الاجتماعية"، بلغت فيه قيمة "ف" (0.516) وبدلالة إحصائية بلغت (0.672)، ومتغير "إذا كنت متزوجاً هل عائلتك موجودة في الأردن؟" بلغت فيه قيمة "ف" (0.444) وبدلالة إحصائية بلغت (0.506)، ومتغير "إذا كنت بمفردك في الأردن هل تسكن مع أشخاص من جنسيتك؟" بلغت قيمة "ف" (0.148) وبدلالة إحصائية بلغت (0.700). وعلى هذا الأساس، تدفقت جماعات عرقية وقومية مختلفة إلى الأردن بكثافة من بلدان عربية وأجنبية، ارتبطت أولاً: بمتغير الجذب، المبني على توفر فرص عمل في قطاعات: الزراعة، والإنشاءات، والسياحة، والخدمات. والثاني: بمتغير الطرد، كنقص فرص العمل، وارتفاع السلع والخدمات، وعدم تحقيق الإشباع المادي. وعلى سبيل المثال، فقد أصبحت جماعة العمل المصرية من أهم جماعات العمل في منطقة الأغوار الشمالية والوسطى، إضافة إلى جماعات العمل الباكستانية في منطقة الأغوار الجنوبية. ومن ثم فإن استقرار المقيم الضيف ارتبط بوجوده بين أفراد أسرته في البلد المضيف، إذ يتأثر بتوجيهاتها، ويتخلق بأخلاقها، ولأنّ المنزل والأسرة هما منطلق التأثير في مجال التفاعل والتبادل، ومع وجود الجماعات الوطنية كعنصر فاعل ومؤثر في التفاعل، إلاّ أنه يبقى لوجود العيش لدى المقيم مع أسرته دور كبير في حفظ الاستقرار والفاعلية في عملية التبادل مع المواطن المضيف في المجتمع الأردني، كما تعكسها مواقف المقيمين.

فمن الطبيعي أن تتجمع الجماعات العمالية في الأردن مع عدم تجانسها وتفاعلها مع أفراد المجتمع، وكذلك تأثيرها في العمل المهني، وتوزيع السلع والخدمات. ومع هذه الأحداث تبلورت التفاعلات بين المقيم العامل المواطن المضيف، في المجتمع الأردني، كما تعكسها مواقف المقيمين؛ فنشأت الانطباعات التي يشكلها كل واحد عن الآخر، إذ من المحتمل أن يؤدي: التعليم، والعمل، والسن دوراً في تشكيل العلاقات بينهما، حيثما جمعتهم المواقف، وقد تتأثر اتجاهاتهم بالمتغيرات الثقافية والاجتماعية والشخصية. كذلك يبين جدول 13، وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) تعزى إلى أثر متغير الجنسية؛ إذ بلغت قيمة "ف" (9.465)، وبدلالة إحصائية بلغت (0.000)، ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية فقد تمّ استخدام المقارنات البعدية بطريقة "شيفيه".

جدول 14: المقارنات البعدية بطريقة "شيفيه" لأثر الجنسية على مؤشرات العلاقة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما تعكسها مواقف المقيمين.

الجنسية	المتوسط الحسابي	المصرية	السورية	الباكستانية	البنغالية
المصرية	2.86				
السورية	3.39	*0.53			
الباكستانية	3.00	0.14	*0.39		
البنغالية	3.09	*0.23	0.29	0.10	
* دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)					

يتبين من جدول 14 وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين الجنسية المصرية من جهة وكل من السورية والبنغالية من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل من السورية والبنغالية، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين السورية والباكستانية، وجاءت الفروق لصالح السورية. وهذا يعني أنّ اللغة والعادات والتقاليد المشتركة تزيد من مستوى تعاقدية المصلحة المتبادلة، كما أنّ التجانس في الجغرافيا والتاريخ ربما يجعل المواطن ينجذب أكثر نحو بناء علاقات تعاقدية مع المقيم السوري. وربما أنّ هناك عامل النسب أو الشعور بالتعاطف مع المقيم السوري الذي فقد الأهل والوطن نتيجة الأزمة السورية. فكلما كانت قيمية المعاملة المتبادلة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما تعكسها مواقف المقيمين، تقوم على الاحترام والثقة والمصداقية كلما تمكّن المقيم من الدخول في عملية تبادل مع المواطن بشكل أكثر نجاحاً، والعكس صحيح.

وهذا يعني أنّ الشعور بالهوية الوطنية لدى المقيم قد يجعله ينجذب نحو أبناء جنسه للسكن معهم، ولتبادل المعلومات والأفكار عن أخبار الوطن، ومن ثم فإن هذا الوجود الآمن والعيش المشترك للجماعات العمالية في منطقة محددة المعالم، تمتد عبر الأغوار الشمالية والوسطى والجنوبية، جعل الباحث يتمكن من الوصول إليهم بسهولة، عبر استخدام العينة المتدحرجة، وقد يدفع هذا لدى المقيم الضيف شعوراً بالاستقرار العاطفي في أماكن سكناهم، وإلى الدخول في عمليات تواصل مع المواطن

المضيف؛ فكلما كانت العلاقة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، تقوم على الثقة والاحترام والحوار فإن هذا يزيد من تعاقدية المصلحة المشتركة، ودخولهم في عمليات تبادل مستمرة وناجحة وأكثر جدّية.

جدول15: تحليل التباين لمؤشرات العلاقة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما نعكسها مواقف المقيمين، تبعاً لمتغيرات متوسط الدخل الشهري، المستوى التعليمي، كم سنة مضى على وجودك في الأردن؟ هل أنت راضٍ عن معيشتك في الأردن؟

المتغير	الفئات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية
متوسط الدخل الشهري	منخفض	2.83	0.663	1.803	0.166
	متوسط	3.00	0.452		
	مرتفع	2.96	0.497		
المستوى التعليمي	أمي	3.01	0.571	1.124	0.347
	ابتدائي	2.98	0.405		
	أساسي	3.03	0.490		
	ثانوي	2.86	0.482		
	دبلوم	2.99	0.411		
	جامعي فأعلى	2.90	0.568		
كم سنة مضى على وجودك في الأردن؟	أقل من 5 سنوات	3.13	0.441	4.255	0.006
	من 5-10	2.91	0.489		
	11-15	3.04	0.546		
	16 فأكثر	2.90	0.451		
هل أنت راضٍ عن معيشتك في الأردن؟	راضٍ بدرجة كبيرة	2.85	0.464	1.627	0.183
	راضٍ بدرجة متوسطة	3.13	0.395		
	راضٍ بدرجة قليلة	3.31	0.635		
	غير راضٍ إطلاقا	3.58	0.610		

يظهر من جدول 15 عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، تعزى إلى أثر متغير "الدخل الشهري للأسرة"، إذ بلغت قيمة "ف" (1.803)، وبدلالة إحصائية بلغت (0.166)، ومتغير "المستوى التعليمي"؛ إذ بلغت قيمة "ف" (1.124)، وبدلالة

إحصائية بلغت (0.347)، ومتغير "هل أنت راضٍ عن معيشتكَ في الأردن؟" فبلغت قيمة "ف" (1.627)، وبدلالة إحصائية بلغت (0.183)، كذلك يظهر من الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى أثر متغير "كم سنة مضى على وجودك في الأردن؟" إذ بلغت قيمة "ف" (4.255)، وبدلالة إحصائية بلغت (0.006)، ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية، تمّ استخدام المقارنات البعدية بطريقة "شيفيه".

جدول (16): المقارنات البعدية بطريقة "شيفيه" لأثر كم سنة مضى على وجودك في الأردن؟ على مؤشرات العلاقة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها مواقف المقيمين

	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	10-5	15-11	16 فأكثر
أقل من 5 سنوات	3.13				
10-5	2.91	*0.22			
15-11	3.04	0.09	0.13		
16 فأكثر	2.90	*0.23	0.01	0.14	
* دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)					

يظهر من جدول 16 وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين (أقل من 5 سنوات) من جهة وكل من (5-10)، و(16 فأكثر) من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح (أقل من 5 سنوات). وهذا يشير إلى أنّ المقيم الذي مضى على وجوده في الأردن أقل من 5 سنوات يكون أكثر تواصلاً مع المواطن، وأكثر تفاعلاً معه؛ ربما للحصول على منافع أو عوائد أكثر، قد تجعله أكثر استقراراً، لتحقيق مصلحة مشتركة يصبو إليها، وقد يسعى من وراء تبادل المنافع إلى إيجاد حالة من التعاطف مع المواطن قد تجعله يتغلب على ظروفه الحياتية في البلد المضيف، وقد تحقق له مزيداً من المكاسب الماديّة والمعنوية من عمليات تكرار تبادل المشاعر والعوائد المستحقة من عمليات التبادل. وفي بعض الحالات، فقد يستخدم المقيم الضيف عند التفاعل مع المواطن المضيف بعض التعبيرات العاطفية والمشاعر الإيجابية، كتقديم الاحترام والتقدير والطاعة، للحصول على إمكانات جديدة ومكاسب قد يسعى إليها.

وقد تساعد مؤشرات التعليم، والإعلام، والتواصل، وطبيعة المهنة، والدخل، ومدّة الإقامة في البلد المضيف، والاشتراك في اللغة والدين والثقافة والتاريخ المشترك، على الاندماج التبادلي بين المواطن المضيف والمقيم العامل في المجتمع الأردني، كما تعكسها مواقف المقيمين. وقد يختار المقيم العمل في الأردن بشكل ناجح مع زيادة مدّة إقامته، للمعاملة الطيبة التي قد يتلقاها، وكذلك وجود المعارف الذين كوَّنهم من خلال مسيرته التفاعلية. وقد يتبلور لدى المواطن صور نمطية عن المقيم العامل، كالرخص، والطاعة، والجد والنشاط في العمل. وقد تكون علاقة المواطن بالمقيم على امتداد ظرفي الزمان والمكان إيجابية أو سلبية أو حيادية. ومن أهم القيم الداعمة لعمليات التبادل بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما تعكسها مواقف المقيمين: الجد بالعمل، والاحترام، والثقة. وقد ينفر المواطن من المقيم بسبب الصورة النمطية التي شكّلها عبر سنوات إقامة المقيم في الأردن، مثل: تناول الخمور، أو تعاطي المخدرات، أو عدم الأمانة والاستقامة. لذلك تنحصر الفائدة من التبادل بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، من عمل المقيم بإخلاص، وحصوله على أجرٍ محترم، واكتساب خبرات جديدة، وتعرّف عادات وتقاليد جديدة.

جدول 17: تحليل التباين لمؤشرات العلاقة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما تعكسها مواقف المقيمين، تبعاً لمتغيرات: إلى أيّ درجة تتبادل الزيارات مع الأردنيين؟ كم عدد أصدقائك من الأردنيين؟ كم عدد أصدقائك المقربين من الأردنيين؟ هل لديك علاقات أكثر من أبناء جنسك أو من الأردنيين؟ إلى أيّ درجة تشعر باحترامك وتقديرك من الأردنيين؟

المتغير	الفئات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية
إلى أيّ درجة تتبادل الزيارات مع الأردنيين؟	بدرجة كبيرة	2.85	0.466	0.938	0.422
	بدرجة متوسطة	3.08	0.455		
	بدرجة قليلة	3.21	0.431		
	لا أتبادل الزيارات إطلاقاً	3.32	0.692		

تابع/ جدول 17: تحليل التباين لمؤشرات العلاقة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما تعكسها مواقف المقيمين، تبعاً لمتغيرات: إلى أيّ درجة تتبادل الزيارات مع الأردنيين؟ كم عدد أصدقائك من الأردنيين؟ كم عدد أصدقائك المقربين من الأردنيين؟ هل لديك علاقات أكثر من أبناء جنسك أو من الأردنيين؟ إلى أيّ درجة تشعر باحترامك وتقديرك من الأردنيين؟

المتغير	الفئات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية
كم عدد أصدقائك من الأردنيين؟	أقل من 5	3.20	0.493	2.572	0.054
	5-10	2.91	0.471		
	11-15	2.87	0.465		
	16 فأكثر	2.85	0.378		
كم عدد أصدقائك المقربين من الأردنيين؟	أقل من 5	3.03	0.508	1.694	0.168
	5-10	2.85	0.403		
	11-15	2.87	0.434		
	16 فأكثر	2.93	0.278		
هل لديك علاقات أكثر من أبناء جنسك أو من الأردنيين؟	أبناء جنسيتي	2.99	0.503	0.088	0.766
	من الأردنيين	2.95	0.409		
إلى أيّ درجة تشعر باحترامك وتقديرك من الأردنيين؟	بدرجة كبيرة	2.84	0.453	5.011	0.002
	بدرجة متوسطة	3.15	0.391		
	بدرجة قليلة	3.35	0.483		
	إطلاقاً	3.37	0.644		

يتبيّن من جدول 17 عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، تعزى إلى أثر متغير: "إلى أيّ درجة تتبادل الزيارات مع الأردنيين؟" فبلغت قيمة "ف" (0.938)، وبدلالة إحصائية بلغت (0.422)، و"كم عدد أصدقائك من الأردنيين؟" بلغت قيمة "ف" (2.572)، وبدلالة إحصائية بلغت (0.054)، ومتغير "كم عدد أصدقائك المقربين من الأردنيين؟" بلغت قيمة "ف" (1.694)، وبدلالة إحصائية بلغت (0.168)، ومتغير "هل لديك علاقات أكثر من أبناء جنسك أم من الأردنيين؟" حيث بلغت قيمة "ف" (0.088)، وبدلالة إحصائية بلغت (0.766). كذلك يبين جدول 17 وجود فروق ذات دلالة

إحصائية (α=0.05)، تعزى إلى أثر متغير: "إلى أيّ درجة تشعر باحترامك وتقديرك من الأردنيين؟" إذ بلغت قيمة "ف" (5.011)، وبدلالة إحصائية بلغت (0.002)، ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية، تمّ استخدام المقارنات البعدية بطريقة "شيفيه".

جدول 18: المقارنات البعدية بطريقة "شيفيه" لأثر: إلى أيّ درجة تشعر باحترامك وتقديرك من الأردنيين؟ على مؤشرات العلاقة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما تعكسها مواقف المقيمين

لأثر: إلى أيّ درجة تشعر باحترامك وتقديرك من الأردنيين؟	المتوسط الحسابي	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	إطلاقا
بدرجة كبيرة	2.84				
بدرجة متوسطة	3.15	*0.31			
بدرجة قليلة	3.35	*0.51	0.19		
إطلاقاً	3.37	*0.53	0.21	0.02	
* دالة عند مستوى الدلالة (α≤0.05)					

يتبين من جدول 18 وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α≤0.05) لأثر: "إلى أيّ درجة تشعر باحترامك وتقديرك من الأردنيين؟" بين (درجة كبيرة) من جهة، وكل من (درجة متوسطة) و(درجة قليلة)، و(إطلاقاً) من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح (درجة كبيرة). وربما يرتبط تبادل الزيارات بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما تعكسها مواقف المقيمين، وبناء علاقات صداقة فيما بينهم، والتقارب، والشعور بالاحترام المتبادل، بسلوك المواطن نحو المقيم، والعكس، الذي يفترض أن يقوم على المراقبة المتواضعة، والمعاملة الحسنة، والابتعاد عن العزلة. وقد يعزف المواطن عن الدخول في عملية تبادل مع المقيم، لعدم شعوره بالاستقرار النفسي والاجتماعي والاقتصادي، وانخفاض مستوى الدخل. فكلما زادت المعاملة الحسنة بين المواطن والمقيم، والمشاركة معاً بالمناسبات الاجتماعية، وشعور المقيم بالأمان الوظيفي زاد هذا من تبادل الهدايا في المناسبات الاجتماعية. لذلك ربما تنحصر نظرة المواطن للمقيم في المجتمع الأردني، كما تعكسها مواقف المقيمين، في عدم الرغبة

في العمل اليدوي، ودخول عادات غريبة، وانتشار الانحرافات، واكتساب عادات غريبة، وسوء الفهم، والاستغلال، وعدم الأمانة. وبناء على ذلك، قد يحدث التوتر أو الصراع بينهما، لخلافات قد تبدو على الأجور، أو أداء العمل، أو تجاوز الحدود المعيارية. كما أنّ تصور المقيم أنّ المواطن غير قادر على العمل، وعدم الأمانة، والرغبة في السيطرة، وعدم الأمان، والإحساس بالغربة، والمنافسة، والرغبة في البقاء، والتملق، قد يحبط هذا من الاستمرار في عمليات التبادل بينهما.

خاتمة واستنتاجات عامة

تنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية التحليلية، إذ استهدفت جمع البيانات لمؤشرات العلاقة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، حسبما تتجسد في سلوكيات المقيمين، فضلاً عن تفسيرها بشكل متكامل. ومن ثم فإن الدراسة تعد من الدراسات الكمية الكيفية؛ إذ إنها تعتمد على تحليل مؤشرات العلاقة بين المواطن والمقيم، كما يعكسها المقيمون؛ حيث اعتُبر المقيمون الذكور في منطقة الأغوار الشمالية والوسطى والجنوبية بالأردن بوصفهم وحدة تحليل أساسية، وتمّ ذلك في التحليل الكميّ والكيفيّ على حدّ سواء. فضلاً عن ذلك، فقد تألف مجتمع الدراسة من جميع المقيمين الذكور العاملين في المناطق المشار إليها، وقد تمّ اختيار العينة بأسلوبين: قصدي وكرة الثلج المتدحرجة، كونها تتسق مع أهداف الدراسة، التي اعتمدت على أداتين لجمع البيانات والمعلومات، وهما الاستبيان وطبق على (406) حالة، ودليل المقابلة المتعمقة، وطبق على (17) حالة، وتمّ التأكد من صدق الأداتين، كما تمّ تصحيح المقياس. وقد روعي في الدراسة التطبيق الصارم للمعايير المستخدمة في الدراسة الميدانية.

يظهر من النتائج أنّ نحو ثلثي أفراد العينة ينحصران ضمن الفئات الشابة، وهناك تباين في حجم الجماعات التي تمثلت في هذه الدراسة، من المصرية، والسورية، والباكستانية، والبنغالية، ومعظم أفراد العينة متزوجة، وأقل من نصف أفراد العينة عائلاتهم تسكن معهم في أماكن وجودهم. وأنّ أفراد العينة ضمن الطبقة المتوسطة اقتصادياً، والمتدنية اجتماعياً. كذلك مضى على وجود أفراد العينة فترة زمنية طويلة في الأردن، ممّا يعني أنّ هناك تفاعلاً مع ظرفي الزمان والمكان، أنتج واقعاً حوارياً وتعاقدياً يقوم على التفاعل والتبادل المشترك. وهناك أكثر من نصف أفراد العينة يشعرون بالرضا

عن معيشتهم في الأردن، ويتبادلون الزيارات مع الأردنيين ولديهم أصدقاء من الأردنيين، وحتى هناك أصدقاء منهم مقربون أيضاً، ومع ذلك فإنّ الجماعات العاملة في مجتمع الدراسة ترغب في بناء علاقات خاصة مع أبناء جنسيتها، بحكم الهُوية الوطنية المشتركة. وهناك أكثر من نصف أفراد العينة يشعرون بالاحترام والتقدير من المواطنين الأردنيين.

وأظهرت النتائج أنّ علاقة المواطن مع المقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، ارتبطت بقيمية المعاملة المتبادلة بدرجة متوسطة (3.00)، بحيث لا يشعر المُقيم بفوقية المواطن وتعاليه، وكذلك تبنى العلاقة بينهما على الثقة المتبادلة، والاحترام المتبادل بدرجة مرتفعة، وكذلك على المصداقية، والترحيب بدرجة متوسطة. كما ارتبطت العلاقة بينهما بقيمية الحوار المتبادل بدرجة متوسطة (2.95)، تقوم على المناقشة والإصغاء والاهتمام بدرجة مرتفعة، وكذلك تقبل الاختلاف بصدر رحب، والشكر والعفو بدرجة متوسطة، فضلاً عن تقديم الاعتذار عند الخطأ، والتحلي بالصبر وسعة الصدر بدرجة منخفضة.

وظهرت قيمية التواصل المتبادل بدرجة متوسطة (2.97)، وتمثلت بتبادل المواطن مع المُقيم الأردني: التودد في الطلب، ويتحدث معه بصوت هادئ بدرجة مرتفعة، كما يعامله بحسن نيّة وصفاء قلب، ويبادله الحديث بابتسامة ووجه مشرق، وكذلك ينتقي الكلمات الطيبة في الحديث بدرجة منخفضة. وجاءت تعاقديّة المصلحة المتبادلة بينهما، كما تتجسد في موقف المقيمين، بدرجة مرتفعة(3.02)، تمثّلت بتبادل الهدايا في المناسبات المختلفة، وصون الحقوق بدرجة مرتفعة، والالتزام بتنفيذ ما اتفق عليه، وكذلك طلب الحقوق دون تردد، واعتبار علاقات التبادل بينهما محلّ احترام وتقدير بدرجة متوسطة.

كذلك أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات أفراد العينة، تعزى إلى أثر متغيرات: السن، والحالة الاجتماعية، وإذا كنت متزوجاً هل عائلتك موجودة في الأردن؟ وإذا كنت بمفردك بالأردن هل تسكن مع أشخاص من جنسيتك؟ ومتغير الدخل، والمستوى التعليمي، وهل أنت راضٍ عن معيشتك في الأردن؟ ومتغير إلى أيّ درجة تتبادل الزيارات مع الأردنيين؟ وكم عدد أصدقائك من الأردنيين؟ وكم عدد أصدقائك المقربين من الأردنيين؟ وهل لديك علاقات أكثر من أبناء جنسك أو من الأردنيين؟ كما يظهر من النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى

أثر متغير الجنسية، وجاءت الفروق لصالح كل من السورية والبنغالية، وبين السورية والباكستانية وجاءت الفروق لصالح السورية، وكم سنة مضى على وجودك في الأردن؟ وجاءت الفروق لصالح (أقل من 5 سنوات). وإلى أيّ درجة تشعر باحترامك وتقديرك من الأردنيين؟ وجاءت الفروق لصالح الكل بدرجة كبيرة.

كما يظهر من النتائج كيف أنّ قيمية المعاملة المتبادلة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، تتجسد في موقف المقيمين، وتؤسس لإشباع الحاجات التي يحتاج إليها الطرفان في إطار تعاقدية المصلحة المشتركة. وقد يعتمد تبادل السلع والخدمات والمنافع الماديّة والاجتماعية على عمليات تناوب أو تبادل عادل للخدمات أو المنافع. لذلك ارتبطت قيمية التواصل المتبادل بين المواطن والمقيم، كما يراها المقيمون، بقواعد عامة للمراقبة أو المحاسبة الذاتية أو الاجتماعية، حتى يخرج السلوك المتبادل منسجماً مع قواعد الأدب والأخلاق العامة. ومن ثمّ فإنّ التبادل الاجتماعي قد لا يكون مُركّزاً أو دقيقاً كما يفعل التبادل الاقتصادي المرتبط وجودياً بالمال أو الهدايا. وقد تعمل الانطباعات المسبقة عند تقديم المقيم نفسه للمواطن، على تهيئة مناخ التبادل بشكل أكثر فاعلية.

كذلك يظهر من النتائج، أنّ المقيم يسعى من خلال قيمية المعاملة المتبادلة مع المواطن إلى تقديم نفسه للمواطن كشخص يسعى للحصول على منافع، مقابل تقديم المنفعة أو المكافأة بالمثل. ولهذا فإن التوقعات المسبقة تعد مهمة لطرفي التبادل، بهدف الحصول على المنافع أو العائد من السلوك المتبادل بينهما. ورأينا من النتائج كيف يسعى المُقيم من خلال تعاقدية المصلحة المتبادلة إلى الظهور أمام المواطن بمظهر يتلاءم مع حجم الفوائد المتوقعة، على أساس ما يقدمه مدفوعاً بعائد متوقع من قبل المواطن، فيسعى للحصول عليها عبر الدخول معه في عملية تبادل تقوم على تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر على أساس مبدأ المنفعة.

ونرى من النتائج أيضاً، أنّ المقيم في المجتمع الأردني يقدم الولاء والطاعة للمواطن خوفاً على مصدر رزقه، فقد أشارت البيانات الكيفية إلى مقولة صدرت عن الكثير من الحالات مثل: (احنا عايزين ناكل عيش)، وبالمقابل فإنّ المكانة الاجتماعية القوية للمقيم قد تحميه من عواقب خطر تغول المواطن على حقوقه. لذلك فإنّ التبادل بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني حسب موقف المقيمين، يرتبط أساساً بطبيعة

المصلحة المتعاقدة بينهما، فلمّا كانت العلاقة تقوم على "السيطرة والخضوع"، فقد فرض صاحب القوة نفسه على الآخر فاقد القوة، لتقديم "الولاء والطاعة" قبل مغادرة موقف التبادل. أي أن عمليات التفاعل بين المواطن والمقيم في مجتمعنا الأردني، أسست وجودياً في مجتمع الدراسة لتشكيل مكانات وأدوار وحقوق وواجبات ومصادر قوة وسلطة متباينة، على إثرها يشكل وجودياً قنوات من التفاعل والعلاقات البينية، ترتبط بشرعية الموقف والتنظيم، وهذا الواقع التفاعلي والعلائقي فيما بينهم يحمل بذوراً للتغير والتوتر والصراع. كما أنّ المقيم إذا كانت مكانته الوجودية غير مستقرة، ويشعر أنّ المواطن يمتلك القوة أو النفوذ، فقد يدرك أنه قد لا يستطيع الحصول على الفائدة من تبادل السلع والخدمات الاجتماعية معه، وقد ينسحب من موقف التبادل حفاظاً على مكانته المستقبلية. أيّ أن المقيم في مجتمع الدراسة ينظر للتبادل مع المواطن الأردني كسوق للتفاوض، يجعله قادراً على الاختيار من بين البدائل المتاحة، وسعياً لتحقيق العوائد وتعظيمها، وتقليل الخسائر أو الأضرار، لذلك استمرت التفاعلات بين المواطن والمقيم في مجتمعنا في إطار حاجة كل طرف إلى الخدمات التي يقدمها للآخر، وهنا تمكن المقيمون الباكستانيون في غوري المزرعة والصافي من تقمص دور المواطن، من حيث الاستجابة لطلباته، والتصرف بناء على ظروفه وإدراكه لها، وقد نجح المقيم هنا في الدخول في علاقة مع المواطن لتحقيق عائد متوقع، ولتلبية حاجات الطرف الآخر. ولهذا رأينا كيف يسيطر المقيمون الباكستانيون في الأغوار الجنوبية على أنشطة الزراعة. ورأينا كيف أن المقيم البنغالي أخفق في الدخول في علاقة مع المواطن، لاختلاف البنية الثقافية والاجتماعية بينهما، ورأينا كيف تتوقف في بعض الحالات عمليات التبادل أو تستمر من دون عائد يمكن الحصول عليه، وبناء عليه قد يحاول الطرف الذي يشعر بالغبن أو الظلم معاقبة الآخر في أثناء علاقات التفاعل في مجتمع الدراسة.

ويظهر من النتائج أنّ قيمية المعاملة المتبادلة وقيمية الحوار المتبادل بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، انحصرت وجودياً عبر علاقات الصداقة والحب والتقدير والثقة والمتبادلة، وأنّ المساواة بين مكانة المواطن والمقيم مادياً واجتماعياً قد تؤسس لبناء تبادل مشترك فيما بينهم حيثما جمعتهم المواقف، فقد تكون مكانة المقيم المادية أعلى من المواطن، لارتباطه مهنياً بالعمل الزراعي ليس كعامل بل كمسهم في

الإنتاج والربح، وهذا ما يعرف المشاركة "بالعوائد المتأتية" من المحصول أو الإنتاج المتوقع بيعه، وأن هذه المساواة بين المواطن والمقيم في المكانة والدور قد تؤسس لعلاقات تقوم على "المحبة والمودة" بعيداً عن "التجاهل أو التهديد". وهذا بلا شك يُعدّ أساساً لنجاح العلاقة المتبادلة فيما بينهم. وهناك نسبة معينة من المواطنين أو المقيمين لا يهتمون بالمعايير التقليدية لبناء العلاقات، وهم بلا شك قد ينظرون إليها من زاوية "المنافع المتأتية"، كما هو واضح من المقابلات المعمقة التي أشارت إلى أنّ تعاقدية المصلحة المتبادلة تقوم على أساس مبدأ (هات وخذ). أيّ أن العلاقة بين المواطن والمقيم، عبارة عن استثمار يحمل في طياته عائداً متوقعاً من المواطن، وتتضمن الالتزام بتقديم الخدمة مقابل الحصول على المنفعة، وعلى هذا الأساس، فهي علاقة ثقافية واجتماعية ترتبط وجودياً بمعايير الالتزام، والثقة، والأداء، والعدالة، والقبول الاجتماعي.

ورأينا من النتائج أنّ علاقات التبادل بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يراها المقيمون، قامت في مناحٍ حياتية أخرى، وكذلك على قيمية الحوار والتواصل المتبادل فيما بينهم، فقد يكسب المواطن أكثر من المقيم، وقد يكسب المقيم أكثر من المواطن، وقد يكسب المواطن ويخسر المقيم، وقد يكسب المقيم ويخسر المواطن. أيّ أنّ العلاقة غير المستقرة أو المتوازنة بين طرفي التبادل تؤسس أو تعرض أحدهما للخسارة أكثر من الآخر الذي يكسب المنافع. لذلك فإنّ المقيم الذي يحظى بالحب والتقدير من المواطن يحتمل أن يحصل على "قيمة من التبادل"، ويقدم نفسه للآخرين على أنه "منضبط وملتزم بقواعد" عمليات التبادل (الالتزام، والثقة المتبادلة، وأداء المسؤولية، والعدالة). وقد يعتبر التفاوت في القوة والسلطة بين المواطن والمقيم، مصدراً لتشكيل الاستغلال، وفي هذه الحالة رأينا كيف تتحالف العمالة المصرية كجماعات في مناطق وجودها، والعمالة الباكستانية في أماكن وجودها، لمنع الاستغلال، بمعنى أن "المواقف الضعيفة" عند التنظيم تؤسس لنواة وجودية لمنع الاحتكار أو الاستغلال، وقد تؤدي القواعد الثقافية والقانون الأردني دوراً في منع الاستغلال أو تغوله، ولكن في حالات معينة تم تأسيس واقع وجودي مع الزمن، وخاصة لدى العمالة المصرية والباكستانية لتشكيل معيارية وضع قائم تتضمن الاستغلال وتحكم المقيم في السلع الزراعية المسيطر عليها في غوري الصافي والمزرعة، وبهذا أصبح احتكار هذه السلع مصدر قوة لهم وتحكم في تلك المناطق.

ويظهر من النتائج، أنّ المُقيم يحاول بناء تبادل اجتماعي مع المواطن يقوم على "الاحترام والتقدير" للحصول على الثقة (التوكيل أو الضمان) بشكل مستمر، أفضل من "المكاسب المادية الآنية" التي قد تنقطع مع انتهاء المواقف. ومن ثم فقد يبدأ التبادل الاجتماعي في حدوده الدنيا من قيمية المعاملة المتبادلة والحوار المتبادل، إلى أن تتطور العلاقة نحو تعاقدية المصلحة المتبادلة، وهذا الأمر بلا شك، يؤسس لبناء ثقة متبادلة أكثر فاعلية مع الزمن تقوم على الالتزام بشروط العقد المبرم فيما بينهم عرفياً. وهذا فعلاً ما أشار إليه "بيتر بلاو": يقوم على أساس "التبادل بالمثل"، حيث يبدأ من حدوده الضيقة، ثمّ يتسع رويداً رويداً حتى يرتبط الطرفان معاً في قنوات مشتركة من الثقة الواسعة، التي تقوم على مبدأ احترام "المصلحة الشخصية" لكل منهما، وهذا بلا شك مع الزمن قد يوسع من المعاملة المتبادلة لتشكيل قنوات واسعة من الثقة المتبادلة التي قد تتشعب وجودياً نحو مصالح أوسع لصالح الطرفين.

ويظهر من النتائج، أنّ تعاقدية المصلحة المتبادلة بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما تتجسد في سلوكيات المقيمين التي تؤسس مع مرور الزمن لقيام جسور من المصداقية والمحبة والثقة والتعاون والتكامل، وربما يؤسس هذا الواقع بناء على نزعة المقيم للدخول في علاقة مع المواطن بعيداً عن "الانعزالية أو الانسحابية"، ومن ثم فإنّ المواطن والمقيم قد يسعيان إلى الحصول على "عوائد التبادل" بطريقة عادلة، تقوم على أساس تعظيم "المصلحة الشخصية المشتركة"، من خلال مبدأ أنّ الكل يكسب والكل يخسر، وهذا بلا شك يُولد مع الزمن الثقة والاحترام المتبادل فيما بينهم. لذلك فإنّ فشل المقيم بالدخول في عملية تواصل مع المواطن قد يعرض هذا "عمليات التبادل للخطر أو الانتهاء"، وقد يُحرم من السلع والخدمات، بسبب عدم التكيف مع آليات التبادل وشروطه.

وكذلك يظهر من النتائج أنّ المقيم إذا حصل على مكافأة من المواطن فإنه قد "يكرر الفعل" الذي قام به، ومن ثم فإنَّ المعاملة المتبادلة ارتبطت "بالتوقعات"، التي استحضرت من التخيلات والتصورات قبل الدخول في عمليات تواصل متبادل، فكلما استحضر المقيم تخيلاته وتصوراته عن التزام المواطن في "تقديم المكافأة" له دون نقصان، كرر المقيم عمليات التواصل المتبادل معه في المعاملة والحوار لاحقاً. وعلى

هذا الأساس رأينا من النتائج أنّ المقيم ربط عمليات التواصل مع المواطن بمستوى القيمة التي حصل عليها سابقاً من عملية التبادل، ومن ثم يظهر أنّ بعض أفراد العينة الكمية كان مستاءً من المعاملة المتبادلة مع المواطن، لأن المكافأة التي حصل عليها لم تكن متوقعة، ولهذا كان موقفه من المواطن سلبياً أو غاضباً، والبعض الآخر كان سعيداً من المكافأة التي منحت له مقابل الخدمة التي قدمها. ومن منظور "الاختيار العقلاني" فإنّ المقيم قد يخضع معاملته المتبادلة، وكذلك حوار أو تعاقد المصلحة إلى "حسابات دقيقة حسب معايير الكلفة"، أيّ يحسب كم يمكن أنّ يستفيد، وكم يمكن أنّ يخسر، وعليه يظهر من النتائج أن هناك ارتباطاً لعلاقات التبادل بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما يعكسها موقف المقيمين، بالقيمة أو المنفعة التي يسعى إليها كل منهم من خلال عمليات التبادل الاجتماعي.

إضافة إلى ذلك، يظهر من النتائج، أنّ المقيم في المجتمع الأردني قد يلجأ إلى العمل على زيادة المكافأة التي حصل عليها من المواطن من خلال "تخيل القيمة السابقة" التي حصل عليها، والعمل على اختيار عقلاني للحوار والمعاملة المتبادلة بهدف الحصول على "قيمة اجتماعية مضاعفة". وتبين النتائج أنّ المقيم قد يشعر بالظلم بسبب صعوبات العيش والظروف الصعبة أو اليائسة التي يتعرض لها من حيث: الإقامات، ورخص القيادة، وتسجيل السيارات باسمه، وتدريس أولاده في المدارس الأردنية، فهذا الواقع يُشكل لديه شعوراً بالإحباط والتوتر والانزعاج (وهذا ما أشارت إليه البيانات الكيفية من حالات من قبل العمالة الباكستانية)، وكذلك في حالة غياب "العدالة التوزيعية" للسلع والخدمات والعواطف والحقوق والامتيازات، في البلد المضيف، فقد يشعر المقيم بالغضب أو التوتر. ومن هنا تأتي أهمية "إدراك المقيم" للقواعد العامة التي تحكم علاقته التبادلية مع المواطن ومع مؤسسات تنظيمية يتعامل معها المقيم في بلد المواطن، وقد يدرك المقيم أن "الكلفة" التي كانت محلاً للحوار المتبادل أو التواصل المتبادل لا تساوي القيمة التي حصل عليها من احترام أو تقدير أو ثقة أو امتيازات، ومن ثم فإنّ "عدالة التناوب والتوزيع" قد تقترن اقتراناً وجودياً مع القيمة التي حصل عليها، مقابل الجهد المقدم أو المبذول لذلك.

لذا فإنّ "القيمة" التي حصل عليها المقيم من المواطن في المجتمع الأردني، ترتبط وجودياً بطبيعة "القبول والتكيف الاجتماعي" مع القواعد العامة التي تحكم

عمليات التبادل، وعلى هذا الأساس يتصرف المقيم مع المواطن بأسلوب قد يمكنه من الحصول على القيمة التي يسعى إليها من "احترام ومحبة وترحيب وثقة". ومن ثم فإنّ المقيم الذي يسكن في منطقة المواطن، ويدخل معه في علاقات تفاعل مستمرة، قد يتشكل لديه مع الزمن قنوات من التواصل والقبول والترحيب المشترك، وعليه فإن "الترحيب بالمقيم" في منطقة المواطن قد تجعل من "ظروف التبادل" أكثر وجوبية ووجودية، أيّ أنّ "الموقع الجغرافي واللغة والعادات والتقاليد المشتركة" قد تفرض على المقيم التواصل في عمليات تبادل مع المواطن، وهذا ما لمسته الدراسة واقعياً من "العمالة الباكستانية" الذين انصهروا وجودياً مع طبيعة المنطقة وتاريخها، من حيث العادات والتقاليد واللغة والرموز والإشارات، في حين سبب "الغباء الرمزي" لدى "العمالة البنغالية" في انقطاع أو انعدام التواصل مع المواطن أينما جمعته المواقف، لذا فإنّ التكيف والقبول الاجتماعي يرتبطان معاً بطبيعة المقيم وقدرته على التواصل مع المواطن، وخلق جو مناسب من الحوار والتفاعل المشترك. ويمكن أنّ يعتبر هذا القبول الاجتماعي من قبل المواطن عبارة عن "سلعة" يقدمها للمقيم إذا تمكن من كسب عواطفه أو رضاه لتقديم "القيمة أو العائد المتوقع".

ويظهر من النتائج أنّ العلاقة التبادلية بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، كما تتجسد في سلوكيات المقيمين، تنتج "مشاعر عاطفية"، عندما يكون هناك "عدالة في التوزيع التبادلي" مبنية على الحب والمودة والثقة، وهو بلا شكل يعزز لبناء "علائقي عاطفي"، يبنى على "التعاون والتكامل والتعاون والالتزام". وعلى هذا رأينا من النتائج كيف استطاع الكثير من أفراد العينة تجسير علاقات التبادل مع المواطن في إطار "المحبة والاحترام والتقدير"، كما أن المعاملة المتبادلة وقنوات الحوار المتبادل جعلتهم يستمرون معاً في بناء علاقات مصلحية مشتركة تقوم على "تعاقدية المصلحة، كتقديم الهدايا" لبعضهم بعضاً في المناسبات، وقد رأينا من البيانات الكيفية كيف انتشرت العلاقات التبادلية بين المواطن، وتكثفت نحو بناء مشاعر إيجابية كالشعور بالسعادة والاستقرار. ورأينا من البيانات الكيفية كيف استمرت العلاقات التبادلية لفترات طويلة على الاحترام والثقة المتبادلة. ومن هنا نرى أنّ الاختيار العقلاني لأطراف التبادل يسمح للمواطن والمقيم في مجتمع الدراسة، كما يراها المقيمون، بإجراء حسابات دقيقة وفقاً لمعايير الكلفة، والبدائل، والربح، والخسارة، قبل الدخول في عمليات تبادل تناوبي مشترك.

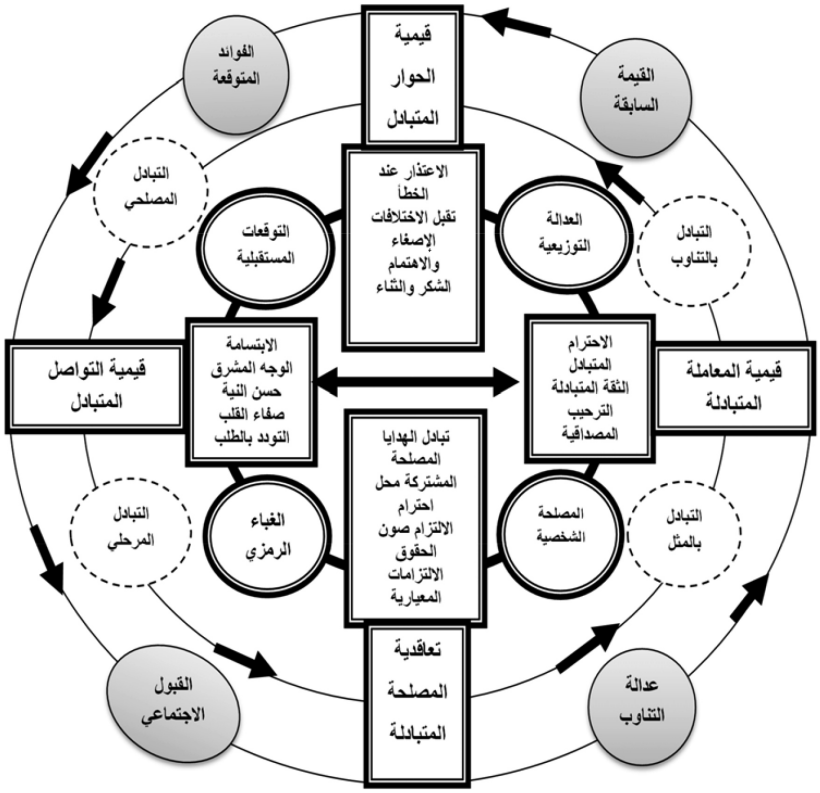

شكل 8: مؤشرات العلاقة بين المواطن الأردني والمقيم في ضوء مبادئ التبادل وأوجهه وافتراضاته

من نتائج الدراسة تنطلق الاستنتاجات العامة الآتية:

أولاً: وجود المقيمين من جنسيات مختلفة في الأردن، عَمِل على تهجين مجتمعنا بثقافات مختلفة من حيث اللغة والعادات والتقاليد والأعراف، وهناك من الجماعات الوافدة مَنْ تفاعلت مع ثقافة الوطن، وهناك مَنْ عاشت في عزلة أو اغتراب وجودي عن الجماعات الوطنية. ولكن طول فترة الوجود للمقيم في الأردن عمل على إيجاد توقعات متبادلة بين المواطن والمقيم في مجالات مختلفة. وهناك منها المصرية والسورية التي تتشارك مع منظومتنا الثقافية في العادات والتقاليد والمصير المشترك، وهناك منها الباكستانية والبنغالية التي تتشارك مع منظومتنا الثقافة في الدين والقيم الإنسانية.

ثانياً: إنّ دراسة مؤشرات العلاقة بين المواطن والمقيم واقعياً وميدانياً، في المجتمع الأردني، كما يعكسها المقيمون، هي دراسة للسلوك أو الفعل الاجتماعي الذي يتم في سياق عمليات التفاعل بين الذوات المتفاعلة، حيثما جمعتهم المواقف. وقد يساعد وجود العلاقات بين المواطن والمقيم على بناء التفاعلات والتعابير الوجدانية المشتركة، التي تشكل مع الزمن جماعاتٍ ومؤسساتٍ ونُظماً اجتماعية ذات بنية أساسية لجماعة العمل في الأردن. وهذا التفاعل والتبادل مع الزمن قد يبلور مجموعة من قواعد السلوك العامة التي تنظم أفعال المواطن والمقيم حيثما جمعتهم المواقف.

ثالثاً: إنّ جماعات العمل تمتاز بالتجانس في القيم والمعايير والتوقعات التي قد تختلف باختلاف الجنسيات، إذ تمتلك كل جماعة توقعات تعكس هويتها الوجودية ومشاعرها الوطنية؛ لأنّ كل جماعة تمتلك تراثاً، وعادات، وتقاليد، وتوقعات، وتاريخاً مشتركاً، بيولوجياً، ووطنياً، وموضوعياً، وذاتياً، من حيث العادات والتقاليد، والاهتمامات، والعواطف، والأبنية الثقافية، والخبرات والتجارب والمعارف، التي تعكس الصورة النمطية الوطنية لتلك المجتمعات. وعندما تتفاعل هذه الجماعات مع بعضها بعضاً يتشكل مع الزمن تصور عام أو ما يعرف بـ "الدور المعمم" (المصطلح للعالم جورج ميد)، الذي يُبنى على المصالح والمواقف المشتركة، ويستطيع كل عضو داخل الجماعة أن يفهم الآخر بناءً على الصور العقلانية التي تشكلت من مواقف التفاعل. وقد يُبنى التصور العام على القبول والرفض والحب والكره، وردود الفعل والتأثير والاستجابة نحو المصالح والموضوعات. أي أنّ هذه المكونات الوطنية لا تنفصل أو تنفك عن العادات والتقاليد والمشاعر والعواطف والمعتقدات والمثل. وكلما كان التصور العام مشتركاً وواضحاً وعقلانياً تلاقت الجماعات على موضوع واحد مشترك. ومع التفاعل المستمر بين المواطن والمقيم تتشكل الاستعدادات للاستجابة، بناء على ردود فعل مشترك، حول الأفكار، أو المواقف، أو الحقوق والواجبات. وقد يحتاج الفرد داخل الجماعة إلى الحافزية التي تدفع سلوكه بشكل مستمر، بحيث يخضع بين الحين والآخر لعمليات تقويم، من أجل الاستجابة لموضوعات معينة.

رابعاً: بات المجتمع الأردني مع وجود الجماعات العمالية فيه متعدد العادات والتقاليد والسلوك، وإذا ما نظرنا إلى العمالة الوافدة فإننا نرى وجوداً مصرياً أكثر من النصف يُسهم في عمليات التنمية في قطاعات اقتصادية مختلفة في مناطق الأغوار الشمالية

والوسطى والجنوبية. ومن الطبيعي أن تبلور جماعات العمل السورية الباكستانية والبنغالية علاقات تفاعلية مع المواطن، وتؤدي إلى علاقات تحمل معها مكونات تاريخية واقتصادية واجتماعية، ربما أسست ظرفياً لبنى تفاعلية وعمليات تبادل مشترك. ويمكن القول إنّ تفاعل جماعات العمل العربية والأجنبية مع المواطن أوجد توقعات مشتركة حول موضوعات متعددة، وتجاوزت حدود التباين في اللغة والثقافة والتاريخ. والجدير بالذكر أنّ الكثير من الجماعات العمالية العربية والأجنبية تتشارك مع الجماعات الوطنية باللغة والتراث والمثل والتاريخ المشترك. ربما هي مكونات أساسية لزيادة مستوى التفاعل فيما بينهم. وعلى الرغم من ذلك إلاّ أنّ التباين في المكانات والظروف الاقتصادية والنشاطات الاجتماعية واختلاف الجماعات أدّى في بعض الحالات إلى العزلة أو الاغتراب التبادلي؛ بحيث أصبحت الجماعات الوطنية والجماعات العمالية تتباين في المصالح والقواعد العامة على اختلاف البُنى المكانية والثقافية نوعاً ما؛ الأمر الذي شكّل مع الزمن توقعات متبادلة قد يكون تحديد ماهيتها في غاية الصعوبة؛ لأن بعض الجماعات العمالية المصرية أو الباكستانية تتفاعل آنياً مع الجماعات الوطنية، ثم تعود لتلتحم من جديد مع هويتها الوطنية؛ مما يشكل هذا مع الزمن توقعات إيجابية وسلبية بين المواطن والمقيم.

خامساً: إذا ما نظرنا إلى عمليات التبادل بين الأردنيين والجماعات العاملة، فإننا قد نجد ارتباطاً لوجود مشترك حول الدين والقيم والعادات والتقاليد واللغة المشتركة، ممّا ساعد هذا على بناء شبكة من العلاقات الاجتماعية التي تقوم على الحبّ والمودة والتعبير الوجداني القائم على التودد والمحبة. ومن الطبيعي أنّ تختلف قيمية المعاملة المتبادلة وتعاقدية المصلحة المتبادلة، وفقاً لاختلاف المكونات الثقافية والتاريخية، بمعنى أنّ تعدد الانتماءات والولاءات قد يؤدي إلى اختلال قيمية المعاملة المتبادلة بين المواطن والمقيم.

سادساً: تشير النتائج إلى أنّ متغيرات السّن والدخل والتعليم لم تؤدِّ دوراً أساسياً في قيمية المعاملة المتبادلة بين المواطن والمقيم. كما تتأثر العلاقات التبادلية بكفاءة المقيم وخبرته والتزامه المهني والأخلاقي في ساعات العمل والحياة الاجتماعية عند التواصل مع المواطن في العمل أو الشارع أو أماكن التسوق. وقد تأثرت التوقعات التبادلية أيضاً فيما بينهم بالظروف السائدة في مجتمعنا، وكذلك بالسياقات الاجتماعية المتعددة، وبالمصالح المتباينة، وعدم وضوح قواعد التبادل المشترك.

سابعاً: يظهر من النتائج أنّ تعاقدية المصلحة المتبادلة وقيمية الحوار المتبادل بين المواطن والمقيم تأثرت وجودياً بالتفاعلات اليومية فيما بينهم، وكذلك بالاشتراك معاً في الثقافة، والدين، واللغة، والانطباعات، والاهتمامات، وتعاقدية المصلحة المتبادلة. فكلما زاد الاحتكاك بين المواطن والمقيم زاد التبادل بينهما، والعكس صحيح. وكلما كان هناك انعزال للجماعات العمالية عن التفاعل مع المواطنين قلّت تعاقدية المصلحة المشتركة. وكلما زاد الدخل لدى الجماعات العمالية زاد الشعور بالاستقرار المعيشي، وزاد التبادل بينهما من جهة، والتبادل كذلك مع المواطن. وكلما انخفض التعليم بين الجماعات العمالية، قلّ التبادل مع المواطن وزاد التبادل بينهما. وكلما شعر المقيم بالظلم والابتزاز من المواطن قلّ التبادل معهم، والعكس صحيح. وكلما زادت العواطف والمشاعر المشتركة بين المواطن والمقيم، زاد التبادل بينهما، والعكس صحيح. وكلما عملت جماعات العمل بجدّ ونشاط وتميزت بالأمانة وابتعدت عن الانحرافات الأخلاقية، زاد هذا من ثقة المواطنين بها وزاد التبادل معها، والعكس صحيح. وكلما كانت جماعات العمل أمينة وخفيفة الظل في التعامل مع المواطن، زاد هذا من اكتساب رضاه والتبادل معه، والعكس صحيح. وكلما كانت الجماعات العمالية غير قادرة على فهم ما تريد من المواطن قلّ التبادل معه، والعكس صحيح. وكلما تعمد المقيم إضاعة الوقت لكسب المزيد من العوائد أو المنافع على حساب المواطن، مع إدراك المواطن بذلك، قلّ التبادل مع المواطن، والعكس صحيح. وكلما كان المقيم معروفاً بأمانته المهنية، والتزامه العملي والأخلاقي، زاد انجذاب المواطن تجاهه، وكذلك زاد تكرار التبادل، والعكس صحيح.

ثامناً: من المتغيرات التي قد تؤثر في التبادل بين المواطن والمقيم، كما يجسدها المقيمون، هو القاسم المشترك فيما بينهم، إذ إن الثقافة والتاريخ المشترك يزيدان من التفاعل المتبادل حيثما جمعتهم مواقف التفاعل. وكلما كانت معاملة المواطن الطيبة للمقيم في العمل والحياة الاجتماعية زاد التبادل بينهما. وكلما زادت تكاليف المعيشة للمقيم زاد هذا من التبادل مع المواطن، لمحاولة كسب المزيد من الفوائد والمكافآت والتغلب على صعوبات العيش. وكلما كانت الجماعات العمالية مرتبطة مع بعضها بعلاقات قرابة، ووجود تفاعلي مشترك، زاد هذا من الحوار المتبادل فيما بينهم، وقلّ التبادل مع المواطن. وكلما زادت المعارف المشتركة للجماعات الوافدة مع الأردنيين، زاد التبادل معهم حيثما جمعتهم المواقف. وهكذا تتأثر قيمية المعاملة المتبادلة بين

المواطن بجديّة المقيم في العمل، وأمانته، وإخلاصه في العمل، ونظافته، وعدم ارتكاب سلوكيات مخلة بقواعد الأدب والأخلاق العامة، وأن يكون مريحاً في التعامل؛ مما قد يزيد هذا من التبادل بينهما، والعكس صحيح.

تاسعاً: ربما تتأثر علاقات التبادل بين المواطن والمقيم، كما يعكسها المقيمون، بمعايير اقتصادية تتحدد في بيئة العمل، كرخص أجورها والتزامها، فكلما كان المقيم مطيعاً، ومخلصاً، وموجوداً في بيئة العمل باستمرار، ومريحاً في التعامل، زاد هذا من التبادل فيما بينهم. أيّ أنّ قيمية المعاملة المتبادلة بين المواطن والمقيم التي تقوم على الأمانة، والمصداقية، والثقة المتبادلة، ورخص الأجور، والعمل بإخلاص، تزيد بلا شك من النشاطات والتفاعلات والتعابير الوجدانية الطيبة. وكلما كانت الجماعات العمالية قريبة عاطفياً ووجودياً من المواطنين، وحيادية في التعامل، ولا تتعمد إثارة المشكلات والبلابل والقلاقل والفتن، زاد هذا من التبادل بينهما، والعكس صحيح. وقد تتأثر قيمية المعاملة التبادلية، وقيمة الحوار المتبادل بين المواطن، بعمل المقيم، واحترامه للعادات والتقاليد، ونظافته، وأمانته، وابتعاده عن الرذائل، ومشاركته المواطن المناسبات الاجتماعية، وعدم النفور من العمل. وفي المقابل فإنّ المقيم في مجتمعنا الأردني يتوقع أن يحصل على مكافأة من المواطن تتناسب مع ما قدمه من جهد، فكلما حصل على أجره من المواطن، واكتسب خبرات جديدة، زاد هذا من التبادل مع المواطن واستمر أو تكرر الفعل لفترات طويلة، والعكس صحيح. وكلما انتاب المواطنَ شعور بالخوف والتوتر من المقيم، قلّ هذا من التبادل فيما بينهم.

عاشراً: يمكن القول إنّ تعاقدية المصلحة المتبادلة بين المواطن والمقيم ترتبط وجوداً وتستمر مع قيم الأمانة والمصداقية والتعامل الحسن. ومن ثمّ فإنّ اختلال العلاقات التبادلية بالنسبة إلى المواطن مع المقيم يؤدي إلى عدم الرغبة في الاستمرار بالعمل مع المقيم؛ فكلما كانت معاملة المواطن للمقيم سلبية قلّ التبادل بينهما، وكلما زاد خوف المواطن من المقيم في إطار العمل زاد من احتمالية قيامه بطرد المقيم أو معاملته بقسوة، أو عدم تقديم تنازلات له في بيئة العمل، أو مجاملات، أو الابتعاد عنه. وقد يضطر المواطن إلى طرد المقيم إذا ظهر منه سلوكٌ مخلٌّ بالآداب العامة. أو قد يضطر المقيم إلى إيقاف عمليات التبادل مع المواطن إذا ظهر من المواطن سلوكيات غير سليمة، كالاستغلال، أو الاستفزاز، أو المماحكة في تقديم الأجر، أو الإيماءات والإشارات التي تحمل معانيَ

غير سليمة، وغيرها. وهنا تنقطع فواصل التبادل فيما بينهم. كما أنّ عدم انتماء المقيم إلى البلد المضيف، وشعوره بعدم الاستقرار العاطفي أو النفسي أو الاقتصادي، ربما يُؤدي إلى تدني عمليات التبادل مع المواطن، والعكس صحيح. ومن ثم يظهر من النتائج أنّ المستوى الطبقي المتوسط اقتصادياً، والمتدني اجتماعياً، يؤثر في قيمة المعاملة المتبادلة، وكذلك قيمة الحوار المتبادل، فضلاً عن تعاقدية المصلحة المتبادلة بينهما.

حادي عشر: ربما يؤثر المجال العائلي للمقيم في مستويات العلاقة التبادلية مع المواطن، وكلما شعر المقيم بالرضا عن المعيشة بالأردن وتحسس معاملة المواطن له باحترام، ومعاملة حسنة وطيبة زاد من التبادل بينهما، والعكس صحيح. وكلما التزم المقيم بالعمل بعيداً عن التدخلات في القضايا السياسية والوطنية للبلد المضيف زاد التبادل بينهما، والعكس صحيح. أيّ أنّ التوقعات السلبية أو الإيجابية ربما تؤثر في استمرارية التبادل بين المواطن والمقيم. بالإضافة إلى ذلك فإنّ هذه التوقعات تبنى تصويرياً من مواقف التفاعل فيما بينهم. لذا فإنّ استمرارية التبادل بين المواطن والمقيم ترتبط وجودياً بتوقعات المواطن من المقيم أن يكون نظيفاً وأميناً ومطيعاً، وتوقعات المقيم من المواطن أن يكون محقّاً في إعطاء الأجر على قدر العمل، وفاهماً لظروف المقيم ومشاعره، ومخلصاً أو واضحاً في العلاقة التبادلية، وغير متعالٍ في النظرة والتفاعل؛ لذا فإن عدم شعور المواطن أو المقيم بالأمان والاستغلال يُؤدي إلى تصدع بنية العلاقات التبادلية فيما بينهم.

توصيات الدراسة

إن النتائج التي توصلت إليها الدراسة قد تُعدُّ ركائز موضوعية ينبغي الالتفات إليها عند وضع سياسات التشغيل، والعمالة، سواء الوطنية أو الوافدة. وبالاستناد إلى ما سبق، توصي الدراسة بما يلي:

1 - أن ترتكز "قيمية المعاملة المتبادلة" بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني على الترحيب، والمصداقية، والثقة المتبادلة، والاحترام المتبادل.

2 - أن تقوم "قيمية الحوار المتبادل" بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني على تقبل الاختلافات بصدر رحب، والتحلي بالصبر وسعة الصدر عند المناقشة في الموضوعات، وعدم التردد في تقديم الشكر عند الاستحقاق.

3 - أن تبنى "قيمية التواصل المتبادل" بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني على تبادل الكلمات الطيبة، والمحادثة بصوت هادئ، وتبادل التودد في الطلب.

4 - أن تستند "تعاقدية المصلحة المتبادلة" بين المواطن والمقيم في المجتمع الأردني، إلى الاحترام والتقدير، وصون الحقوق المتبادلة بينهما، وطلب الحقوق دون تردد.

5 - ضرورة حصر قوة العمل في الأردن على أساس مبدأ العرض والطلب، وأنّ يكون هناك عدالة في توزيعها جغرافياً، وكذلك التنسيق بين الجهات الوطنية كافة للاستفادة منها اقتصادياً واجتماعياً، وتطوير مستوياتها الكميّة والنوعية، باستقطاب أيدٍ عاملة مدربة ومتعلمة.

6 - تشجيع العمالة الوطنية على العمل اليدوي، بفتح مراكز للتدريب المهني والكليات الصناعية والتجارية والتقنية والإدارية حتى ترفد المجتمع بالكفاءات الوطنية.

7 - الاعتماد على العمالة الوطنية في مشروعات التنمية الشاملة، وأن تسير العمالة الوافدة في إطار جوانب اقتصادية وسياسية واضحة بعيداً عن الأنانية والاستغلال.

8 - رسم صورة وطنية واضحة لكيفية التعامل مع المقيمين لجعلهم يعيشون بأمان في إطار العيش المشترك، ليسهموا في عمليات التنمية والتخطيط.

المراجع

آل خليفة، فاطمة. (2000). اختلال هيكل العمالة في دولة الكويت. *المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 20*(2)، 43-77.

بركات، حليم. (1998). *المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي*. (ط.2)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بلاو، بيتر. (1961). *البيروقراطية في المجتمع الحديث. ترجمة إسماعيل الناظر ومعد كيالي*، بيروت: دار الثقافة.

أبو السندس، جهاد. (2000). *أثر العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة النيلين، السودان.

أبو القاسم، تهاني محمد. (2010). إعادة تأهيل العمالة في البيئة المصرية والتكامل بين الدول الاسلامية في مواجهة البطالة. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، جامعة حلوان، *2*، 229-268.

أبو ليلى، يوسف. (2003). المشكلات الصحية للعمالة العربية الوافدة في الأردن: دراسة ميدانية على عينة في مدينة عمان. *أبحاث اليرموك- سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، جامعة اليرموك، *19*(4أ)، 1850-1939.

أبو ليلى، يوسف. (2004). الواقع الاجتماعي للعمالة العربية الوافدة في الأردن: دراسة على عينة في مدينة عمان. *أبحاث اليرموك- سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 20*(1أ)، 30-70.

التابت، عائشة. (2011). *النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة* (ط.2). القاهرة: منظمة المرأة العربية.

تيرنر، جوناثان. (1999). *بناء النظرية الاجتماعية*. ترجمة محمد سعيد فرج. منشأة المعارف.

جدنز، أنتوني. (2002). *مقدمة نقدية في علم الاجتماع*. ترجمة أحمد زايد وآخرون، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية.

الحربي، نعيم. (2011). *العمالة الوافدة وعلاقتها بالجريمة من حيث أسبابها وأنواعها في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية في السجن العام بمدينة جدة* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة مؤتة، الأردن.

حمد، صبري محمد. (2005). القوى العاملة في سلطنة عمان وسياسة التعمين. *مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية*، جامعة المنوفية، *9*، 135-205.

الحوراني، محمد. (2010). *تأويل الاستغلال في نظرية علم الاجتماع*. مجدلاوي للنشر والتوزيع.

الحوراني، محمد. (2015). إعادة إنتاج الهوية الإثنية في المجتمع الأردني: تطبيق نظرية التشكيل، *مجلة العلوم الاجتماعية*، الجامعة الأردنية، *8*(3)، 449-471.

دائرة الإحصاءات العامة. (2019). *الأردن بالأرقام لعام 2018*. مطابع دائرة الإحصاءات العامة.

الدوحاني، عبد الحميد سالم. (2015). *تأثير العمالة الوافدة على تزايد معدلات الجريمة في المجتمع العماني* [رسالة ما جستير غير منشورة]. جامعة مؤتة، الأردن.

الرأي الأردني. (أغسطس 2021). *مشكلة العمالة الوافدة. الهاجس الأول لمزارعي الأغوار*. المصدر: http://alrai.com/article/10437459

الرمضان، محمد علي. (2009). التحول الديموغرافي في دولة الكويت ونافذتها الديموغرافية، *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، جامعة الكويت، *35*(134)، 61-99.

زاد الأردن الإخباري. (2021). *العمالة الوافدة تسيطر على 90% من القطاعات الاقتصادية*. المصدر: http://www.jordanzad.com/print.php?id=42604

زايتلن، إرفنج. (1989). *النظرية المعاصرة في علم الاجتماع*، دراسة نقدية. ترجمة محمود عودة وإبراهيم عثمان. دار المعرفة الجامعية.

زايد، أحمد. (1984). *علم الاجتماع، النظريات الكلاسيكية والنقدية*. دار الكتب المصرية.

زيادة رانية خليل (2003). *العوامل المؤثرة في إحلال العمالة الوطنية السعودية محل العمالة الأجنبية: دراسة تطبيقية على قطاع المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الأردنية.

السعايدة، جميل، وخليفات، يوسف، والظواهرة، أشرف. (2010، إبريل). *العمالة الوافدة تحكم القبضة على العمل الزراعي في وادي الأردن*. المصدر: https://www.addustour.com/articles/666729

الشرايدة، عاهد. (2013). *حقوق العمالة الوافدة بالأردن: تقييم نقدي* [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الأردنية.

الشريدة، خالد. (2002). *العولمة والسعودة: ندوة المجتمع والأمن*. الدورة الثانية، كلية الملك فهد الأمنية.

الضمور، عدنان، والطراونة، هاني، والحمايدة، جمعة. (2018). الجرائم الواقعة على الأشخاص من قبل الوافدين في الأردن، *مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، 45*(4) ملحق (1)، 22-205.

الطراونة، منصور. (2005، أكتوبر). *العمالة الوافدة تحتكر زراعة الموز في الأغوار الجنوبية*. المصدر: https://www.addustour.com/articles/727226

الظواهرة، أشرف. (2007، إبريل). *العمالة الوافدة تتنقل من عمل لآخر دون التزام بعقودها، ومزارعو الأغوار الشمالية يطالبون العمل بإجراءات بحق المخالفين*. المصدر: https://www.addustour.com/articles/862559

العتوم، وجدان حسن. (2003). *أثر إحلال العمالة الوافدة بعمالة أردنية على واقع مشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني* [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الأردنية.

عثمان، ابراهيم. (2008). *النظرية السوسيولوجية المعاصرة*. دار الشروق للنشر والتوزيع.

عريقات، حربي محمد. (2002). *البطالة في الأردن: واقعها والآفاق المستقبلية لحلها*، اتحاد غرف التجارة والصناعة - مركز البحوث والتوثيق، *23*(91)، 67-99.

العزام، عبد الباسط عبد الله. (2022). *علم اجتماع التنظيم*. مكتبة مراد للتوزيع.

العضايلة، هشام. (2020، يوليو). *الكرك: نقص العمالة الوافدة يتسبب بتضرر قطاعات اقتصادية*.

علام، اعتماد، وآخرون. (1995). *التحولات الاجتماعية وقيم العمل في المجتمع القطري*. مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة.

عمر، معن خليل. (1978). *نقد الفكر الاجتماعي المعاصر*. مطبعة النجاح الجديدة.

العنزي، عبدالرحمن خلف. (2008). الأساليب الأمنية الحديثة في مواجهة جرائم العمالة الوافدة بدولة الكويت : دراسة ميدانية. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، جامعة الكويت، *34*(131)، 43-93.

الغريب، عبد العزيز، (2006). الشباب والعمل: دراسة لإشكالية السعودة والبطالة وتحدياتها وآثارها الاجتماعية والأمنية. *مجلة البحوث الأمنية*، *15*(33)، 171-210.

فرجاني، نادر. (2001). *العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي*. المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربية.

فضل الله عرفة قاسم .(2016). *أثر العمالة الوافدة على الأسر السودانية الواقع والحلول: دراسة تطبيقية بمحلية الخرطوم*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة أم درمان الإسلامية.

فهمي، محمد، (2016). *انعكاسات العمالة الوافدة على الهوية الخليجية*. (ط.1). دار الكتب والدراسات العربية.

قندور، منير، (2017). التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها على قيم العمل في المجتمع الجزائري. *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، *7*(13)، 410–432.

الكاظم، أمينة علي. (1990). *تصورات القطريين لخصائص بعض جماعات العمل الوافدة إلى المجتمع القطري*: دراسة ميدانية على عينة من مدينة الدوحة [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة عين شمس.

الكرايمة، ميساء أحمد. (1999). *الخصائص التعليمية والمهنية للعمالة الوافدة في الأردن: دراسة مقارنة* [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الأردنية.

كريب، إيان. (1999). *النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس*. ترجمة محمد غلوم ومحمد عصفور، عالم المعرفة.

كلوب، محمد أحمد. (1999). *الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعمالة الوافدة في لواء الشونة الجنوبية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الأردنية.

الكواري، نورة يوسف. (2016). الهجرة الدولية وآثارها الديموغرافية في دول مجلس التعاون الخليجي دراسة جغرافية تحليلية. *مجلة كلية الآداب*، جامعة طنطا، *29*(2)، 726-772.

ليلة، علي. (1988). *البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا*. القاهرة: دار المعارف.

المتولي، محمد. (2002). أثر سياسة العمالة الوافدة على مرفق الأمن في الكويت. *مجلة البحوث الإدارية*، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية - مركز البحوث والاستشارات والتطوير، *20*(2)، 11-47.

المحيميد، أحمد بن عبد الكريم. (2016). أثر تحولات العمالة الوافدة في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية. *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، جامعة الكويت، *23*(3)، 405-422.

المراشدة، خلود عودة خليفة. (2000). *العمالة الوافدة والجريمة في الأردن لعام 2000*م [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الأردنية.

مهودر، هيفاء نجيب. (2012). العمالة الأجنبية في دولة قطر. مركز *دراسات البصرة والخليج العربي*، *40*(43)، 273-276.

النبلاوي، عايدة، (2014). التحولات الاجتماعية: قيم العمل من منظور تراث لعلم الاجتماع. *مجلة الشؤون الاجتماعية*، *31*(12)، 123–172.

النجار، فريد، (2009). *العمالة الأجنبية في الوطن العربي*. الدار الجامعية.

الهلسة، أيمن، وقبيلات، حمدي، ومحافظة، عمران محمد. (2013). الحماية القانونية للعمال الأجانب في المناطق الصناعية بالأردن. *مجلة دراسات: علوم الشريعة والقانون*، الجامعة الأردنية، *40*(2)، 666-686.

والاس، رث؛ ولف، ألسون. (2010). *النظرية المعاصرة في علم الاجتماع: تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية*. ترجمة محمد الحوراني. مجدلاوي للنشر والتوزيع.

وزارة الداخلية الأردنية. (2021، سبتمبر). لواء الأغوار الشمالية.

وزارة العمل الأردنية. (2021، أغسطس). *توزيع عدد العمال غير الأردنيين الحاصلين على تصريح عمل حسب الجنسية والنشاط الاقتصادي*.

وزارة العمل الأردنية. (2021). *نسبة العمالة الوافدة مقابل العمالة الأردنية في القطاعات المختلفة*.

وطفة، أسعد. (2007). العمالة الوافدة وتحديات الهُوية الثقافية في دول الخليج العربية. *مجلة المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، *30*(344)، 68-86.

وفاء، عبد الباسط. (2017). الأمن الوظيفي في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة لتجربة توطين العمالة الخليجية، *مجلة الأمن والقانون*، أكاديمية شرطة دبي، *25*(1)، 57-122.

Abrahamsson, B. (1970). Homans on Exchange. *American Journal of Sociology*, *76*, 273-285.

Adugna G. (2019). Migration Patterns and Emigrants' Transnational Activities: Comparative Findings from Two Migrant Origin Areas in Ethiopia. *Adugna Comparative Migration Studies*, *7*, 1-5. https://doi.org/10.1186/s40878-018-0107-1.

Arneiro, A., Fortuna, N & Varejão, J. (2012). Immigrants at new destinations: how they fare and why. *Journal of Population Economics*, *25*, 1165–1185. DOI 10.1007/s00148-011-0387-3.

Blau, P. M., & Schwartz J. B. (1984). Cross-Cutting Social Circles: *Testing a Microstructural Theory of Intergroup Relation*. Orlando, Fl: Academic Press.

Blau, P. M. (1964). *Exchange and Power in Social Life*. John Wiley and Sons.

Blau, P. M. (1955). *The Dynamics of Bureaucracy: A Study of Interpersonal Relationships in Two Government Agencies*. University of Chicago Press.

Bock, K. (1963). Evaluation, Function, and Change. *American Sociological Review*, *28*, 229-237.

Cammett, M., & Posusney M. P. (2010). Labor Standards and Labor Market Flexibility in the Middle East: Free Trade and Freer Unions? *Studies in Comparative International Development*, 45:250–279. DOI 10.1007/s12116-010-9062-z.

Cangiano, A. (2014). Migration Policies and Migrant Employment Outcomes: Conceptual Analysis and Comparative Evidence for Europe. *Comparative Migration Studies, 2*(4), 417-433.

Cook, K S., Cheshire, C., Rice, R.W., Nakagawa, S. (1987). *Social Exchange Theory*. Newbury Book.

Cullen, P.P. (2009). Irish Pro-Migrant Nongovernmental Organizations and the Politics of Immigration. *International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations, 20*, 99–128. DOI 10.1007/s11266-009-9084-1.

Ekeh, P. P. (1974). *Social Exchange Theory*: The Two Traditions. Cambridge: Harvard University Press.

Epstein, G. S & Avi, W. (2011). The Why, When, and How of Immigration Amnesties. *Journal of Population Economics, 24*(1), 285–316. DOI 10.1007/s00148-009-0280-5.

Giddens, A. (1987). *Social Theory and Modern Sociology*. Polity Press.

Heath, A. (1976). *Rational Choice and Social Exchange: A Critique of Exchange Theory*. Cambridge: Cambridge University Press.

Holm, A., O'Rourke, B., & Danson, M. (2020). Employers could use us, but they don't": voices from blue-collar workplaces in a northern periphery. *Language Policy*, *19*, 389–416. https://doi.org/10.1007/s10993-019-09513-4.

Homans, G. C. (1950). *The Human Group*. New York: Harcourt Brace Jovanovich.

Homans, G. C. (1958). Social Behavior as Exchange. *American Journal of Sociology*, *63*, 597-606.

Homans, G. C. (1961). *Social Behavior: Its Elementary Forms*. Harcourt, Brace and Word.

Homans, G. C. (1967). *The Nature of Social Science*. Harcourt Brace Jovanovich.

Homans, G. C. (1969). *The Sociological Relevance of Behaviorism*. In Burgess, R & Bushel, D (Eds), Behavioral Sociology. New York: Columbia University Press.

Homans, G. C. (1971). *Commentary. In Turk, H & Simpson*, R (Eds). Institutions and Social Exchange. Indianapolis: Bobs-Merrill.

Homans, G. C. (1974). *Social Behavior: Its Elementary Forms*, Revisted ed. Harcourt Brace Jovanovich.

Jayaram, N., & Varm, D. (2020). Examining the 'Labour' in Labour Migration: Migrant Workers' Informal Work Arrangements and Access to Labour Rights in Urban Sectors. *The Indian Journal of Labour Economics*, *63*, 999–1019. https://doi.org/10.1007/s41027-020-00288-5.

Kraly, E. P., & Hovy, B. (2020). Data and Research to Inform Global Policy: The Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration. *Kraly and Hovy Comparative Migration Studies*, 8, 11. https://doi.org/10.1186/s40878-019-0166-y.

Lawler, E. J. (2001). An Affect Theory of Social Exchange. *American Journal of Sociology, 107*(2), 321-352.

Leitch, D., Ding, Y., & Shanji, S. (2016). Increasing Social Inclusion for the Children of Migrant Workers in Shanghai, China: A Four-Year longitudinal Study of a Non-Governmental, Volunteer-Led, After-School Program. *Frontiers of Education in China, 11*(2), 217–249. DOI 10. 3868/s110-005-016-0016-9.

Marchetti S., Piazzalunga, D., & Venturini, A. (2014). Does Italy Represent an Opportunity for Temporary Migrants from the Eastern Partnership Countries? *Marchetti et al. IZA Journal of European Labor Studies*, *3*(1), 1-8. http://www.izajoels.com/content/3/1/8.

McNevin, A. (2020). Time and the Figure of the Citizen. *International Journal of Politics,* Culture, and Society, *33*, 545–559. https://doi.org/10.1007/s10767-020-09358-4.

Mencutek, Z. S., & Nashwan, A. J. (2021). Perceptions about the Labor Market Integration of Refugees: Evidences from Syrian Refugees in Jordan. *Journal of International Migration and Integration*, *22*, 615–633. https://doi.org/10.1007/s12134-020-00756-3.

Mitchell, J. N. (1978). *Social Exchange, Dramaturgy and Ethnomethodology: Toward A Paradigmatic Synthesis*. Elsevier.

Molm, L. D. (1981). The Legitimacy of Behavioral Theory as a Sociological Perspective. *American Sociologist*, *16*, 153-166.

Ostaijen, M, Reeger, U & Zelano, K. (2017). The Commodification of Mobile Workers in Europe - A Comparative Perspective on Capital and Labour in Austria, the Netherlands and Sweden. *Comparative Migration Studies*, *5*(6). DOI 10.1186/s40878-017-0048-0.

Pastore, F. (2014). The Governance of Migrant Labour Supply in Europe, before and During the Crisis. *Comparative Migration Studies, 2*(4), 385–415. DOI: 10.5117 /CMS2014.4.PAST.

Perinbanayagam, R. S. (1981). Behavioral Theory: The Relevance, Validity, and Appositeness Thereof To Sociology. *American Sociologist*; *16*, 166-169.

Ploger. J & Kubiak. S. (2019). Becoming 'The Internationals'—how Place Shapes the Sense of Belonging and Group Formation of High-Skilled Migrants. *Journal of International Migration and Integration*, *20*, 307–321. https://doi.org/10.1007/s12134-018-0608-7.

Polgreen, L. A & Simpson, N. B. (2011). Happiness and International Migration. *Journal of Happiness Studies*, *12*, 819–840. DOI 10.1007/s10902-010-9229-3.

Rahman, M., & Fee, L. K. (2011). The Development of Migrant Entrepreneurship in Japan: Case of Bangladeshis. Jo*urnal of International Migration and Integration*, *12*, 253– 274. DOI 10.1007/s12134-010-0158-0.

Raposo, V. L., & Violante. T. (2021). Access to Health Care by Migrants with Precarious Status during a Health Crisis: Some Insights from Portugal. *Human Rights Review*, *22*, 459– 482. https://doi.org/10.1007/s12142-021-00621-5.

Ritzer, G. (1992). *Contemporary Sociological Theory*. 3ed. McGraw Hill, Inc.

Straehle. C. (2019). Vulnerability, Rights, and Social Deprivation in Temporary Labour Migration. *Ethical Theory and Moral Practice*, *22*, 297–312. https://doi.org/10.1007/s10677-019-10010-0.

Tran, V. C., & Donato, K. M. (2018).The Social Provision of Healthcare to Migrants in the US and in China. *China Population and Development Studies*, *2*, 83– 107. https://doi.org/10.1007/s42379-018-0006-z.

Triandafyllidou, A. (2015). Reform, Counter-Reform and the Politics of Citizenship: Local Voting Rights for Third-Country Nationals in Greece. *Journal of International Migration and Integration*, *16*, 43–60. DOI 10.1007/s12134-014-0343-7.

Turner Jonathan, H. (1974). *The Structure of Sociological Theory*. New York: Harper and Row.

Van den, Y. B., & Anagboso, M. (2010). Understanding the Divergence between Output and Employment in the UK Construction Industry. *Economic & Labour Market Review, 4*(3), 42-52.

Waldorf, B. S. (2009). Is Human Capital Accumulation A Self-Propelling Process? Comparing Educational Attainment Levels of Movers and Stayers. *The Annals of Regional Science*, *43*, 323–344. DOI 10.1007/s00168-008-0225-z.

Zewdu, G. A. (2018). Irregular Migration, Informal Remittances: Evidence from Ethiopian Villages. *Geo Journal, 83*, 1019–1034. https://doi.org/10.1007/s10708-017-9816-

ملحق (1)
أداة القياس الكميّة (الاستبيان)

أخي المُقيم المحترم

تحية طيبة وبعد،،،

فأرجو العلم، أن هذه الاستبانة معدة لدراسة تبحث في: (مُؤشرات العلاقة بين المواطن الأردنيّ والمُقيم، كما يعكسها موقف المقيمين"، راجياً الإجابة عن التساؤلات المطروحة بدقة وأمانة، علماً أنها معدة لأغراض البحث العلمي فقط.

الباحثان

الجزء الأول: البيانات الأولية

1 – السنّ: (.....) سنة

2 – الجنسية: (.....)

3 – الحالة الاجتماعية: ☐ أعزب ☐ متزوج ☐ أرمل ☐ مطلق

4 – إذا كنت متزوجاً هل عائلتك موجودة بالأردن؟ ☐ نعم ☐ لا

5 – إذا كنت بمفردك بالأردن هل تسكن مع أشخاص من جنسيتك؟ ☐ نعم ☐ لا

6 – متوسط الدخل الشهري: (.....) دينار

7 – المستوى التعليمي: ☐ أمي (لا يقرأ ولا يكتب) ☐ ابتدائي ☐ أساسي
☐ ثانوي ☐ دبلوم ☐ جامعي فأعلى

8 – كم سنة مضى على وجودك في الأردن؟ (.....) سنة

9 – هل أنت راض عن معيشتك بالأردن؟ ☐ راض بدرجة كبيرة ☐ راض بدرجة متوسطة
☐ راض بدرجة قليلة ☐ غير راض مطلقاً

10 – إلى أي درجة تتبادل الزيارات مع الأردنيين؟

☐ بدرجة كبيرة ☐ بدرجة متوسطة ☐ بدرجة قليلة ☐ لا أتبادل الزيارات مطلقاً

11 – كم عدد أصدقائك من الأردنيين؟ (.....)

12 – كم عدد أصدقائك المقربين من الأردنيين؟ (.....)

13 – هل لديك علاقات أكثر من أبناء جنسك أو من الأردنيين؟

☐ من أبناء جنسيتي ☐ من الأردنيين

4 – إلى أيّ درجة تشعر باحترامك وتقديرك من الأردنيين؟

☐ بدرجة كبيرة ☐ بدرجة متوسطة ☐ بدرجة قليلة ☐ إطلاقاً

الجزء الثاني: مجالات الدراسة

	أولاً: قيمية المعاملة المتبادلة	**موافق بشدة**	**موافق**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
1	يرحب بي الأردنيون حيثما جمعتني بهم المواقف				
2	يعاملني الأردنيون على أساس المصداقية				
3	العلاقة بيني وبين الأردنيين مبنية على الثقة المتبادلة				
4	العلاقة بيني وبين الأردنيين مبنية على الاحترام المتبادل				
5	لا أشعر بفوقية الأردني وتعاليه في تعامله معي				
	ثانياً: قيمية الحوار المتبادل	**موافق بشدة**	**موافق**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
6	يعتذر لي الأردنيون إذا أخطأوا بحقي				
7	يتقبل الأردنيون اختلافي معهم بصدر رحب				
8	يتحلى الأردنيون بالصبر وسعة الصدر عند مناقشتي إياهم في المواضيع المختلفة				
9	عندما يناقشني الأردنيون يصغون لي ويهتمون لما أقول				
10	لا يتردد الأردنيون عن شكري إذا ما كنت أستحق ذلك				
	ثالثاً: قيمة التواصل المتبادل.	**موافق بشدة**	**موافق**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
11	يبادلني الأردنيون الحديث بابتسامة ووجه مشرق				
12	ينتقي الأردنيون الكلمات الطيبة عندما يبادلونني الحديث				

	رابعاً: قيمة التواصل المتبادل.	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة
13	يعاملني الأردنيون بحسن نية وصفاء				
14	يكلمني الأردنيون بصوت هادئ ومنخفض				
15	يبادلني الأردنيون التودد في الطلب				
	خامساً: تعاقدية المصلحة المتبادلة	**موافق بشدة**	**موافق**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
16	نتبادل مع الأردنيين الهدايا في المناسبات المختلفة				
17	المصلحة المشتركة بيني وبين الأردني محل احترام وتقدير				
18	يلتزم الأردنيون بتنفيذ ما نتفق عليه				
19	يصون الأردنيون الحقوق المتبادلة بيني وبينهم				
20	أستطيع أن أطلب حقي من الأردنيين دون تردد				

ملحق (2)
أداة القياس الكيفية (دليل المقابلة)

أخي المُقيم المحترم

تحية طيبة وبعد،،،

فأرجو العلم، أنّ هذه الاستبانة مُعَدّة لدراسة تبحث في: "مؤشرات العلاقة بين المواطن والمُقيم في المجتمع الأردنيّ، كما يعكسها موقف المقيمين"، راجياً الإجابة عن التساؤلات المطروحة بدقة وأمانة، علماً أنها مُعدة لأغراض البحث العلمي فقط.

الباحثان

الجزء الأول: البيانات الأولية

السن: (.....) سنة

الجنسية: (.....)

متوسط الدخل الشهريّ: ☐ منخفض ☐ متوسط ☐ مرتفع

المستوى التعليمي: (.....)

مدّة العمل في الأردن: (.....) سنة

مكان العمل: ☐ الأغوار الشمالية ☐ الأغوار الوسطى ☐ الأغوار الجنوبية

الجزء الثاني: مجالات الدراسة

أولاً: قيمية المعاملة المتبادلة
1. هل يرحب بك الأردنيون حيثما جمعتك بهم المواقف؟ .....
2. هل يعاملك الأردنيون على أساس المصداقية؟ .....
3. هل العلاقة بينك وبين الأردنيين مَبنيّة على الثقة المتبادلة؟ .....

4. هل العلاقة بينك وبين الأردنيين مَبنيّة على الاحترام المُتبادَل؟ .....
5. هل تشعر بفوقية الأردني وتعاليه في تعامله معك؟ .....
ثانياً: قيمية الحوار المتبادل
6. هل يعتذر لك الأردنيون إذا أخطؤوا بحقك؟ .....
7. هل يتقبل الأردنيون اختلافك معهم بصدر رحب؟ .....
8. هل يتحلّى الأردنيون بالصبر وسعة الصدر عند مناقشتك إياهم في المواضيع المختلفة؟ .....
9. هل يناقشك الأردنيون ويصغون لك ويهتمون لما تقول؟ .....
10. هل يتردد الأردنيون عن شكرك إذا ما كنت تستحق ذلك؟ .....
ثالثاً: قيمية التواصل المتبادل.
11. هل يبادلك الأردنيون الحديث بابتسامة ووجه مشرق؟ .....
12. هل ينتقي الأردنيون الكلمات الطيبة عندما يبادلونك الحديث؟ .....
13. هل يعاملك الأردنيون بحسن نية وصفاء؟ .....

14. هل يكلمك الأردنيون بصوت هادئ ومنخفض؟ .....
15. هل يبادلك الأردنيون التودد في الطلب؟ .....
رابعاً: تعاقدية المصلحة المتبادلة
16. هل تتبادل مع الأردنيين الهدايا في المناسبات المختلفة؟ .....
17. هل المصلحة المشتركة بينك وبين الأردني محلّ احترام وتقدير؟ .....
18. هل يلتزم الأردنيون بتنفيذ ما تتفقون عليه؟ .....
19. هل يصون الأردنيون الحقوق المتبادلة بينك وبينهم؟ .....
20. هل تستطيع أن تطلب حقك من الأردنيين دون تردد؟ .....

Abstract

Aim: This study aims to reveal the indicators of the relationship between Jordanian citizen and residents of Jordan. **Method:** Based on the analytical descriptive approach in social survey of the prospects and challenges, as reflected in the residents' position. The four main indicators: the value of mutual treatment, mutual dialogue value, mutual communication value and mutual contractual interest. The study sample consisted of 406 residents in Jordan. It was carries between February and December 2021. **Results:** of the study revealed that "Contractual mutual interest" between citizen and resident, ranked first. Exchange of gifts on various occasions, safeguard rights. The "value of mutual treatment" between the citizen and the resident was ranked second. Respect and appreciation, consisting of a lack of superiority, mutual trust, mutual respect and credibility. The "interconnectedness value" came in third place. Resident and citizen's courtesy, low voice talk, good words in dealing. The "value of mutual dialogue" between the citizen and the resident came in fourth place, to an intermediate degree. It was the discussion, listening and attention, accepting the differences, and giving thanks and gratitude in situations, and patience. The study recommends that studying residents should be a priority be painted, so the country knows how to deal with residents, and propel them live safely; and to contribute to development and planning of the country.

Keywords: Relationships, Indicators, Challenges, Jordanian Citizen, Resident.

Dr. Abdel Baset Abdallah Al-Azzam

- Ph. D. Theory in Sociology.
- Associate Professor of Sociology, Faculty of Arts, Yarmouk University.
- The Former Chairman of the Department of Sociology & Social Work.

Publications:

A. Books:

- Symbolic Interactionism in Sociology, Alostath Library, Jordan, 2020.
- Organizational Sociology, Murad library, Jordan, 2022.

B. Articles:

- Orientation Methods' Role in Affecting Voters' Choice of Candidates for Jordan's Municipality and Decentralization Elections: The Theory of Pattern Variables as an Approach. *Dirasat, Human and Social Sciences*, 51 (1), 2024.
- The Social Implications of Coronavirus "COVID-19": A Field Study on the Jordanian Society. *Humanities and Social Sciences Series*, 32 (1), 2023.
- Managing Marital Conflicts between Couples in the Jordanian Family. Annals of the Arts & Social Sciences, *Monograph* (619), Volume (43), 2023.
- Patriarchal Authority and Family Cohesion in Jordan's Rural Communities: An Evaluation Study of Farther Symbolism in the Social Theory, *Journals of Faculty of Arts, Alexandria University*, 73 (113), 2023.
- Participation in the Elections of the 19th Jordanian Parliament: Incentives and Constraints. *Dirasat, Human and Social Sciences*, 49 (3), 2022.
- Entitlements of the Jordanian Citizen's Confidence in the Government and Parliament. *Faculty of Arts Journal, Cairo University*, 81 (5), 2023
- Manifestations of Life World Crisis among Syrian Male Youth in Jordanian Refugee Camps. a co-authored Paper with Prof, *International Journal of Child*, Youth and Family Studies, 10 (4.1), 2019.
- Indicators of the Tribal Class Structure and Generational Changes: Field Study in the Light of Lloyd Warner's Theory in Jordan. Annals of the Arts & Social Sciences, *Monograph* (40), Volume (535), 2019.
- "Recidivism of Juvenile Delinquents in the Jordanian Society. *Annals of the Arts & Social Sciences, Monograph* (39), Volume (522), 2019.
- Facebook's Public Sphere as a New Thesis of Passing Traditional Gender Boundaries for Woman in Jordan: Applying Public Sphere Theory. a co-authored Paper with Prof, Dirasat, *Human and Social Sciences*, 45 (4), 2018.

Zubaida Majid Mohammad Al-Shara

- Masters. in Sociology.
- Teacher of Sociology, Faculty of Arts, Yarmouk University.
- The Former Chairman of the Department of Sociology & Social Work.
- Email: zubaida@yu.edu.jo

Publication:

Articles:

- The positive repercussions of the Corona pandemic on Jordanian society. *Journal of Studies in the Humanities and Social Sciences, 15*, (3), 2024.
- The Negative Repercussions of the Corona Pandemic on the Members of the Jordanian Society. Mutah Journal for Research and Studies, *Humanities and Social Sciences Series, 38* (2) ,2023.
- The Reality and the Challenges of the Syrian Women refugees working in the Jordanian Society. *Journal of Studies in the Humanities and Social Sciences, 15* (3) ,2022.
- The Reasons behind Juvenile Delinquency in the Jordanian Community: An Empirical Study on Inmates in Osama bin Zaid's Center. *Al-Manar Journal for Research and Studies, 1* (1), 2022.
- University youth Attitude towards the problem of drug abuse in Jordanian society: Yarmouk students as a case study. Dirasat, *Human and Social Sciences,48* (3), 2021.

Doi: 10.34120/aass.v45i665.1701
Monograph (665)

Citizen and resident of Jordan: a social study of the indicators and challenges of the relationship as reflected in residents' attitude

Abdel Baset Abdallah Al-Azzam
Associate Professor - Department of Sociology and Social Work

Zubaida Majid Mohammad Al-Shara
Department of Sociology and Social Work
Yarmouk University_ Jordan

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES - KUWAIT UNIVERSITY

Editorial Board

- **Prof. Taghreed Alqudsi - Ghabra**
  Editor - in - Chief
  Department of Information Studies
  Kuwait University
  Taghreed.alqdsi@ku.edu.kw
- **Prof. Baqer Salman Alnajjar**
  Bahrain University - Bahrain
  Visiting Prof. Sociology and Social
  Service Department - Kuwait University
  baqer.alnajjar@ku.edu.kw
- **Prof. Numan M. Jubran**
  Irbid University - Jordan
  Visiting Prof. History Department
  Kuwait University
  numan.jubran@ku.edu.kw
- **Prof. Adnan Y. Alotoum**
  Psychology Department - Yarmouk
  University - Jordan
  atoum@yu.edu.jo
- **Prof. Mashael Al-Hamly**
  English Department and Literature
  Kuwait University
  mashael.alhamly@ku.edu.kw
- **Dr. Abdullah Mohamed Aljasmy**
  Philosophy Department
  Kuwait University
  abdulla.hasan@ku.edu.kw
- **Dr. Ibraheem Nagy Al-Hadban**
  Department of Political Science
  Kuwait University
  ibrahim.alhada@ku.edu.kw
- **Dr. Ahmed Mubarak AlHasem**
  Geography Department
  Kuwait University
  ahmed.hassam@ku.edu.kw
- **Dr. Asad H. Al-Saleh**
  Chair of the Middle Eestern Language
  and Cultures Department
  Indiana University
  alsaleha@indiana.edu
- **Maha Ibrahim Al-Msad**
  Editorial Manager
  Kuwait University
  maha.almsad@ku.edu.kw

Advisory Board

- **Prof. Ibrahim Al-Sa'afin**
  Department of Arabic Language
  and Literature - Jordan University
- **Prof. Hamdi Hasan Abul Enein**
  Faculty of Mass Communication
  Misr International University
- **Prof. Sari Hanafi**
  President of the International Sociological
  Association - American University- Beirut
  sh41@aub.edu.lb
- **Prof. Abdullah Al-Walee'i**
  Geography Department
  King Saud University
- **Prof. Ma'moun Fandi**
  Director of London Institute of
  Strategic Studies - United Kingdom
- **Prof. Suliman Hawamdeh**
  Regents Professor Information Science
  University of North Texas
  Suliman.hawamdeh@unt.edu
- **Prof. Maha Zaraket**
  Faculty of Information
  Lebanese University
  Maha.zaraket@ul.edu.lb

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Academic Publication Council - Kuwait University

REFEREED SCIENTIFIC QUARTERLY THAT PUBLISHES TOPICS IN THE HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

Volume 45, 2025

• ثمن العدد

الكويت: 500 فلس، البحرين: دينار واحد، قطر: 10 ريالات، الإمارات 10 دراهم، السعودية: 10 ريالات، عمان : ريال واحد.

ثمن النسخة في دول الوطن العربي ما يعادل دولاراً واحداً.

ثمن النسخة في الدول الأجنبية ما يعادل ثلاثة دولارات.

• الاشتراك السنوي (أفراد):

سنة واحدة: الكويت 4 دينار كويتي، الدول العربية: 6 دينار كويتي، الدول الأجنبية 22 دولار.

سنتان: الكويت 7 دينار كويتي، الدول العربية: 10 دينار كويتي، الدول الأجنبية 37 دولار.

ثلاث سنوات: الكويت: 10 دينار كويتي، الدول العربية: 14 دينار كويتي، الدول الأجنبية 52 دولار.

أربع سنوات: الكويت: 13 دينار كويتي، الدول العربية: 18 دينار كويتي، الدول الأجنبية 67 دولار.

• الاشتراك السنوي (مؤسسات):

سنة واحدة: الكويت 22 دينار كويتي، الدول العربية: 22 دينار كويتي، الدول الأجنبية 90 دولار.

سنتان: الكويت 37 دينار كويتي، الدول العربية: 37 دينار كويتي، الدول الأجنبية 150 دولار.

ثلاث سنوات: الكويت: 53 دينار كويتي، الدول العربية: 53 دينار كويتي، الدول الأجنبية 210 دولار.

أربع سنوات: الكويت: 67 دينار كويتي، الدول العربية: 67 دينار كويتي، الدول الأجنبية 270 دولار.

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشر أو أية استفسارات أخرى

توجه إلى رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: 17370 الخالدية - الكويت: 72454 - تلفون: 24830256 - فاكس 24830256

P-ISSN: 1560-5248

E-ISSN: 2960-2114

http://journals.ku.edu.kw/aass

E-mail: aass@ku.edu.kw

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:

EBSCO Publishing Products

دار المنظومة: www.mandumah.com

UIrich's Periodicals Directory 263117

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية 1973، مجلة الكويت للعلوم والهندسة 1973، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية 1975، لجنة التأليف والتعريب والنشر 1976، مجلة الحقوق، 1977، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية 1980، المجلة العربية للعلوم الإنسانية 1981، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية 1983، المجلة التربوية 1983،المجلة العربية للعلوم الإدارية 1991.

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Academic Publication Council - University of Kuwait

المواطن والمُقيم في المجتمع الأردنيّ: دراسة اجتماعية لمؤشرات العلاقة وتحدياتها، كما يعكسها موقف المقيمين

Citizen and resident of Jordan: a social study of the indicators and challenges of the relationship as reflected in residents' attitude

Abdel Baset Abdallah Al-Azzam
Associate Professor
Department of Sociology and Social Work

Zubaida Majid Mohammad Al-Shara
Department of Sociology and Social Work
Yarmouk University_ Jordan

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

Academic
Publication Council

ISSN: 1560 - 5248

Volume 45 - Monograph 665

Issue No. (3) - 1446 A.H/2025